

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين  
من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز معين حسن عبد الرحمن جيب

إشراف

الدكتور محمود أحمد كوري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في الإدارة التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

نابلس — فلسطين

١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م

نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين  
من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

إعداد

معين حسن عبد الرحمن جبر

إشراف

جميع الحقوق محفوظة  
الدكتور محمود أحمد كوري  
مكتبة الجامعة الأردنية

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ ٢٠٠٢ / ١٢ / ٢٠٠٢ م وأجيزت.

التواقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....  
.....  
.....  
.....

(رئيساً)  
(ممتحناً خارجياً)  
(عضواً)  
(عضواً)

د . محمود احمد كوري  
أ . د . احمد فهم جبر  
د . علي سعيد بركات  
د . حسني فهمي المصري

نابلس — فلسطين

١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

ولكل درجات مما عملوا  
وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون.

صدق الله العظيم.

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

سورة الأحقاف : الآية ١٩

## الإهداء

أقدم هذا العمل خالصاً للذي:

" عَلم القرآن ، خلق الإنسان ، عَلمه البيان "

ومن بعدّ إلى :

روح والدتي الحبيبة في مثواها (رحمها الله)

والى والدي الغالي أمدّ الله في عمره

والى أشقائتي محمد كمال ومحمد مهيب وعلي

والى شقيقتي مهيبة وانتصار وحنين واكتمال

مكتبة الجامعة الاردنية

مركز ابداع الرسائل الجامعية  
والى زوجتي جميلة وولدي أحمد

والى بناتي (ميّ وهدي وسالي وسابا وفرح وأحلام وعائشة ومرح)

الذين تحملوا معي أعباء دراستي ، ووفروا لي الجو الذي ساعد على إخراج  
هذا العمل الى حيز الوجود.

والى كل فرد في عائلة جبر في الوطن والمهجر

والى أبناء مخيم بلاطة الشموخ والتحدّي

أهدي اليهم جميعاً هذا الجهد المتواضع

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين،  
سيدنا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم . وبعد أن أعانني الله على إتمام عملي  
هذا، لا بد من الوفاء والعرفان بالجميل لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد  
المتواضع الى حيز الوجود ، لأتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الإمتنان الى كل من :  
\_ الدكتور محمود احمد كوري المشرف على هذه الرسالة ، والذي لم يأل جهدا  
في توجيه نصائح السليمة ومشورته القيمة التي كان لها أكبر الأثر في إتمام  
عملي هذا ، فجزاه الله عنى كل خير .  
\_ السادة أعضاء لجنة المناقشة أ.د. احمد فهيم صادق جبر ، والدكتور حسني  
فهيم المصري ، والدكتور علي سعيد بركات لما بذلوه من جهد في قراءتها وما  
أسدوه لي من رأي وحسن توجيه ، فلهم منى كل تقدير واحترام.  
ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير الى أعضاء لجنة تحكيم الإستبانة في  
جامعات النجاح الوطنية وبيرزيت والقدس .  
وأخيراً أقدم شكري وعظيم أمتناني الى كل من مدّ لي يد العون طيلة فترة  
بحثي وعملي ، شكر الله لهم جهودهم ، وجعلهم ذخراً للعلم ، وجزاهم الله عنا  
خير الجزاء.

## فهرس المحتويات

| المحتوى                                        | رقم الصفحة |
|------------------------------------------------|------------|
| تواقيع أعضاء لجنة المناقشة                     | أ          |
| توطئة                                          | ب          |
| الإهداء                                        | ت          |
| الشكر والتقدير                                 | ث          |
| فهرس المحتويات                                 | ج          |
| فهرس الجداول                                   | د          |
| فهرس الملاحق                                   | ز          |
| ملخص الدراسة                                   | س          |
| جميع الحقوق محفوظة                             |            |
| الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها           | ١          |
| المقدمة                                        | ٢          |
| مركز أيداع الرسائل الجامعية                    |            |
| مشكلة الدراسة                                  | ٧          |
| أسئلة الدراسة                                  | ٨          |
| أهداف الدراسة                                  | ٩          |
| أهمية الدراسة                                  | ٩          |
| حدود الدراسة                                   | ١٠         |
| مصطلحات الدراسة                                | ١٠         |
| الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة | ١٣         |
| أولاً : الإطار النظري                          | ١٤         |
| — مصادر التمويل الحكومية المباشرة              | ١٦         |
| — مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة          | ٢١         |
| — مصادر التمويل البديلة للتعليم العالي         | ٢٢         |
| (١) الأقساط والرسوم الجامعية                   | ٢٢         |
| (٢) القروض                                     | ٢٤         |

| تابع فهرس المحتويات                                                    |            |
|------------------------------------------------------------------------|------------|
| المحتوى                                                                | رقم الصفحة |
| ١.٢) القروض التي تحصل عليها الجامعة لدعم نفقاتها الرأسمالية والمتكررة. | ٢٤         |
| ٢.٢) القروض التي يحصل عليها الطلبة لتمويل تعليمهم الجامعي.             | ٢٥         |
| ٣) الضرائب والرسوم الجمركية                                            | ٢٨         |
| ٤) تمويل التعليم العالي من المصانع والشركات والمصارف                   | ٢٩         |
| ٥) التمويل الشعبي للتعليم العالي                                       | ٣٠         |
| ٦) التبرعات والمنح                                                     | ٣١         |
| ٧) التعليم الجامعي الخاص                                               | ٣٢         |
| ٨) الاستفادة من تمويل وجهود الخريجين ك محفوظات                         | ٣٣         |
| ٩) التمويل الذاتي للجامعات مكتبة الجامعة الأردنية                      | ٣٣         |
| ١٠) ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي الرسائل الجامعية                 | ٣٨         |
| ثانياً : الدراسات السابقة                                              | ٤١         |
| — الدراسات العربية                                                     | ٤١         |
| — الدراسات الأجنبية                                                    | ٥٦         |
| الفصل الثالث : إجراءات الدراسة                                         | ٦٥         |
| مقدمة                                                                  | ٦٦         |
| منهج الدراسة                                                           | ٦٦         |
| مجتمع الدراسة                                                          | ٦٦         |
| تصنيف مجتمع الدراسة                                                    | ٦٦         |
| أداة الدراسة                                                           | ٦٧         |
| تقنين أداة الدراسة (الصدق والثبات)                                     | ٦٨         |
| — صدق الأداة                                                           | ٦٨         |
| — ثبات الأداة                                                          | ٦٩         |
| إجراءات تطبيق الدراسة                                                  | ٧٠         |
| المعالجات الإحصائية                                                    | ٧١         |

| تابع فهرس المحتويات                      |            |
|------------------------------------------|------------|
| المحتوى                                  | رقم الصفحة |
| الفصل الرابع: نتائج الدراسة              | ٧٢         |
| مقدمة                                    | ٧٣         |
| — النتائج المتعلقة بالسؤال الأول         | ٧٤         |
| — النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني        | ٩١         |
| — النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث        | ١٢٣        |
| الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات  | ١٣١        |
| مقدمة                                    | ١٣٢        |
| أولاً : مناقشة النتائج وتفسيرها          | ١٣٢        |
| — مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول  | ١٣٢        |
| — مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني | ١٦٣        |
| — مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث | ١٦٩        |
| ثانياً : التوصيات                        | ١٧٠        |
| — توصيات للممارسة نابعة من نتائج الدراسة | ١٧٠        |
| — توصيات للمتابعة مرتبطة بنتائج الدراسة  | ١٧٤        |
| — توصيات عامة                            | ١٧٤        |
| — توصيات للباحثين                        | ١٧٥        |
| المراجع                                  | ١٧٦        |
| — المراجع العربية                        | ١٧٧        |
| — المراجع الأجنبية                       | ١٨١        |
| الملاحق                                  | ١٨٣        |
| ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية           | ٢٢٠        |

## فهرس الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول                                                                                                                          | الصفحة |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ١          | توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي                                                                                          | ٦٦     |
| ٢          | ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا                                                                                        | ٦٩     |
| ٣          | توزيع مجتمع الدراسة الذين أجابوا على الإستبانة حسب متغير المركز الوظيفي                                                               | ٧٠     |
| ٤          | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي لمجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة                               | ٧٤     |
| ٥          | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي لمجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة                           | ٧٥     |
| ٦          | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي                        | ٧٨     |
| ٧          | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي لمجال مصادر التمويل من الأقطاطة والرسوم الجامعية                    | ٨٣     |
| ٨          | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي لمجال مصادر التمويل من القروض                                       | ٨٤     |
| ٩          | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي لمجال مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات                      | ٨٥     |
| ١٠         | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي لمجال ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي                             | ٨٧     |
| ١١         | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي لمجالات مصادر تمويل التعليم العالي                                  | ٨٩     |
| ١٢         | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لمجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة     | ٩١     |
| ١٣         | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لمجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة | ٩٤     |

| رقم الجدول | عنوان الجدول                                                                                                                                                            | الصفحة |
|------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ١٤         | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لابعاد مصادر تمويل التعليم العالي من مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة    | ٩٨     |
| ١٥         | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي                                | ١٠٠    |
| ١٦         | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لابعاد مصادر تمويل التعليم العالي من مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي | ١٠٦    |
| ١٧         | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لمجال مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية                             | ١٠٩    |
| ١٨         | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لمجال مصادر التمويل من القروض                                               | ١١٠    |
| ١٩         | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لمجال مصادر التمويل الإنتاج الذاتي للجامعات                                 | ١١١    |
| ٢٠         | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لمجال ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي                                     | ١١٥    |
| ٢١         | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لمجالات مصادر تمويل التعليم العالي                                          | ١١٨    |
| ٢٢         | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مصادر تمويل التعليم العالي التي حصلت على درجة استجابة عالية جداً لدى أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني .                         | ١٢٣    |

| رقم الجدول | عنوان البحث                                                                                                               | الصفحة |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ٢٣         | النسب المئوية لمجالات مصادر تمويل التعليم العالي التي حصلت على درجة استجابة عالية جدا لدى أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني | ١٢٩    |
| ٢٤         | نموذج قرض حكومي فردي مقترح من صندوق تمويل التعليم العالي                                                                  | ١٣٧    |
| ٢٥         | نموذج مقترح لأنشطة التعاون بين الجامعات والوزارات الحكومية والمؤسسات العامة                                               | ١٥٥    |
| ٢٦         | نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي تبعا لترتيب درجات مجالات مصادر التمويل التتازلية                                        | ١٧٠    |

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

## فهرس الملاحق

| رقم الملحق | الموضوع                                                                                                  | الصفحة |
|------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ١          | توزيع أسماء أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية حسب الترتيب الهجائي.    | ١٨٤    |
| ٢          | توزيع أسماء أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على لجان المجلس التشريعي للدورة السادسة حسب الترتيب الهجائي. | ١٨٥    |
| ٣          | الإستبانة بصورتها الأولى.                                                                                | ١٨٩    |
| ٤          | الإستبانة بصورتها النهائية.                                                                              | ٢٠١    |
| ٥          | أسماء المحكمين في أداة الدراسة حسب الترتيب الهجائي.                                                      | ٢١٢    |
| ٦          | تقديرات أعداد السكان الفلسطينيين في سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠ في الأردن                                            | ٢١٣    |
| ٧          | مؤشرات التعليم العالي في الرسائل الجامعية                                                                | ٢١٤    |
| ٨          | توزيع طلبة المرحلة الثانوية حسب المديرية والجنس والصف.                                                   | ٢١٥    |
| ٩          | عدد طلبات الالتحاق المقدمة وعدد الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب العمر والجنس.                          | ٢١٦    |
| ١٠         | كتاب عميد الدراسات العليا لرئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لتسهيل مهمة الباحث.                     | ٢١٧    |
| ١١         | كتاب عضو المجلس التشريعي دلال سلامة لرئيس وأعضاء المجلس التشريعي لتسهيل مهمة الباحث.                     | ٢١٨    |

## ملخص الدراسة

### نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني إعداد

معين حسن عبد الرحمن جبر

إشراف

الدكتور محمود احمد كوري

هدفت هذه الدراسة الى طرح نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية ذي مجالات لمصادر تمويلية لها مؤشرات دالة عليها، من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي وفقاً للمقياس الذي أستعمله الباحث.

وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء المجلس التشريعي البالغ عددهم (٨٨) عضواً من بينهم (٢١) عضواً يمتصّب وزير تم تصنيفهم حسب متغير المركز الوظيفي. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، صمم الباحث استبانة مؤلفة من (١٠١) فقرة تتناول مصادر التمويل المختلفة تم توزيعها على (٧) مجالات عامة لمصادر تمويل التعليم العالي تضمنت مقياساً لتقدير درجات الإستجابة لمجتمع الدراسة وفق سلم ليكرت الخماسي. وللتحقق من صدق الإستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين مكونة من (١٣) شخصاً من ذوي الاختصاص والخبرة في جامعات النجاح الوطنية و بيرزيت والقدس، وقد تم احتساب معامل ثبات أداة الدراسة، فكان معامل الثبات الكلي (٠,٩٥) وهذه القيمة صالحة لاستخدام أداة الدراسة وتفي بأغراضها.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية لكل فقرة ولكل مجال من فقرات ومجالات مصادر التمويل المقترحة للتعليم العالي، واعتماد الفقرات التي حصلت على (٤) درجات بنسبة (٨٠%) فأعلى كمصادر رئيسة للنموذج المقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

١- كانت درجة الإستجابة الكلية على مجمل مجالات مصادر تمويل التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي عالية حيث بلغت ٣,٦٩، وقد حصل مجال مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية وكذلك مجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي

على درجة عالية جداً بلغت ٨٠% ، ٨٢,٦% على الترتيب ، في حين حصلت بقية مجالات مصادر التمويل الخمسة الأخرى على درجة عالية تراوحت بين ٦٦,٢% – ٧٤,٨%.

٢- كان ترتيب النسب المئوية لمجالات مصادر تمويل التعليم العالي التنازلية لمجتمع الدراسة كما يلي :

مجال مصادر التمويل من : الأقساط والرسوم الجامعية (٨٢,٦%) ، ومن المجتمع المحلي (٨٠%) ، ومن ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي (٧٤,٨%) ، ومن الإنتاج الذاتي للجامعات (٧٣%) ، ومن مصادر التمويل الحكومية المباشرة (٧١,٨%) ، ومن مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة (٦٧,٦%) ، ومن القروض (٦٦,٢%).

٣ - أظهرت نتائج الدراسة أن درجة استجابة أفراد المجتمع تبعاً لمتغير المركز الوظيفي لمجالي مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي وترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي كانت لصالح الوزراء في السلطة الوطنية ، بينما كانت درجة الاستجابة على بقية مجالات مصادر التمويل لصالح أعضاء المجلس التشريعي.

وفي ضوء نتائج الدراسة خلص الباحث الى مجموعة من التوصيات والمقترحات كان الغرض منها توجيه أنظار المهتمين بتمويل التعليم العالي التي تبني الإستراتيجيات الواقعية لتمويل التعليم العالي من مصادر غير تقليدية والتي منها :

١ - إصدار التشريعات اللازمة لتطبيق النموذج المقترح لتمويل التعليم العالي من مصادر بديلة تتركز على الإنتاج الذاتي وترشيد الإنفاق وتطبيق نموذج الجامعة المنتجة. (جدول ٢٦)

٢ - استيفاء كامل القسط الجامعي من الطلبة مع منح قروض حكومية مستردة بعد فترة زمنية محددة بعمولة إدارية لا تتعدى ٣% لمن يرغب ، وذلك بعد إنشاء صندوق حكومي لإقراض طلبة التعليم العالي .

٣ - تبني نموذج لتشجيع التعاون بين الجامعات ووزارات السلطة الوطنية ومؤسساتها العامة للاستفادة من استثمار الإمكانيات المادية والبشرية بدل الإعتماد على الخبرات الأجنبية المكلفة.

٤ - تركيز الدعم الحكومي المباشر للإنفاق على تمويل الأبحاث العلمية للجامعات تحت إشراف وزارة التعليم العالي.

٥ - إجراء المزيد من الدراسات المقارنة التي تتناول تجارب الجامعات العربية والأجنبية في تمويل التعليم العالي .

٦ - إجراء دراسات تبين أثر تغيير سياسات التمويل الحكومية المباشرة للتعليم العالي على أداء الجامعات وبرامجها .

## الفصل الأول

### مشكلة الدراسة و خلفيتها

\* مقدمة

\* مشكلة الدراسة

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
أسئلة الدراسة مركز ايداع الرسائل الجامعية

\* أهداف الدراسة

\* أهمية الدراسة

\* حدود الدراسة

\* تحديد المفاهيم و المصطلحات

## الفصل الاول

### مشكلة الدراسة واهميتها

#### المقدمة:

تعتبر الموارد البشرية المؤهلة، والمدرّبة في أي مجتمع من المجتمعات، العنصر الأساس والهام الذي يتوقف عليها تطور وتقدم تلك المجتمعات ، لما تلعبه من دور رئيس في التنمية ووسيلتها .

وقد أشارت دراسة مريان ، نادر ، وتكريتي ، نادية (١٩٩٧) الى أن الموارد البشرية يمكن تنميتها بطرق متعددة من خلال التعليم النظامي وغير النظامي ، والتي تعتبر مرحلة التعليم الجامعي من اهمها ، حيث تسهم بدور كبير ومتزايد في هذه العملية ، لما تملكه تلك الجامعات من قوى بشرية ، وامكانيات مادية في ضوء الدور المحتمل الذي تلعبه مخرجات التعليم الجامعي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

لذلك فإن رفع كفاءة التعليم الجامعي ، وتحسين نوعيته ، وزيادة انتاجيته يساهم بشكل فاعل في دفع عجلة التنمية ليس من خلال زيادة الكفاءة الادارية فيها فحسب ، بل ومن خلال توفير الموارد المالية الضرورية اللازمة لمواكبة التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع . (مريان وتكريتي ، ١٩٩٧) .

وإذا كان من حق المجتمع أن يطلب من جامعاته تحقيق أهدافها ، ووظائفها المتمثلة في إعداد القوى البشرية المؤهلة والمدرّبة ، وتقديم الأبحاث و الدراسات التي تلبي حاجاته ، فلا بد لهذا المجتمع أن يلبي مطالب جامعاته الملحة من النواحي المادية و البشرية ، والتي تعتبر الموارد المالية أحد أبرز المظاهر التي تعاني من توفيرها بالشكل الذي يحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

ومن الطبيعي أن الإسهام في توفير تلك الموارد المالية يجب أن يشترك فيها جميع الذين يستفيدون منها وهم : الحكومات والمؤسسات والشركات والأفراد . فنجاح مؤسسات التعليم العالي في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها في التنمية ، يتوقف على وفرة الإمكانيات المادية المتاحة لها ، فالجامعات لا تستطيع ان تحقق اهدافا تتجاوز الإمكانيات المتاحة لها . ( الشاروك ، ١٩٩٧) .

وقد تعددت مصادر تمويل التعليم العالي في مختلف بلدان العالم ، وبالرغم من ذلك ظل التمويل الحكومي يمثل الجزء الاكبر من مصادر التمويل للتعليم العالي حتى عام

(١٩٧٦) ، إلا أنه وفي ظل الزيادة في معدلات النمو السكاني ، مقابل زيادة الطلب على التعليم العالي ، أصبحت الحكومات تواجه مشكلة حقيقية في تمويل التعليم العالي ، بسبب منافسة القطاعات الأخرى كالتعليم العام والصحة والإسكان ، مما أدى إلى تزايد تدريجي في معدلات انخفاض الدعم الحكومي في تمويل التعليم العالي .

ففي استراليا انخفضت نسبة الدعم الحكومي سنة (١٩٨٥) بنسبة (٢٥ %) وفي بريطانيا انخفضت بنسبة (١٧ %) في نفس الفترة ، أما في اليابان فقد تراجع الدعم الحكومي للمؤسسات الخاصة من (٨٠ %) من الميزانية الجارية للجامعات إلى (٦٥ %) . (جرادات ، عزت ، وبدر ، ماجد ، وملوي ، أحمد ، وخصاونة ، أنور ، ١٩٩١) ، (بويطانة ، ١٩٩١) ، (الخشاب والعناد ، ١٩٩٧)

وقد أشار تقرير البنك الدولي عام (١٩٩٤) إلى انخفاض المخصصات المالية الحكومية ، المخصصة للتعليم العام والتعليم الحكومي بشكل خاص في شيكاغو وموسكو ، أما جامعات باريس وبولندا فعملت على خفض تكاليفها ، وفي المانيا وأوكرانيا أدى ارتفاع بطالة المتعلمين إلى دفع التربويين لإعادة النظر في دور الصناعة في تمويل التدريب المهني . وقد وجد هايتمان (Hayneman, 1994) أن الدول غير معصومة من التغيير في نمط تمويل وإدارة نظامها التعليمي . (مريان وتكروني ، ١٩٩٧) .

ويؤكد سادلak (Sadlak, 1987) أن الانفجار في أعداد الطلبة الناتج عن الانفجار السكاني خلال أعوام (١٩٦٥ - ١٩٨٣) في العالم ، أدى إلى زيادة أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي بمقدار الضعف في بعض الدول ، وبمقدار ثلاثة أضعاف في دول أخرى ، مما أدى إلى تزايد الميزانيات بشكل رهيب .

أما في الوطن العربي فقد كان التمويل الحكومي يشكل المصدر الأساس لتمويل التعليم العالي باستثناء بعض المؤسسات الخاصة كالجامعة الأمريكية في بيروت حتى منتصف الثمانينات .

وعلى الرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها دول الوطن العربي في سبيل توسيع التعليم العالي وتحقيق منجزات كبيرة بهذا الخصوص ، أصبحت مشكلة تمويل التعليم بنوعيه ، النظامي وغير النظامي ، من أهم المشكلات التي واجهت مختلف بلدان العالم بشكل عام ، والبلدان النامية بشكل خاص لحاجتها الكبيرة في توسيع التعليم مقابل عجزها في تعبئة الموارد الضرورية اللازمة له ، في ظل البنى والوسائل الحالية ، وعدم قدرتها على الاستجابة للاحتياجات التعليمية المتوقعة في المستقبل ، نتيجة لزيادة الطلب على التعليم ،

الناتجة عن زيادة معدلات النمو السكاني وتنافس القطاعات الخدماتية الأخرى . ففي الدول المنتجة للنفط والتي تحملت وحدها الزيادة المستمرة في ميزانية التعليم العالي ، حتى وصلت نفقاته حدّها الأعلى فقد سجلت نمو المخصصات الحكومية لهذا القطاع التعليمي إما صفرأ ، أو معدلات نمو سالبة مما اثر سلباً على نواحي التعليم العالي ، من حيث الكم والكيف واصبح وقف التوسع ضرورياً ، حيث كاد نظام النخبة يعود من جديد مما جعل الدول المنتجة للنفط تفكر في اعتماد مصادر ووسائل جديدة غير تقليدية لتمويل نظم التعليم العالي فيها من اجل تحقيق الفرص التعليمية لغالبية الافراد . ( بوبطانة ، ١٩٩١ )

وقد أشار الكثير من الدراسات الى أن الزيادة في عدد الطلاب المسجلين في القطاع التعليمي الجامعي في الوطن العربي ارتفع بنسبة (٥١ %) خلال الاعوام (١٩٩٠-٢٠٠٠) مما تطلب زيادة في ميزانية هذا القطاع لتغطية النفقات الجارية والرأسمالية ، الأمر الذي أدى الى زيادة حدة الأزمات المالية لمؤسسات التعليم العالي ، لأن الموارد المالية لم تكن كافية للإنفاق على هذه الأعداد المتزايدة التي كانت تستوجب استيعابها.

وقد دلت إحصائيات تقرير البنك الدولي (١٩٨٥) أن نسبة الطلبة المقيدون في التعليم العالي من الفئة العمرية (١٨-٢٣) بلغت (١٥%) في مصر و (٣٢%) في الأردن و (٤٧%) في فلسطين و (١٩%) في المملكة المتحدة و (٢١%) في الاتحاد السوفيتي ، بينما وصلت تلك النسبة الى (٥٨%) في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد مثلت هذه النسب في معدلها (٧ %) من أعداد الطلبة في العالم في ذلك العام في حين وصل معدل هذه النسب عام (٢٠٠٠) لنفس الفئة العمرية في العالم (٢٢ %) .

أما في فلسطين التي عاشت ظروفًا لها خصوصيتها وخاصة بعد حزيران (١٩٦٧) ، فقد عمدت سلطات الاحتلال الى انتهاج سياسة ضرب البنية التحتية لنظام التعليم التقليدي ، الذي كان سائدا فيها فوضعت العراقيل امام تطوره من خلال فرض القيود العسكرية امام نشوء الجامعات الفلسطينية داخل الوطن بشئى الوسائل ، مما جعل استمرارية متابعة التعليم الجامعي للمقندين تتم خارج الوطن استجابة الى مضاعفة حجم الطلب على القوى العاملة المتعلمة في مختلف الاختصاصات على الرغم من ارتفاع كلفة التعليم الجامعي في الخارج ، مما أدى الى تنامي الحاجة لسد النقص في مجال التعليم العالي ، والتي كانت أبوز ملامحه في تلك الفترة تثبت الوجود البشري على تراب الوطن وتوفير الأطر التنموية للمؤسسات ، وخلق الكوادر والقيادات المحلية المؤهلة . ( جرباوي ، ١٩٨٦ )

واستجابة لهذا الواقع تم إنشاء وتأسيس جامعة الخليل عام (١٩٧١) ، وجامعة بيرزيت عام (١٩٧٢) ، وجامعة بيت لحم عام (١٩٧٣) ، وجامعة النجاح الوطنية عام (١٩٧٧) والجامعة الإسلامية عام (١٩٧٨) ، وجامعة القدس عام (١٩٨٤) ، وجامعة القدس المفتوحة عام (١٩٩١) ، وجامعة الأزهر في نفس العام.

وقد جاء التطور العشوائي لهذه الجامعات منذ بداية انشائها في غياب خطة شاملة محددة بأهداف وطنية ، مما أدى الى تعددية غير مدروسة وغير مخططة ، وتتنافس غير شرعي على حساب المتطلبات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني ، الأمر الذي جعلها تفتقر الى روح التعاون والتنسيق التكاملي فيما بينها ، فذهبت تتسابق على نفس التخصصات مما أوجد ازدواجية مفرطة فيها ، وكان التوسع الكمي في مجال التعليم العالي هدفا بحد ذاته ، حيث أدى ذلك الى تشتيت الجهد و المال و الخبرات و اهدار الكثير من طاقاتها و امكاناتها.

وانطلاقا من الحاجة الموضوعية أمام واقع تعدد الجامعات الفلسطينية ونوزعها الجغرافي على أرض الوطن جفقت بالربط الفعال للمؤسسات التربوية والتعليمية والنقابات المهنية والمجالس البلدية لعقد اجتماعات مشتركة أسفرت عن تأسيس مجلس التعليم العالي سنة (١٩٧٧) ليشرّف على توحيد عمل هذه الجامعات ، والتنسيق فيما بينها من أجل تطوير مستوياتها ، وخلق حالة من التوازن فيما بينها من خلال توجيه هذه الجامعات وإدارتها وتمويلها ، فقام بتغطية نسبة عالية من رواتب موظفيها وذلك من الميزانيات التي كان يتسلمها من منظمة التحرير الفلسطينية ، مقابل قيام الجامعات بتغطية بقية نفقاتها من الأنشطة والتبرعات التي كانت تتقاضاها من الطلاب والمؤسسات الأهلية والعربية والدولية.

ويرى الجعفري (١٩٩٧) أن توقف الجامعات عن الحصول على الرسوم الجامعية أثناء فترة الإنتفاضة بسبب اغلاق تلك الجامعات من قبل السلطات العسكرية الاسرائيلية خلال الفترة من (٩ / ١٢ / ١٩٨٧ ولغاية ١٠ / ١ / ١٩٩١) ، وتمويل برامج التعليم البديل أو ما سمي ( ببرامج التعويض) من موازنات الجامعات الجارية دون الحصول على أي مقابل من الطلبة في تلك الفترة ، اضافة الى تمويل نفقاتها الجارية لتغطية رواتب موظفيها من الأرصدة التي توافرت لها من أجل اقامة المباني وشراء الآلات والأجهزة ، أدى الى زيادة تفاقم الأزمات المالية لتلك الجامعات.

وقد رافق اعادة فتح الجامعات الفلسطينية منذ شهر تشرين أول (١٩٩١) عدم استقرار مالي لتلك الجامعات ، بسبب محدودية وعدم استقرار مواردها المالية الناتجة عن :  
١ - الأوضاع الإقتصادية الصعبة الناشئة عن الإغلاق المستمر للمناطق الفلسطينية.

- ٢ - الإنخفاض المستمر للدخل الفردي كنتيجة لذلك ، مما أجبر الجامعات الى عدم رفع الأقساط والرسوم الجامعية لتتناسب مع كلفة الطالب الحقيقية.
- ٣ - التراجع المستمر في مستوى المعيشة وتزايد معدلات البطالة.
- ٤ - نزوب قيمة المساعدات والهبات التي كانت تحصل عليها تلك الجامعات من الخارج.
- ٥ - ازدياد الطلب على التعليم العالي المحلي نتيجة توقف العديد من الأقطار المجاورة عن قبول الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الرسمية لتلك الأقطار.
- ٦ - التحاق العديد من أبناء العاملين في السلطة الفلسطينية - الذين بدأوا يعودون الى فلسطين منذ عام (١٩٩٤) - في الجامعات الفلسطينية.
- ٧ - توقف الكثير من دول العالم وخصوصاً دول الكتلة الشرقية سابقاً منذ عام (١٩٩١) عن توفير التعليم المجاني لطلبة فلسطين.

٨ - تناقص المساعدات التي كان يحصل عليها مجلس التعليم العالي من دول الإتحاد

الأوروبي منذ عام (١٩٩٣). (الجعفري، ١٩٩٤)

ويرى صلاح (١٩٩٤) أن التعليم العالي الفلسطيني ، الذي كان يعتمد على المساعدات الخارجية ، بحاجة لإيجاد الاقتراحات العملية لدعمه بما يتناسب مع الواقع ، دون الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية ، وتحديد دور المجتمع الدولي ومؤسساته لأوجه هذا الدعم.

وقد أشارت نشرات مجلس التعليم العالي الى أن نسبة ما تغطيه إيرادات الجامعات الى نفقاتها الإجمالية لم تتجاوز (٥٤,٥%) حتى عام (١٩٩٦) ، في مقابل ارتفاع كلفة الطالب الجامعية المباشرة من النفقات الجارية من عام (١٩٨٦) ولغاية عام (١٩٩٦) بنسبة (٤٢,٧%).

وفي العام (١٩٩٨) تم اقرار قانون (١١) بشأن التعليم العالي ، والمقدم من المجلس التشريعي الفلسطيني بحيث أنيطت مهمة الإشراف على مؤسسات التعليم العالي العامة وتمويل جزء من نفقاتها الى وزارة التعليم العالي. (الفصل الثالث ، مادة ٥)، (الفصل الخامس، مادة ١٥) .

وقد أشار تقرير لجنة الموازنة و الشؤون المالية في المجلس التشريعي بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٠ ، الى أن الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية بلغت ذروتها في الفصل الدراسي ٩٩/٩٨ بعد أن أبدى الإتحاد الأوروبي نيته في رفع يده عن دعم الجامعات المحلية وتقليص نسبة دعمه للجامعات ، والتي كانت في عام (١٩٩٠) حوالي (١٥) مليون وحدة أوروبية

حتى وصلت في العام (٢٠٠٠) الى (٤) ملايين أيكون مما ساهم في وجود عجز في ميزانية وزارة التعليم العالي وصل الى (٢١) مليون دولار وفق التقديرات ، مشيرة الى أن نفقات مؤسسات التعليم العالي وفق الموازنة المالية لسنة (٢٠٠٠) بلغت (٥١) مليون دولار. (صحيفة القدس، ١٩٩٨).

إن المستقبل يشير الى تفاقم الأزمة المالية لتمويل التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية كما في جامعات الوطن العربي والعالم ، لذلك لا بد للجامعات من البحث عن بدائل موضوعية وواضحة ، لإيجاد مصادر وموارد إضافية لتمويلها دون الاعتماد على الدعم الحكومي الكلي بسبب العبء المتزايد على الخزينة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ، والتي تعتمد على مساعدات الدول العربية والأوروبية ، والدول المانحة في تغطية احتياجاتها المالية من أجل النهوض بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي لمجتمعنا الفلسطيني الذي ساهم الاحتلال الإسرائيلي ومن سبقه في اعاقه تقدمه.

ان التمويل الخارجي لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية ، الأمر الذي سيضع هذه الجامعات في أزمة مالية صعبة ، ويضيف على كاهل السلطة الفلسطينية الناشئة أعباء عظيمة ، مما يؤدي الى تحويل هذه الجامعات الى جامعات خاصة لا يستطيع ارتيادها الا النزر القليل من الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالي ، وهذا بدوره سيؤدي الى حرمان بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة من مواصلة تعليمها العالي وانتهاك حقها في التعليم .

لذلك جاءت هذه الدراسة للنهوض بمسؤوليات وأهداف التعليم العالي للمستوى المنشود و توفير الدعم المالي والعيني للجامعات الفلسطينية من خلال طرح نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين.

#### مشكلة الدراسة:

من خلال دراسة الباحث لواقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين ، ومن واقع متابعته للأزمات المالية المتلاحقة التي واجهت الجامعات الفلسطينية العامة عاما بعد عام ، إضافة لمعرفته أسباب أزمتها المالية ، والتي تمثلت بعدم الإستقرار المالي وانخفاض الدعم الحكومي لها بسبب محدودية موارد السلطة الوطنية، وكذلك مطالعة الأدب التربوي المتعلق بتمويل التعليم العالي للاستفادة من تجارب العالم ونماذجه في تعبئة موارد إضافية ، والبحث عن مصادر تمويلية جديدة للتعليم العالي ، فقد تمثلت لدى الباحث قناعة راسخة بتطوير نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين من خلال البحث عن مصادر التمويل

التي تتناسب مع واقع الجامعات الفلسطينية بما يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني ويحقق أهداف وغايات التعليم العالي .

ان الأزمات المالية الخانقة التي عاشتها الجامعات الفلسطينية في أعقاب الأزمات المالية التي تعاقبت على الشعب الفلسطيني بعد أزمة الخليج ، والأزمات المتلاحقة التي توالى في ظل عملية السلام والمتمثلة بالحصار الدائم المفروض على الشعب الفلسطيني ، وتخفيض دعم دول السوق الأوروبية بتمويل مجلس التعليم العالي بنسبة تقل عن (٥٠%) من قيمة النفقات الكلية للجامعات وخاصة خلال الثلاث سنوات الماضية ، مما دفع وزارة التعليم العالي الى تحمل مسؤوليات الإشراف والتوجيه على هذه الجامعات ، وتوفير المصادر المالية لتمويل الجزء الرئيس من نفقات هذه المؤسسات التعليمية وخاصة رواتب الجهازين الأكاديمي والإداري.

لذلك يرى الباحث أن هناك حاجة ماسة لإجراء هذه الدراسة الميدانية من خلال وجهات نظر أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من أجل الوقوف على مصادر تمويل التعليم الفلسطيني المقترحة .

ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالإجابة عن السؤال التالي :

ما مجالات مصادر تمويل التعليم العالي في فلسطين التي يجب أن يتضمنها نموذج التمويل المقترح حتى يكون أكثر شمولاً ومتلافياً نقائص أساليب التمويل الحالية ؟

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية لتحقيق أهدافها:

- ١) ما مدى موافقة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على مصادر تمويل التعليم العالي في فلسطين التي يتضمنها النموذج المقترح ؟
- ٢) هل يوجد اختلاف في تصور أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني للنموذج المقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين يعزى لمتغير المركز الوظيفي ؟
- ٣) ما مصادر تمويل التعليم العالي في النموذج المقترح التي وافق عليها أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني؟

## أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- (١) طرح نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية ذي مجالات لمصادر تمويلية لها مؤشرات دالة عليها من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي .
- (٢) التعرف على مدى موافقة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على مجالات مصادر التمويل والمؤشرات الخاصة بها ، والتي يتضمنها نموذج التمويل المقترح.
- (٣) التعرف على مصادر التمويل التي وافق عليها أعضاء المجلس التشريعي والتي يتضمنها النموذج المقترح وفقاً للمقياس الذي استعمله الباحث.

## أهمية الدراسة:

ان تلبية التوسع في العملية التعليمية الجامعية ، وتحسين نوعية مخرجاته ومنافسته للقطاعات الأخرى كالصحة والتغذية والاسكان... الخ على موارد الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تتطلب إيجاد حاجة قطاع التعليم العالي من المخصصات المالية المناسبة .

وتتبع أهمية هذه الدراسة من مذكر الأمور التالية: رسائل الجامعة

- (١) قلة الدراسات التي أجريت في فلسطين حول موضوع تمويل التعليم العالي من مصادر غير تقليدية ، حيث تعتبر هذه الدراسة هي الأولى التي تناولت طرح نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين ، والثانية التي تناولت واقع تمويل التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية العامة ، والثالثة التي تناولت أبعاد أزمة تمويل التعليم العالي وتحديات القرن العشرين.

- (٢) تهيئة الفرصة لإجراء دراسات كافية تتعلق بتمويل التعليم العالي بالبحث عن مصادر بديلة للتمويل الحكومي المباشر للجامعات الفلسطينية.

- (٣) الكشف عن الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة للعملية التعليمية الجامعية ، بهدف تخفيض كلفة الوحدات التعليمية ، ذلك أن التوسع في الجامعات مرتبط بقيود الميزانية ، وارتفاع كلفة الوحدات التعليمية خاصة ، وأن معدل النمو في الطلب على التعليم في فلسطين يفوق معدل النمو في الموارد المخصصة لتمويله .

- (٤) ان نتائج هذه الدراسة من شأنها لفت أنظار أصحاب القرار في السلطة الفلسطينية الى ضرورة وضع القوانين و التشريعات اللازمة لانتهاج سياسة مالية محددة لدعم التعليم العالي من أجل مواجهة المستقبل وتحديد مصادر تمويل قابلة للتنفيذ .

٥) كما أن إجراء الدراسة من شأنه أن يساعد إدارات مؤسسات التعليم العالي على التعرف على مصادر التمويل المختلفة ، والممكن تطبيقها بما يتماشى مع واقع هذه المؤسسات والمجتمع الفلسطيني لحل مشكلات الجامعات الفلسطينية المالية المتكررة.

٦) ومن الممكن أيضا أن تساعد نتائج الدراسة الطلبة وأولياء أمورهم الى تفهم واقع مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني ، وقيامهم بدفع نفقات تعليمهم بما يتناسب مع التكلفة الحقيقية لنفقات الطلبة الجامعية .

### حدود الدراسة :

١) سوف تقتصر هذه الدراسة على مؤسسات التعليم العالي العامة في فلسطين وهي : جامعة النجاح الوطنية ، جامعة بير زيت ، جامعة بيت لحم ، جامعة القدس ، جامعة الخليل وكلية بوليتكنيك فلسطين وتقع جميعها في الضفة الغربية والجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وتقعان في غزة .

٢) تقتصر هذه الدراسة على أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والبالغ عددهم (٨٨) عضوا يشغل (٢١) عضوا منهم مناصب وزارية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

### مصطلحات الدراسة تركز ايداع الرسائل الجامعية

المجلس التشريعي :

هيئة منتخبة من الشعب الفلسطيني لها حق التشريع و مراقبة أعمال السلطة التنفيذية ومحاسبتها.

التعليم العالي :

كل دراسة أكاديمية أو مهنية منتظمة في مؤسسة تعليم عال معترف بها ، لا تقل عن ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

مؤسسة التعليم العالي :

هي كل مؤسسة تعليم عال تتولى التعليم العالي وفق أحكام قانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٨ بشأن التعليم العالي الفلسطيني.(المجلس التشريعي الفلسطيني ، ١٩٩٨)

الجامعة :

هي المؤسسة التي تضم ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية ، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس ( الدرجة الجامعية الأولى) وللجامعة أن تقدم برامج للدراسات العليا تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه ، ويجوز أن تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم وفق أنظمة الدبلوم.

### الكلية الجامعية:

هي المؤسسة التي تقدم برامج تعليمية أكاديمية أو مهنية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس . وللكلية الجامعية أن تقدم برامج تعليمية و/أو مهنية و/أو تقنية لمدة سنتين أو ثلاث تنتهي بمنح شهادة الدبلوم وفق أنظمة الدبلوم.

### الإنتاج:

خلق المنفعة أو إضافتها أو زيادتها.

### البوليتيكنيك:

هي المؤسسة التي تقدم برامج مهنية و/أو تقنية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم وفق تعليمات الدبلوم . وللبوليتيكنيك أن تقدم برامج مهنية و/أو تقنية تنتهي بمنح شهادة البكالوريوس و/أو الماجستير أو الدكتوراه في التخصصات المهنية و/أو التقنية.

### الجامعة المنتجة:

تلك التي تعمل على زيادة التفاعل مع المجتمع من خلال مجموعة من النشاطات المضافة لدورها الأساس لتحقيق من خلالها موارد إضافية لها. ( الخشاب و العناد ، ١٩٩٧ )  
البرنامج التعليمي: مركز ايداع الرسائل الجامعية  
مجموعة من المواد التعليمية لا تقل مدة تدريسها عن ستة فصول دراسية في إحدى مؤسسات التعليم العالي.

### البحث العلمي:

أي نشاط منظم يقوم به باحث أو باحثون في مؤسسة تعليم عال أو مركز بحث بهدف تكوين المعرفة أو تطويرها أو نقلها أو استخدامها.

### مركز البحث العلمي:

مؤسسة تنشأ للقيام بالأبحاث العلمية.

### التنمية:

هي جهود لإجراء التحولات الهيكلية ببعديها الإقتصادي والاجتماعي من خلال السياسات والإجراءات المقصودة والمخططة. ( فرجاني ، ١٩٨٤ )  
الكفاءة التعليمية: الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد ومال وفي أسرع وقت . أي الحصول على أكبر قدر من المخرجات التعليمية مع أكبر اقتصاد في النفقات.  
فاعلية النظام التعليمي:

مدى قدرته على تحقيق أهداف المجتمع الذي وجد النظام من أجل خدمته .

### الإتفاق على التعليم :

كل ما تتكلفه الأسرة من نفقات تعليمية على أفرادها الذين يلتحقون بمرحلة التعليم الجامعي .

### النفقات الرأسمالية:

وتشمل الإتفاق على الأبنية والمنشآت والمرافق سواء كانت تدريسية أو مساندة وكذلك الأجهزة والمعدات وسائر السلع المعمرة المكتملة لهذه المنشآت واللازمة للعملية التعليمية.

### الفاقد (الهدر) التعليمي:

هو كل ما يترتب عليه ضياع في المال أو الوقت أو الجهد المبذول في التعليم.

### ترشيد الإتفاق:

تعني تخفيض الكلفة عن طريق زيادتها على المدى القريب في مقابل مزيد من

الفائدة على المدى البعيد. جميع الحقوق محفوظة

النفقات المتكررة أو الجارية أو التشغيلية: جامعة الاردنية

وتشمل الإتفاق على الجاهزات الأكاديمية والإدارية وأوات ومواد التشغيل اللازمة لصيانة وإدامة المرافق في حالة توافرها لتقديم الخدمة التعليمية والخدمات المرافقة لآلاف الأشخاص الذين يرتادون الحرم الجامعي و مرافقه بصورة مستمرة. ( سالم و قطناي، ١٩٩٧).

### تمويل التعليم العالي :

هي الأموال التي يتم توفيرها وتوزيعها وإنفاقها على مؤسسات التعليم العالي.

### النفقات الإجمالية :

هي كل ما تدفعه الجامعات من ميزانياتها من رواتب وتوفير الكتب والدورات والأدوات والمواد العلمية وتجهيزات المختبرات والصيانة والأجور والبعثات العلمية للطلاب والمعلمين ومصروفات البحوث التربوية .

### الإيرادات الإجمالية :

هي الأموال التي تحصل عليها الجامعات من كافة مصادرها كالرسوم الجامعية والمنح وإيرادات الأنشطة الجامعية المرافقة .

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري.

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانياً: الدراسات السابقة.

— الدراسات العربية

— الدراسات الأجنبية

## الفصل الثاني

### (الإطار النظري والدراسات السابقة )

#### أولاً: الإطار النظري

##### توطئة :

تتأثر مصادر تمويل التعليم العالي الى حد كبير بالنمط الإقتصادي الذي تتبناه الدول ، ذلك أن نمو التعليم العالي ونمو المال اللازم له رهين أساساً بمدى نمو وتطور النظام الإقتصادي الذي يوجد فيه هذا التعليم ، أي في الأفراد والمؤسسات المنتجة في هذا المجتمع وما يتصل بهم من ثروة وإنتاج وتدخل فواحي وقواحي رديئة ويرى ( الحواضر ، ١٩٨٥ ) و ( كوري ، ١٩٩٦ ) و ( اليثيساروك ، ١٩٩٧ ) أن نماذج تمويل التعليم العالي محدودة على الرغم من أن مصادر التمويل كبيرة ، وتتلخص نماذج التمويل بالنماذج التالية:

##### نموذج اقتصاد السوق :

يعتبر هذا النموذج كل مؤسسات التعليم العالي مؤسسات ربحية تابعة للقطاع الخاص، ولا يكون للدولة في هذا النموذج أي سيطرة على هذه المؤسسات (الجامعات) أو أي دور سوى وضع الأنظمة والقوانين التي تمنع الغش والإحتكار .

ويرى (كوري ، ١٩٩٦) أنه يمكن تطبيق هذا النموذج اذا تم ادخال التعديلات التالية: تقدم الدولة منحا مالية للطلاب الفقراء و ليس للجامعات ، بشرط ان تغطي هذه المنح عادة فترة الدراسة التي يحتاجها الطالب الجامعي للحصول على الشهادة الجامعية ، والشرط الوحيد الذي تشترطه الدولة على المستفيدين من هذه المنح هو النجاح المستمر في الدراسة .

تقدم الدولة منحا جامعية للجامعات وليس للطلاب و سوف تطالب الدولة في هذا النموذج المعدل ببعض الرقابة لتتمكن من التأكد أن الأموال التي تبرعت بها سوف تصرف بشكلها الصحيح .

## نموذج الإقتصاد المخطط (الموجه) :

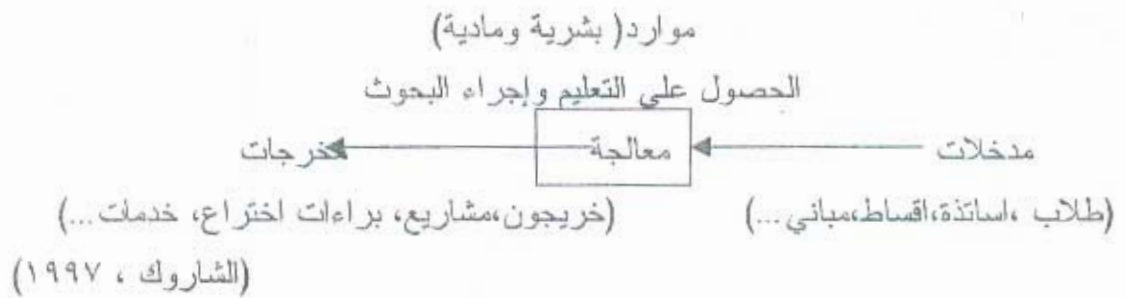
يخلو هذا النموذج من حافز الربح لأن الدولة تقوم بتمويل جميع مؤسسات التعليم العالي التي تشكل وحدة واحدة و تشكل كل جامعة أو كل كلية منها فرعاً من هذه الوحدة ، وتسيطر الدولة سيطرة تامة على هذا النظام من حيث تحديد الميزانيات والأساتذة و البرامج الخاصة بالكليات والتخصصات ، وتحديد أعداد الطلبة المقبولين وتوزيعهم على تلك الكليات والتخصصات بما يضمن العدالة لجميع الطلبة و يلغى ازدواجية البرامج والكليات .

## النموذج المختلط :

يعتبر هذا النموذج حلاً وسطاً بين النموذجين السابقين ، حيث يسمح هذا النظام للجامعات تحديد ميزانيتها كما ترى ذلك مناسباً . و تقوم الدولة بتقديم جزء من هذه الميزانية مثلاً حيث يكون هذا الجزء متماثلاً لجميع الجامعات ، وعلى الجامعات توفير الجزء الباقي بطرقها الخاصة دون تدخل من الدولة .

## النموذج الصناعي : جميع الحقوق محفوظة

وفيه تعتبر الجامعة مؤسسة إنتاجية تستطيع رفع كفاءتها الإنتاجية وتوفير الموارد المالية المتاحة لها من خلال إنتاج المخرجات المطلوبة بأعلى كفاءة وأقل تأهيل و أعلى كمية وأقل استهلاك للموارد ولعل الشكل التالي يمثل هذا النموذج .



ويعتبر تمويل التعليم العالي أحد الجوانب الرئيسة والهامة الذي رافق تطور مؤسساته التاريخية نتيجة العديد من العوامل الذاتية والموضوعية ، مما جعله يتعرض في كثير من المراحل لأزمات تمويلية حادة كانت تساهم في إعاقة نموه نحو تحقيق أهدافه المنشودة ، الأمر الذي كان يستدعي البحث عن مصادر تمويلية بديلة .

وقد تعددت مصادر تمويل التعليم العالي في دول العالم ، الا أن تعبئتها بقي رهنا بالأوضاع المالية التي كانت تعاني منها الخزينة المالية لحكومات الدول وفقا للحالة الاقتصادية التي كانت تمر بها.

اما مجالات مصادر التمويل فهي :

- ١- مصادر التمويل الحكومية المباشرة.
- ٢- مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة من خلال:
  - أ ( بعد مصدر التمويل من البريد.
  - ب) بعد مصدر التمويل من المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف.
  - ج ( بعد مصدر التمويل من البلديات ودائرة الطابو.
  - د ( بعد مصدر التمويل من مديريات الترخيص.
- ٣- مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي من خلال:
  - أ ( بعد مصدر التمويل من مساهمات الجمعيات الخيرية.
  - ب) بعد مصدر التمويل من البنوك والشركات الكبرى.
  - ج) بعد مصدر التمويل من الغرف التجارية والنقابات.
  - د) بعد مصدر التمويل من جمعية خريجي الجامعات الفلسطينية.
  - هـ) بعد مصدر التمويل من لجان الزكاة.
  - و) بعد مصدر التمويل من الهيئات المحلية.
  - ز) بعد مصدر التمويل من المجالس القروية.
- ٤- مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية.
- ٥- مصادر التمويل من القروض.
- ٦- مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات.
- ٧- مصادر التمويل من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي.

#### مصادر التمويل الحكومية المباشرة

لقد دل الكثير من الدراسات المتعلقة بتمويل التعليم العالي على أن نجاح مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها يتوقف على ما لديها من موارد مادية و بشرية تضمن لها الكفاية اللازمة لتحسين نوعية التعليم الجامعي بما يلبي حاجات المجتمع الموجودة فيه.

كما أشارت تلك الدراسات إلى أن التمويل الحكومي المباشر للإنفاق على مؤسسات التعليم العالي احتل نسبة كبيرة من ميزانيات الحكومات العامة حتى العام ١٩٧٦ ، ثم أخذ بالتراجع التدريجي بعد ذلك بسبب الضغط على المصروفات الأخرى ، وتنافس بقية القطاعات الخدماتية على تلك الميزانيات.

ويرى دوجلاس (Douglas, 1992) أن بدايات التمويل الحكومي للتعليم العالي يعود إلى عهد الامبراطورية الرومانية وفي عهد البيزنطيين .

في حين ترى كلاونتش (Clanch, 1986) أن المخصصات الحكومية المباشرة شكلت مصدرا ثابتا لإيرادات التعليم العالي ، إلا أن تقرير (البنك الدولي ، ١٩٨٤) المشار إليه في رحمة (١٩٨٧) أشار إلى أن محدودية الموارد المخصصة للتعليم العالي وارتفاع نسبها من الدخل القومي وميزانيات الدول جعلتها تقف عند حدود معينة من التوسع والاستيعاب .

وعلى الرغم من أن السرقبي (١٩٩١) ترى أن مصادر التمويل الحكومية شكلت الجزء الأكبر من تمويل مؤسسات التعليم العالي ، فإن مؤلفات وآخرون (١٩٩١) أشاروا إلى أن تلك الحكومات درجت على تخصيص مبلغ معين من المال من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم ، حيث ارتبطت مثل هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي من جهة ، وبميزانية الحكومة من جهة أخرى ، لذلك فقد اعتبرت ميزانية التعليم العالي وكل من الدخل القومي والميزانية العامة للدولة من المعايير التي يستدل بها على الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم وهو ما يمكن أن يتخذ أساسا للمقارنة بين الدول المختلفة في هذا المضمار .

وقد دعا الخطيب ( ١٩٩٢ ) إلى التعليم العالي المجاني بإنشاء المزيد من الجامعات الحكومية في الوطن العربي ، وذلك بسبب محدودية القدرة الإستيعابية للجامعات العربية القائمة حاليا وكذلك بسبب احتياجات خطط التنمية الوطنية في البلاد العربية للكوادر البشرية المؤهلة و المدرية كون التعليم العالي يمثل خدمة اجتماعية تساهم في الناتج المحلي القومي لتلك البلدان.

وعلى الرغم من أن بوطانة (١٩٩١) يرى بأن تمويل التعليم العالي في معظم البلدان العربية كان يستهلك نسبة كبيرة من الموارد الحكومية ، إلا أنه وجد أن هذا التمويل الحكومي وحده لن يكون كافيا للإستجابة للزيادة المتوقعة في الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ، نتيجة التوسع الكمي المتسارع لأعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات خلال العقود الثلاثة الماضية .

وقد أشار قرعان (١٩٩٥) الى أن هذه الحكومات قد واجهت صعوبات في توفير التمويل اللازم للقطاع العام ، مما أدى الى تدني المخصصات التي يتم تقديمها لمؤسسات التعليم العالي من قبل هذا القطاع ، حيث أخذ التمويل الحكومي في التراجع بسبب المنافسة المتزايدة حول الموارد المالية القليلة للقطاعات الأخرى كالخدمات الصحية والنقل والاستثمار الصناعي ودعم البنيات التحتية والشؤون الاجتماعية امام محدودية موارد الدولة .

ويرى جرادات وآخرون (١٩٩١) أن اليونسكو والمؤتمرات الدولية أوصت بمعدلات عالية ترعاها الدول وتسترشد بها وهي أن تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح بين (١٤%-١٧%) من الميزانية العامة للدولة وحوالي (٤%-٥%) من الدخل القومي ، بحيث تتضمن التكاليف الرأسمالية والنفقات المتكررة التي تشكل رواتب الأكاديميين فيها نصيباً كبيراً من النفقات .

وقد وجد عبد القادر (١٩٩٣) ان نسبة الإنفاق المالي على التعليم الجامعي الى الإنفاق الكلي من ميزانية المملكة العربية السعودية تراوحت بين (١٩٧٧-١٩٨١) ما بين (١٩,٨% - ٣٧,٢%) ثم انخفضت هذه النسبة لتصبح (٢٧,٥%) عام (١٩٨٦).

وقد وجد أبيس (Apps, 1992) أن العقد الماضي قد تميز بكثرة المشاكل والمصاعب المالية التي واجهت التعليم العالي فيما يتعلق بميزانياتها ، عندما تم تخفيض الدعم الحكومي لها مما جعل صانعي القانون في الحكومات المختلفة يجعلون من الضرائب مصدراً كبيراً للإنفاق على التعليم العالي .

أما في الأردن فقد رأى جرادات وآخرون (١٩٩١) أن المصادر الحكومية للتعليم في الأردن تشمل كلاً من الموازنة العامة للدولة (والتي تشكل الضرائب الجزء الأكبر من إيراداتها المحلية) وكذلك المؤسسات الحكومية وضريبة المعارف والقروض بنوعيتها الداخلية والخارجية .

أما بوظانة (١٩٩١) فيرى أن الضغط على المصروفات الحكومية العامة بلغ ذروته في الثمانينات ، حيث انخفضت نسبة الدعم للتعليم العالي في استراليا بنسبة (٢٥%) وفي بريطانيا بنسبة (١٧%) وفي اليابان بنسبة (١٥%).

ويرى قرعان (١٩٩٥) أن أزمة التعليم العالي في البلدان النامية ومنها البلدان العربية ليست بالأزمة التي تحتاج إلى مصادر تمويل جديدة وإنما جزء كبير من هذه الأزمة هو أن الإنفاق المالي على التعليم فيه إهدار كبير وسوء تصريف للمال أو عجز في حسن

استثماره ، مما يجعل مسألة تحميل البلدان زيادة أخرى في النفقات أمرا لا تستطيع معظم ميزانيات الدول تحملها في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة إلى زيادة تلك النفقات .

إلا أن مريان وتكريتي (١٩٩٧) يعتبران أن الاستثمار في التعليم العالي يعد استثمارا فرديا وجماعيا تشارك فيه الحكومات والهيئات الخيرية الدينية وأرباب العمل والطلبة وعائلاتهم.

ويرى الشاروك (١٩٩٧) ان العلاقة التي تربط الجامعات بحكومات الدول في بلدان العالم الثالث علاقة تعايشية ، حيث أنها تعتمد اعتمادا كليا على ما تقدمه الدول من دعم ملدي للنهوض بالأعباء الإدارية والعلمية الموكلة إليها .

ويتفق الخشاب والعناد (١٩٩٧) والخطيب (١٩٩٧) على ان التمويل الحكومي الجزئي للتعليم العالي هو ضرورة ملحة لما له من مزايا عديدة من أهمها :

(١) ان التمويل الحكومي للتعليم العالي من شأنه توجيه التعليم بشكل انجح نحو ما

تحتاجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية من قضايات

(٢) تعميق استقلالية الجامعات وعدم تأثرها بعيدا عن ضغوط القطاع الخاص.

(٣) ان التمويل الحكومي يحقق فكرة تكافؤ الفرص التعليمية لأبناء المجتمع ، وهو بذلك يحقق العدالة الاجتماعية بينهم .

(٤) تمويل الدولة للجامعات العامة ضروري للمحافظة على توازنها وتمكينها من أداء رسالتها الاجتماعية والتربوية والحضارية والعلمية .

ويرى الخطيب (١٩٩٧) انه على الرغم من القيمة الاجتماعية للتمويل الحكومي للجامعات إلا انه تعرض لعدة انتقادات منها :

(١) اعتماد الجامعات على حكوماتها قد يجعلها عرضة للضغط الحكومي وإضعاف الحرية الأكاديمية .

(٢) اعتماد الجامعات على الدعم الحكومي هو استغلال غير مباشر لدخل الفرد واستهلاكه عن طريق الضريبة التي يتحملها الفرد وقد لا تعود عليه بالفائدة .

(٣) الدعم الحكومي للجامعات قد يقلل من حماس المسؤولين في الجامعات واندفاعهم بكامل طاقاتهم لإنجاح المؤسسة وهذا قد ينعكس على مخرجات التعليم .

ويرى الخشاب والعناد (١٩٩٧) ان ضخامة حجم الإنفاق السنوي على التعليم العالي يعود للأعباء الكبرى على الموازنة العامة للدولة في الاقطار العربية ، ومع ذلك فإنه بالإمكان تحسين نوعية التعليم دون زيادة العبء المالي للحكومة .

ويجد مريان وتكريتي (١٩٩٧) ان فترة الركود الاقتصادي التي مر بها الإقتصاد الأردني منذ منتصف الثمانينات وتكشّف المديونية أدت بالنتيجة إلى تبني برنامج تصحيح اقتصادي كان من ابرز أهدافه ضبط الإنفاق الحكومي في كافة المجالات ومنها مجال التعليم العالي ، وقد انعكس ذلك على قدرة الدولة على تقديم الدعم للجامعات الرسمية التي بدأت هي الأخرى تتعرض لأوضاع مالية صعبة ، مما أدى إلى نشوء إختلالات مالية وإدارية في هياكل هذه الجامعات ، تمثلت بشكل عجز في الموازنة وتدني نسبة الإيرادات الذاتية إلى النفقات الجامعية وزيادة الإعتماد على الإيرادات الحكومية .

وقد وجدت شعث (١٩٩٧) ان نسبة الذين يؤيدون التمويل الحكومي الجزئي للتعليم العالي في فلسطين بلغ (٥٥%) من القائمين على الجامعات ، (٦٠%) من مجلس التعليم العالي (٨٠%) من أجهزة الدولة .

وقد أشار تقرير (Effect Report,1994) المشار إليه في (شعث ، ١٩٩٧) أن مصدر التمويل الأساس للجامعات الفلسطينية كان من خلال اللجنة الفلسطينية المشتركة التي تم تذويبها ثم أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية هي المصدر الرئيس لهذه الأموال حتى سنة (١٩٩٣) ، ثم تعهدت دول النرويج وهولندا ودول الاتحاد الأوروبي بتوفير (١٥،٩%) مليون دولار لتمويل رواتب موظفي الجامعات الفلسطينية ، وبعض كليات المجتمع عن طريق مجلس التعليم العالي .

وقد اعتمد في توزيع هذه الأموال حتى عام (١٩٩٤) خيار نقاط الوزن حسب مؤهلات هيئات التدريس في كل جامعة ، إلا أن الشامي (١٩٩٦) اقترح نموذج لاستحقاقات الدعم بخيار نسبة إجمالي النفقات الجارية لكل جامعة تعتمد على عدد العاملين من الهيئات التدريسية والإداريين والتخصصات الجامعية والملاعب الرياضية ونسبة المدرسين للطلبة والتوازن والمرافق.

ويرى الخشاب والعناد (١٩٩٧) أن عجز مصادر التمويل الحكومي عن مواجهة متطلبات التعليم العالي يتطلب إعادة النظر في هيكليّة إدارة الموارد المالية للجامعات في جانبي الإيرادات والنفقات .

وقد أشار الكرنز (١٩٩٨) أن نسبة العجز في ميزانية التعليم العالي الفلسطيني قد بلغت (٢١،٥) مليون دولار بعد أن توقفت المساعدات من الدول المانحة عام (١٩٩٨) ، مما جعل هذه الجامعات تعيش أزمة حقيقية في مصادر تمويلها . (صحيفة القدس ، ١٩٩٨)

ويرى كوري (١٩٩٦) أن الإعتماد الواضح والكبير على المساعدات الخارجية يضع الجامعات الفلسطينية أمام خيارات قاسية قد تؤدي إلى انهيار التعليم الجامعي ، مما يجعل الحاجة ماسة الى ضرورة البحث عن مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم العالي .

### مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة

لقد أدى تراجع مخصصات الدعم الحكومي للتعليم العالي بسبب التزايد المستمر في عجز الموازنة إلى وجود أزمة مالية حقيقية للجامعات في الكثير من الدول مما ، جعل الحاجة ماسة للبحث عن مصادر تمويل غير تقليدية وغير حكومية لمحاولة التغلب على تلك الصعوبات .

ويرى إبراهيم ، لبيب وحلمي ، شكري ، وحسان ، حسان (١٩٩١) وآبس (Apps,1992) أن المؤسسات والشركات والأفراد يستفيدون بشكل كبير من مخرجات التعليم العالي وبالتالي يقع عليهم جانب من الإسهام في توفير الموارد المالية لمؤسساتهم المختلفة.

وقد وجد جرادات وآخرون (١٩٩١) وعبد الرحمن (١٩٩١) أن نظام التمويل في الجامعات الأردنية يعتمد على مصادر متنوعة أهمها : الرسوم الجامعية والضرائب والرسوم الجمركية والإضافية والهبات والتبرعات ومساهمات ومنح مقدمة من الدولة والمجتمع المحلي والجمعيات الخيرية والشركات والبنوك.

وأشار بوبطانة (١٩٩١) أن الضغط المتزايد على المصروفات من الخزينة الأردنية أدى إلى تخفيض الدعم الحكومي للجامعات الأردنية . ولحل أزمة التمويل الناشئة فقد لجأت الحكومة الأردنية إلى فرض نسب معينة من الرسوم الجمركية والضريبة الإضافية التي تحصلها الدولة من الشركات ومعاملات المؤسسات الحكومية لغايات التعليم العالي ، بحيث يتم توزيعها على الجامعات بنسب معينة حسب معايير يقرها مجلس الوزراء بعد المصادقة عليه من مجلس النواب الأردني .

كما أشار الخطيب (١٩٩٧) إلى أن مصادر التمويل في الجامعات الحكومية الأردنية تتألف من الرسوم الدراسية ، وريع اموال الجامعات المنقولة وغير المنقولة ، والهبات والتبرعات والمنح وحصة الجامعة من الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية ، ودخل المراكز والمرافق الجامعية .

وقد اوصى تقرير (Effect Report,1994) المشار اليه في شعث (١٩٩٧) الى ضرورة ايجاد بدائل تمويلية ثابتة ومستمرة لإنقاذ الجامعات الفلسطينية من تبعيتها الكبيرة

للمساعدات الأجنبية التي تؤثر على طبيعة برامجها المستقبلية ، وإلى تفعيل الجهاز الإداري للجامعات وتطويره .

ويرى الجعفري (١٩٩٧) أن أحد أشكال الدعم الحكومي غير المباشر للتعليم العالي الفلسطيني بالإمكان أن يتم من خلال إيجاد علاقة تبادلية بين مؤسسات التعليم العالي ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها الحكومية المختلفة ، تقدم فيها الجامعات خدماتها المباشرة وغير المباشرة لتلك المؤسسات والوزارات حسب حاجاتها مقابل عائدات مالية مناسبة تضمن استفادة تلك الوزارات والمؤسسات الحكومية من الخبرات المحلية بدلا من الاعتماد في ذلك على الخبرات الأجنبية.

إلا أن (الشاروك، ١٩٩٧) يرى أن التمويل الذي تحصل عليه الجامعات العربية هو لتغطية جزء من نفقاتها وتبقى معتمدة على الدولة في تغطية النفقات الأخرى ، ولما كانت المبالغ المخصصة للجامعات من قبل الدولة تصاب بالتقدم والانحسار تبعا للحالة العامة لميزانية الدولة والوضع الاقتصادي للبلد، وهذا ما لا يتناسب مع الجامعات التي تعيش معه ، حيث أن اعتماد سياسة التقشف ، وخفض النفقات، وتقليص المبالغ المرسدة للجامعات سوف ينعكس سلباً على أدائها مما يجعلها تختار أحد طريقتين أو كلاهما :

(١) تقليص نفقات التعليم ، وهذا سوف يؤدي إلى تقليص حجم استيعاب الجامعات وتقليص البرامج المختلفة لها.

(٢) إيجاد مصدر إضافي لتمويل التعليم العالي من مصادر حكومية غير مباشرة ، والبحث عن مصادر بديلة أخرى لحل مشكلاتها المالية.

### مصادر التمويل البديلة للتعليم العالي الأقساط والرسوم الدراسية:

لقد أشار تقرير (Unesco, 1988) انه من الضروري ان يكون هناك مساهمة من المستفيدين المباشرين بنسبة معقولة من التكاليف التعليمية المباشرة للتعليم العالي ، ويعتبر التقرير ان زيادة الأقساط الدراسية تعتبر ضرورة ملحة للمساهمة في النفقات الجامعية بحيث يمكن تحديد قيمة الأقساط المختلفة وفقا للتخصصات والمستويات الدراسية المختلفة او وفقا للدخل المحتمل للخريجين في التخصصات المختلفة او تبني نظاما للأقساط يعتمد على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأهل والطلبة . ويرى التقرير المذكور ان زيادة الأقساط الدراسية قد تواجه اربعة مشكلات هي :

(أ) المعارضة السياسية من قبل الطلبة .

ب) الاهتمام بالفئات الطلابية المحرومة .

ج) المشكلات المتعلقة بتحديد نسبة التكاليف التعليمية التي يجب ان يتحملها الطلبة .

د) القرارات المتعلقة بتحديد الفروق بين الأقساط الدراسية وفقا للمواد او التخصصات المختلفة .

كما اعتبر تقرير اليونسكو (١٩٩٠) المشار اليه في قرعان (١٩٩٥) ان التغير الذي نتج عنه توسع في اعداد الطلبة في جامعة الفلبين ودفع الاقساط الدراسية كاملة ، ادى الى زيادة في العائدات غطت النفقات التشغيلية المتكررة وسمحت بزيادة الإنفاق على التطوير والتسهيلات الإدارية المادية، كما تمت زيادة رواتب اعضاء الهيئة التدريسية بنسبة (٥٠%) في ضوء زيادة اعبائهم التعليمية .

الا ان بوطانة (١٩٩١) يرى ان زيادة الرسوم الدراسية على طلبة التعليم العالي في الوطن العربي ادت الى نتائج سلبية ، فقد ازداد عدد خريجي التعليم الثانوي غير الملتحقين بالتعليم العالي في عام (٢٠٠٥) حيث وصلت اعلى نسبة الالتحاق للفئة العمرية من (٢٣-١٨) الى (٣١,٤%) في قطر ووصلت أدنى نسبة الى (١,٥%) في السودان لنفس الفئة اما ابراهيم وآخرون (١٩٩١) فيرون أن زيادة الرسوم الدراسية المقررة على طالب التعليم الجامعي بما يتناسب مع التكلفة الحقيقية عليه مع إعفاء الطلبة المتفوقين من هذه الزيادة يشكل دافعا قويا للتفوق الدراسي بالنسبة لأبناء غير القادرين بصفة عامة .

ويشير مورا (Mora,1995) المشار اليه في الجعفري (١٩٩٧) الى ضرورة التمييز بين الرسوم والإقساط الجامعية للكليات المختلفة ، كأن تكون رسوم الكليات الإنسانية اقل من رسوم الكليات التطبيقية والهندسة والطب .

ويرى عبد الرحمن (١٩٩١) ان الرسوم الجامعية في الجامعات الاردنية شكلت ما نسبته (٣٤,٧%) تقريبا من مصادر الاموال الجامعية للعام (١٩٨٩) والتي تغطي ما نسبته (٤٦%) من نفقات التعليم الجارية (المتكررة) من هذه النفقات تقريبا بينما شكلت ما نسبته (٩٥%) من إيرادات كليات المجتمع الاردنية الخاصة بينما لم تشكل سوى (٣٥%) من إيرادات جامعة اليرموك عام (١٩٩٠).

وقد أشار صالح (١٩٨٥) أن أقساط الطلبة في الجامعات الفلسطينية شكلت (١٥%) من كلفة الطالب الحقيقية الا أنها تراوحت بين (٣٢%) الى (٤٠%) من هذه الكلفة ما بين اعوام (١٩٩٤ - ١٩٩٦) كما اشار اليه تقرير (Effect Report,1994) المشار اليه في

شعث (١٩٩٧) نتيجة زيادة الرسوم الجامعية في الكليات الأدبية بنسبة (١٠٠%) وفي كليتي الهندسة والعلوم بنسبة (٧٠%).

ويرى مريان وتكريتي (١٩٩٧) ان زيادة الإيرادات الجامعية لا يمكن تحقيقها بدون زيادة الأقساط الجامعية على الطلاب ،اذ بقيت هذه الاقساط ثابتة لسنوات طويلة رغم زيادة تكاليف التعليم الجامعي ويقترح زيادتها بنسبة (٥٠%) في الجامعات الاردنية لتغطي نفقات التعليم الجامعي .

ويؤيد (٧١%) من القائمين على الجامعات الفلسطينية في شعث (١٩٩٧) زيادة الاقساط بشكل كامل بينما ايد ذلك (٨٠%) من اعضاء مجلس التعليم العالي وايدته (٧٠%) من القائمين على أجهزة الدولة ، في حين ايدت الفئات السابقة امكانية رفع الاقساط بشكل جزئي بنسبة (٧١%) و(٩٠%) و(٦٠%) على التوالي .

ويرى عبد الرحمن (١٩٩١) ضرورة ان تغطي الرسوم الدراسية في الجامعات الاردنية نفقات الجامعة المتكررة ، وهذا يستوجب إعادة النظر بالرسوم الدراسية وزيادتها بصورة تدريجية مع توفير صئق اقراض الطلبة . اردنية  
أما الجعفري (١٩٩٧) فيرى ضرورة تمويل التعليم العالي عن طريق دفع رسوم التسجيل والأقساط الجامعية ورسوم الامتحانات والتخرج ورسوم استخدام المكتبة والمختبرات، وتكاليف الإقامة والسكن في المنازل الجامعية لتشكيل مصدرا تمويليا مستقرا ومضمونا لضمان استقلالية الجامعة الأكاديمية والإدارية . وأقترح زيادة الأقساط من خلال إيجاد آلية برنامج إقراض الطلبة.

٥٦٩١٦٥

## القروض

يمكن تقسيم القروض كمصدر تمويل للتعليم العالي الى مصدرين رئيسين:

### أ) القروض التي تحصل عليها الجامعة لدعم نفقاتها الرأسمالية أو المتكررة

ترى كاوتري (١٩٧٤) انه على البلدان النامية ان تحصر قروضها الخارجية لدعم نفقاتها الرأسمالية لتمويل انواع التعليم التي تعطي عائدا في الأجل القصير كالتعليم الفني والمهني ومراكز التدريب .

ويرى وود هيل (١٩٨٥) المشار اليه في جرادات وآخرون (١٩٩١) انه برز في عقد السبعينيات من يدعو الى تمويل التعليم العالي عن طريق القروض ، بعد ان اصبح ينظر الى التعليم باعتباره توظيفاً واستثماراً لرؤوس الاموال ، له عائدات اقتصادية مالية ، تضاهي ما تقدمه سائر المشروعات الإنتاجية .

كما ترى السرقبي (١٩٩١) إلى ان القروض توفر دخلا اضافيا يمكن استخدامه لدعم النفقات المتكررة ، وتسهيل المشاريع الرأسمالية بالرغم من عدم وجوب استخدامها بشكل عام لدعم النفقات المتكررة .

وقد أشار جرادات وآخرون (١٩٩١) ان القروض المقدمة من البنك الدولي خلال فترة السبعينيات شكلت ما نسبته (١٨%) من موازنات التعليم في اميركا اللاتينية ، إلا ان بعض البلدان تبدي بعض التردد في اللجوء الى القروض الخارجية بشكل خاص ، وذلك لارتفاع حجم مديونيتها الخارجية ونقل بعض الإجراءات والمعاملات التي يفرضها بعض المقرضين والتأثير على توجهات المؤسسات التعليمية العامة من خلال هذه القروض .

ويرى عبد الرحمن (١٩٩١) ان القروض شكلت ما نسبته (٦,٥%) من مصادر التمويل للجامعات الاردنية . وتحاول تلك الجامعات التقليل من الاعتماد على الاقتراض الا لتمويل مشاريعها الإنمائية والرأسمالية .

ويدعم الجعفري (١٩٩٧) اتجاه حصول الجامعات على القروض من مؤسسات الإقراض واستخدامها لتمويل نفقاتها نحو الاستثمار في الأغراض المحددة بكفاءة عالية ، يعطي الجامعة سمعة جيدة امام الجهات الممولة للقروض ، كما انه ومن غير المستحسن استخدام القروض لتغطية النفقات الجارية التي ستؤدي الى زيادة العجز في موازنة الجامعة ، ومن ثم البحث عن مصادر اقراض جديدة لتمويل العجز .

### ب) القروض التي يحصل عليها الطلبة لتمويل تعليمهم الجامعي

يرى البياتي (١٩٨٠) وصائغ (١٩٨٧) والحوث (١٩٨٩) ان لنظام قروض الطلبة من الحكومة التي يكون فيها التعليم الجامعي غير مجاني له الكثير من المزايا - على الرغم مما يشكك به البعض - بإمكانية نجاح هذا النظام ، لما يواجهه من مشاكل إدارية تتعلق في استعادة القروض ، ومنع التخلف عن السداد وإحجام أبناء الفقراء عن الاقتراض ، كما أن استراتيجية تمويل التعليم العالي عن طريق تقديم القروض للطلبة ودعم الحكومات لسلع الخدمات و البضائع داخل مراكز الخدمات الجامعية ستساعد الجامعات على التنافس في تقديم الخدمات و البرامج بشكل أكثر كفاءة وفاعلية وتضمن إنفاق الطلبة لتكاليف تعليمهم من داخل أسوار الحرم الجامعي.

وقد أجمعت معظم الدراسات المتعلقة بتمويل التعليم العالي أن من أهم مزايا إقراض الطلبة ما يلي:

١) ان هذا النظام يحل مشاكل بعض الطلبة الذين لا تمكنهم مواردهم الخاصة او موارد عائلاتهم من تمويل تعليمهم ، ويسمح لكل فرد متابعة دروسه حسب قدراته وميوله .  
٢) يوفر لهم الفرص التعليمية المناسبة نتيجة التحاقهم بنظام تعليمي انتقائي في الجامعات.

٣) ان هذا النظام يضع على عاتق المنتفعين جزءا من تكلفة الإعداد .  
٤) ان هذا النظام يمكن ان يؤدي الى تحسين جودة التعليم وتحسين الكفاءة للنظام التعليمي عن طريق تخفيض الفاقد ، والتسرب بين الطلبة ، وزيادة الدافعية عندهم ، نتيجة زيادة احساسهم بالمسؤولية ، بسبب تحملهم نفقات تعليمهم .

٥) ان هذا النظام يساعد على مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار بالتعليم ، ففي سريلانكا مثلاً يتم تمويل ادارة صناديق اقراض الطلبة من قبل البنوك التجارية .

ويرى ( بوبطانة ، ١٩٩١ ) ان تقديم قروض حكومية مباشرة للطلبة هو بديل ثبتت فعاليته في كثير من البلدان المتقدمة مثل ألمانيا واليابان وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسويد والصين وتايلاند وماليزيا وسنغافورة ، الا انه قد لا يكون له نفس الأثر في دول تعاني من معدلات منخفضة ونسب بطالة مرتفعة .  
ويقترح ابراهيم وآخرون (١٩٩١) أنه في ضوء زيادة الرسوم الجامعية والأقساط يجب زيادة القروض التي يحصل عليها الطلبة بحيث تغطي رسوم الدراسة ونفقات المعيشة ، مما يفتح الباب أمام ذوي الدخل المحدودة استكمال تعليمهم الجامعي ، على ان تسدد هذه القروض بعد فترة زمنية من التخرج .

ويرى جرادات وآخرون (١٩٩١) ان الدول قد واجهت صعوبات ترتب عليها عدم ضمان سداد هذه القروض ، لعدم ضمان وجود وظائف مستقبلية للطلاب ، حيث بلغت نسبة المبالغ المستردة من بعض القروض (٣٠%) في الدول المتقدمة ونجحت تشيلي في استرداد (٦٠%) من قيمتها .

لكن زديرمان (Ziderman, 1994) المشار اليه في شعث (١٩٩٧) يقترح تمويل صناديق لإقراض الطلبة لا يكون مصدرها الحكومات وانما البنوك التجارية ، لان فيها اتجاهاً أفضل وأكثر نجاعة لاستردادها كما حصل في هندوراس التي بلغت نسبة استردادها (٩٠%) .

وقد اوصى مريان وتكريتي (١٩٩٧) بضرورة انشاء صندوق الطالب الجامعي في الاردن لتقديم قروض لشريحة واسعة من الطلاب على ان يتم تسديدها خلال (٨) سنوات من التخرج ، واعتبر هذا الصندوق مصدر تمويل اكثر ثباتاً واستقراراً وعدالة للطالب الجامعي . وقد اشارت احصاءات وزارة التربية والتعليم الأردنية المشار اليه في عبد الرزاق (١٩٩٦) والبيانات المتوافرة أن الإنفاق على التعليم العالي لطلبة الضفة الغربية وقطاع غزة في الخارج يزيد كثيراً عن موازنة الجامعات الفلسطينية جميعها في العام الدراسي (٩٥/٩٦) ، حيث بلغ مجموع الإنفاق على التعليم العالي في الخارج (٤٠) مليون دولار . وقد اعتبر هذا استنزافاً للموارد المالية التي كان الأولى أن يتم استثمارها في الداخل ، ويقترح لمواجهة هذه المشكلة إنشاء صندوق فلسطيني وطني لإقراض الطلبة الدارسين في مؤسسات التعليم العالي مع العمل على زيادة الأقساط الجامعية ، ويعتبر ان ذلك يتطلب من السلطة الوطنية انتهاج سياسة مالية ذات اهداف محددة لعالم التعليم العالي الذي يعتبر من اهم البنى التحتية التي يستلزم تطويرها جميع الحقوق محفوظة

لكن الجعفري (١٩٩٧) يرى أن نظام القروض قد تم تطبيقه في العديد من البلدان وبلغت نسبة الطلبة الذين يحصلون على القروض لتغطية نفقات الدراسة الجامعية أكثر من (٨٠ %) في السويد والنرويج والدنمارك وبعض دول جنوب شرق آسيا . كما يرى ضرورة مشاركة الحكومات والبنوك والمؤسسات المعنية بالتعليم العالي في فلسطين بتمويل التعليم العالي عن طريق تقديم القروض للطلبة مقابل ضمانات بسداد القرض على فترات يتفق عليها لما في ذلك من المزايا والإيجابيات التالية :

(١) تخفيف الاعباء المادية على اولياء امور الطلبة ، والمساهمة في رفع مستوى المعيشة للأسرة الفلسطينية من خلال تخفيف الإنفاق المباشر على التعليم العالي ، وتأجيل الإنفاق على ذلك عند سداد القرض ، خاصة وان المؤشرات الإقتصادية في فلسطين والتي تشير الى ارتفاع معدلات التضخم والانخفاض الحاد في معدل الدخل القومي تجعل من هذه السياسة ضرورة ملحة لمواجهة المشكلة الإقتصادية للأسرة الفلسطينية .

(٢) ان حصول الطالب الجامعي على قرض لتمويل تعليمه يعمل على توجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة بعد التخرج للحصول على الوظيفة .

(٣) ان هذا النظام يساهم في اعادة هيكلة التعليم العالي دون اللجوء لفرض القرارات والسياسات العليا من وزارة التعليم العالي .

٤) تتمكّن الجامعات الفلسطينية من تطوير خدماتها للطّابة ، وتطوّر برامجها الأكاديمية وتحسين ادائها وفقاً لظروف السوق .

٥) ان توفير القروض سيّشجع الكثير من الطلبة على الالتحاق بالجامعات الفلسطينية بدلا من الإنفاق على التعليم العالي في الخارج ، وتوفير ملايين الدنانير وإنفاقها على مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن بدلا من القيام باستيراد هذه الخدمة من الخارج.

٦) ان حصول الطلبة على القروض لتمويل نفقات التعليم العالي سيوجههم نحو البرامج والتخصصات التي تستجيب لمتطلبات سوق العمل المتغيرة .

### الضرائب والرسوم الجمركية

لقد أشار صائغ (١٩٨٧) أن ضرائب الدخل والمبيعات والأملك كانت أهم مصادر التمويل للحكومة الفدرالية الأمريكية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية لتمويل برامج التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى جرادات وآخرون (١٩٩١) أن بعض الدول قامت بفرض ضرائب لغايات دعم التعليم العام والتعليم العالي بشكل خاص، حيث كانت هذه الضرائب على الدخل والأرض والملكية وعلى الفوائد أو المبيعات، بل اتخذت أحيانا شكل رسوم على لوحات السيارات والمهن ، أو كانت على شكل اقتطاعات من الرواتب ، فمثلا تفرض في إنجلترا رسوم على السجائر والمشروبات الكحولية لتمويل التعليم العالي وتفرض ضرائب على ذبح المواشي لرفع رواتب المعلمين في التعليم الخاص في فرنسا ، وهناك أيضا ضرائب على أرباح اليانصيب الوطني في بعض البلدان النامية لصيانة وتجهيز المباني المدرسية في التعليم الرسمي .

ويشير النظام المعدل رقم ١٣ سنة ١٩٨٤ المنشور بالجريدة الرسمية الأردنية بتاريخ ١٩٨٤/١/٤ ان ما يتم تحصيله لحساب الجامعات الاردنية يبلغ (٤%) من قيمة البضائع المستوردة .

أما فيما يتعلق بالرسوم الإضافية لغايات التعليم العالي فقد وردت تفاصيله في قانون رقم (٤) لسنة (١٩٨٥) (قانون الرسوم الإضافية للجامعات الأردنية) موزعة كما يلي :

١) ارباح الشركات بنسبة (١%) .

٢) البريد : دينار عن كل هاتف سنويا وخمسة دنانير عند تأسيس كل هاتف .

٣) بلديات (رخصة ابنية) : ٤٠ فلسا/م<sup>٢</sup> للمائة متر الاولى ، ٨٠ فلسا/م<sup>٢</sup> للمائة متر الثانية و ٢٠٠ فلسا/م<sup>٢</sup> لما يزيد عن ٢٠٠ متر مربع .

٤) رخص المهن .

٥) عقود الايجار : نصف دينار عن كل عقد ايجار .

٦) معاملات كاتب العدل : نصف دينار على كل عقد او معاملة .

٧) الغرف التجارية والنقابات : (١%) من ايراداتها الاجمالية .

٨) معاملات الاراضي (فرز ، رهن ، بيع ، تأمين ) : (٠,٥ %) من قيمتها .

٩) العطاءات لدى الدوائر الرسمية : (٠,٠١ %) من قيمة العطاء

ويرى جرادات وآخرون (١٩٩١) ضرورة استصدار طابع بريدي اضافي لكل

رسالة بريدية في الاردن لغايات التعليم العالي .

ويشير عبد الرحمن (١٩٩١) الى ان الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها لحساب

الجامعات الاردنية شكلت ما نسبته (٢٩,٦ %) لعام (١٩٨٩) تم توزيعها بناء على معايير تم

الاتفاق عليها في مجلس التعليم العالي .

لكن بوطانة (١٩٩١) يرى ان فرض ضرائب لتمويل التعليم العالي لمعالجة الأزمة

المالية الحكومية قد تؤدي الى نتائج سلبية، حيث لا يكون هذا الأسلوب هو الحل الأمثل

لمعالجة الأزمة في الدول العربية الأقل نمواً كموريتانيا والسودان والصومال ، إلا انه قد

ينجح في الدول التي يتمتع فيها الفرد بدخل أكثر ارتفاعاً كالدول النفطية مثلاً .

ويحذ الخطيب (١٩٩٧) ضرورة إعطاء الجامعات حق التمتع بالاعفاءات

والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية من الضرائب والرسوم دون قيد

أو شرط .

وتؤيد شعث (١٩٩٧) ضرورة اتخاذ التشريعات اللازمة لفرض ضرائب من

السلطة الوطنية على السكان لتغطية العجز المالي للتعليم الفلسطيني ولكن بنسبة لا تتعدى

(٥٠%) .

### تمويل التعليم العالي من المصانع والشركات و المصارف

يشير تقرير (Unesco,1988) ان حكومات الدول اصدرت قوانين خلال السبعينات

تلتزم الشركات والمؤسسات بنسب معينة من ارباحها للخدمات الإجتماعية ، ومنها التعليم

العالي من اجل تمويل التدريب المهني .

ويرى بوطانة (١٩٩١) ضرورة تشجيع برامج التعليم العالي التعاوني التي تقوم فيها

المصانع والمؤسسات التجارية والزراعية ، من خلال تأسيس مؤسسات و كليات لخدمة

قطاعاتها كما هو الحال في شركة (keima) المصرية لتدريب الكوادر التقنية باعتبارها مصدرا مهما لتمويل التعليم العالي.

لكن ابراهيم وآخرون (١٩٩١) يجدان ضرورة تخصيص نسبة (١%) من ارباح الشركات والمؤسسات والمصارف للإنفاق على تمويل البحث العلمي في الجامعات وتمويل مشروعات بحثية تدفعهم بدورها الى زيادة الإنتاج بصورة أفضل ، وكذلك يجب مساهمة الشركات الصناعية والتجارية المختلفة والمصارف من ارباحها لتمويل صندوق قومي لخدمة التعليم العالي والجامعي يتم تخصيصه للارتفاع بمستوى طلاب كليات العلوم والهندسة ومؤسسات الإنتاج الزراعي واستصلاح واستزراع الأراضي ، بالإضافة الى ما يتصل بدراسات التربة والأراضي والبذور والمحاصيل .

ويرى عبد الرحمن (١٩٩١) ان مساهمات المصانع والشركات في البلدان العربية لم تتعد نسبتها حتى عام (١٩٨٩) سوى (٣,٩%) من دخل الجامعات.

أما أبس (Apps, 1992) فيرى ضرورة تمويل التعليم العالي من ارباح الشركات والمصارف ، لتمويل مركز تطوير المنتجات الصناعية في الجامعات يجري تسخير لخدمة قطاع الصناعة ومجال العمل الحر والدراسة عن بعد ، فعلى سبيل المثال قامت جامعة كنتكي بتوفير مساقات دراسية لثلاثة ملايين مستخدم يعملون في مصنع على فترات مختلفة في تلك المنطقة حيث يقوم المدرسون بتسجيل اشربة الفيديو والاشربة السماعية لخدمة الطلبة الذين يضطرون للتغيب عن محاضراتهم بسبب التغير في فترات العمل مقابل عائد مالي يدفعه المصنع للجامعات او الكليات المساندة لتطوير افراده .

ويؤيد الشاروك (١٩٩٧) ضرورة استيفاء نفقات واجور بحوث الدراسات العليا المتعاقد عليها مع الشركات والمؤسسات والمصارف .

لكن مريان وتكريتي (١٩٩٧) يحذران ان نسبة ما يفرض من رسوم إضافية على الشركات لصالح التعليم العالي يجب ان لا يتعدى (١%) من ارباحها .

### التمويل الشعبي للتعليم العالي

يؤكد جرادات وآخرون (١٩٩١) على ان الكثير من الدول التي تعجز عن توفير الأموال الكافية لتمويل التعليم تلجأ الى مساعدات خاصة من الإهالي انفسهم ، كأن يقدمون الأراضي أو الجهود لبناء مدارس وجامعات أو تقديم السكن للطلبة.

فقد أشارت كارين (Kerin, 1988) الى أن السكان المحليين في نيبال يقدمون (٦٠%) من العمالة اللازمة لبناء المدارس الثانوية وصيانتها بينما يسهم السكان المحليون في بورما بحوالي (٧٣,٧ %) من التكلفة التعليمية للطلبة. و أشار جرادات وآخرون (١٩٩١) الى أن المؤسسات العامة الخيرية في إيران تدفع ما يقارب من (٣٠ %) من تكلفة الكتب المدرسية. اما الغنام (١٩٨١) فيجد ان البعض يعتقد ان المشاركة الشعبية والمجهود الجماعي من السكان المحليين يمكن ان ينجحا في المناطق الريفية اكثر من المدن لان الناس في الريف اكثر تجانسا .

### التبرعات والمنح

يرى ابراهيم وآخرون (١٩٩١) ان تشجيع جميع موارد ماله جديدة ومستمرة من المنظمات السياسية كالأحزاب الشعبية والجمعيات والنوادي والنقابات والاتحادات على شكل تبرعات بأراض للبناء ومبانٍ وقاعات وتبرعات لشراء تجهيزات مادية ضرورية يتطلب دعاية كاملة ومناسبة لحث الافراد على التبرع. ويربط ذلك بنوع من الإعفاءات الضريبية المعينة او بغير ذلك من الحوافز التي لا تدخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية . واتفق مريان وتكريتي (١٩٩٧) في ذلك حيث أشارا الى ضرورة قيام الحكومة الأردنية بإعطاء اعفاء ضريبي على التبرعات والهيئات المقدمة للجامعات حيث تمكن القيام بحملات محلية بين الجاليات الاردنية لجمع التبرعات لأهداف محددة تتصل بالتعليم الجامعي وفيها ما يمكن اعتباره صدقة جارية كما يمكن منح المتبرعين الكبار مقاعد للطلبة في الجامعات بحيث يكون في ذلك رافدا هاما للنفقات الرأسمالية او الإستثمارية للجامعات ففي الولايات المتحدة تمول الهيئات والتبرعات برامج تخصص او مساقات دراسية محددة بما في ذلك رواتب الأكاديميين او ابحاث او ندوات في مواضيع تهم مؤسسات القطاع الخالص او الافراد .

ويشير بدر ، ماجد ، وخصاونة ، أنور ومللاوي ، أحمد (١٩٩٤) ان مشاركة المؤسسات الخيرية من الهبات والصدقات وصلت الى (١١%) من مصادر تمويل المؤسسات التعليمية في بوليفيا .

في حين يرى جرادات وآخرون (١٩٩١) ضرورة تخصيص جزء من صندوق الزكاة الحالي لتمويل التعليم العالي.

أما آبس (Apps, 1992) فيجد ان الجامعات والكليات بحاجة الى تغيير جذري من خلال تطوير اتجاهات وبرامج جديدة لخدمة المجتمع للمساهمة في تمويل هذه البرامج التي تخدمها .

لكن كوري (1996) المشار اليه في شعث (1997) فيرى ان تخصص وزارة الاوقاف في فلسطين جزءاً من دخلها للجامعات الفلسطينية ، وأن تقوم بتشجيع الافراد على تسجيل ممتلكاتهم وارضيتهم كوقف للجامعات الفلسطينية حيث تنتج هذه الممتلكات دخلاً دائماً ومستمراً .

ويرى الخطيب (1997) ان مصدر التمويل عن طريق المنح غير ثابت لاعتماده على مصدر غير مرتبط بالجامعة أو أي مصدر حكومي .

الا أن تقرير اليونسكو (1995) أظهر أن هناك تبايناً في نسبة تمويل الجامعات من مصدر المنح والتبرعات من مؤسسات المجتمع المحلي ، حيث بلغت نسبة التمويل (٥,٢%) في إيطاليا و (٣%) في الولايات المتحدة الأمريكية و (٢٨%) في فرنسا و انعدم في اليونان .

مكتبة الجامعة الاردنية  
التعليم الجامعي الخاص ايداع الرسائل الجامعية

يعتقد بوبطانه (1991) انه على الرغم من تشجيع بعض الدول لتمويل الجامعات الخاصة فانه لم يتم بعد اختبار مدى مساهمتها في حل الأزمة المالية التي تواجهها الجامعات ، كما انه ما زال هناك حاجة في بعض الدول لأن تقدم الحكومات التمويل الجزئي لهذه المؤسسات مثل الاردن والسودان والعراق والبحرين. كما يرى ان التعليم الخاص يمكن ان يؤدي الى زيادة الدافعية لدى المتعلمين ، نتيجة زيادة احساسهم بالمسؤولية مما يعمل على زيادة الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي .

الا ان جرادات وآخرون (1991) يجدون ان زيادة الاعتماد على التعليم الخاص الذي يمكن ان يتمثل احياناً في زيادة الطلب على التعليم العالي يؤدي الى توفير موارد إضافية لتوسيع التعليم وتحسين نوعيته .

ويستبعد رحمة (1987) العامل المالي كسبيل لانتقاء الطلبة في التعليم العالي ، لانه يؤدي الى انتقاء أصحاب الدخل والثروة أكثر مما يؤدي الى انتقاء أصحاب الاستعدادات التعليمية .

لكن عنتر (1995) يرى ان ظهور أزمة التمويل الجامعي أدى الى المناداة من قبل الأفراد في المجتمع بضرورة إنشاء جامعات خاصة تستوعب أبناء القادرين مادياً كي يتركوا

امكانهم في الجامعات الحكومية لغير القادرين ، لكنه يرى ان خصخصة التعليم الجامعي له بعض السلبيات ، فهو يعتبر ان التعليم الخاص مظهر من مظاهر عدم المساواة أمام فرص التعليم ، كما يعتبره اداة شرعية لخلق الإزدواج الثقافي والتمايز الاجتماعي وعدم تحقيق لمبدأ تكافؤ الفرص المهنية والتعليمية.

وقد ذكر مريان وتكريتي (١٩٩٧) ان عدد الجامعات التي تمتلكها شركات عامة في الاردن بلغ (٩) جامعات تأخذ تراخيصها من وزارة التجارة والصناعة الأردنية ، وتوزع ارباحها على المساهمين كاستثمارات تجارية هدفها الربح.

ويرى شعث (١٩٩٧) ان قيام جامعات فلسطينية خاصة يعارضه الكثيرون ، لأن اعداد الجامعات الفلسطينية القائمة يعتبر عاليا نسبة الى عدد السكان المحدود ، اضافة الى ارتفاع رسوم هذه الجامعات في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني ، وقد وجدت شعث أن القائمين على الجامعات ومجلس التعليم العالي الفلسطيني واجهزة الدولة أيدت بنسب متفاوتة قيام جامعات خاصة لتدار بصناديق ليست ربحية حيث بلغت هذه النسب على التوالي (٤٧%) و (٤٤%) و (٥٠%).

#### الاستفادة من تمويل وجهود الخريجين لئال الجامعات

يشجع ابراهيم وآخرون (١٩٩١) نقابات خريجي الجامعات تقديم خدمات وتجهيزات معملية وشراء كتب ودفع نفقات للإشتراك في مراكز وبنوك المعلومات وتمويل بعض البعثات ، أو تقديم تسهيلات للمبعوثين والدارسين المصريين بالخارج والحصول على منح دراسية .

اما تيلاك (Tilak, 1991) فيرى ضرورة فرض ضريبة التخرج على خريجي الجامعات الهندية لكنه في نفس الوقت لا يستبعد وجود بعض الصعوبات الإدارية والقانونية والدستورية في تطبيق ذلك كما هو الحالي في استراليا .

#### التمويل الذاتي للجامعات

يشير تقرير اليونسكو (Unesco, 1988) الى ان مؤسسات التعليم العالي في دول عديدة تحصل على دخل كبير من خلال التعليم المتخصص والبحوث والاستشارات التي تتم بناء على عقود مع مؤسسات حكومية او مع القطاع التجاري الخاص ، علما بان بعض دول المنطقة تستفيد فعلا من هذا النوع من التعاقد الذي يساهم الى حد كبير في تأمين دخل اضافي للتعليم العالي ، وقد تشكل بعض العقود مع القطاع الخاص للتجارة مشاكل او مخاطر محتملة ، كاختلال التوازن الوظيفي في المؤسسات التعليمية او انقلاب الأولويات الأكاديمية

ولكن بالإمكان التغلب على تلك المشكلات من خلال تحديد الخطوط العريضة التي يجب ان تتبعها المؤسسات التعليمية لدى إبرام العقود المختلفة .

اما السرقبي (١٩٩١) فتجد ان بإمكان الجامعة القيام ببحوث متميزة للحصول على دخل كبير من خلال بيع الحقوق المختلفة المسجلة ، ونتائج البحوث التي تقوم بها ، ولمزيد من الاستفادة تحتاج تلك المؤسسات الى توفير الخبرات المتخصصة ، والى تقديم الحوافز لموظفيها من اجل تسويق الاكتشافات والابتكارات التي تستخدمها ، كما انه من الممكن ان تقوم أية جامعة او كلية بتأمين المزيد من الدخل عن طريق اللجوء الى الاعمال التجارية المختلفة ، وتتضمن تلك الاعمال تقديم الخدمات المتخصصة كتصحيح الامتحانات الثانوية عن طريق استخدام الحاسوب ، أو توفير الخدمات الإعلامية وتأجير المباني والتسهيلات المتوفرة ، واستخدام الممتلكات لأغراض تأجيرية والتعاون مع قطاع التجارة او الصناعة في الاعمال التجارية .

ويرى تقرير اليونسكو (Unesco,1988) انه يمكن الحصول على المزيد من الدخل من خلال استثمار المبالغ الإضافية التي تمتلكها المؤسسة التعليمية او التي تخصصها لأغراض معينة . مركز ايداع الرسائل الجامعية

الا ان كروثورد (١٩٨٩) المشار اليه في أيس (Apps,1992) يجد ان جامعة ولاية (ايوا) تدرس مساق الاقتصاد الزراعي باستعمال الاقمار الصناعية لطلاب قد يكونون على بعد ستين ميلا او اكثر من غرفة الصف. وما يحتاجه الطلاب فقط مكان مرتبط بأجهزة الجامعة المرسلّة. وقد يكون هذا المكان كلية مجتمع او مكتب تعاوني او حتى في بيوتهم اذا توفر لديهم جهاز استقبال الامواج (الصحن الهوائي) ، كما تقوم كلية ( كادينال سترتيش) بعقد مسابقات لطلابها خارج الحرم الجامعي في الفنادق او المدارس المهنية او قاعات الاجتماعات او ردهات المستشفيات ، كما تقدم جامعة (نوبا) في ولاية فلوريدا برنامجا لنيل درجة الدكتوراه في الاداب في مجالات التدريب والتعليم من خلال تكنولوجيا الإتصالات وأجهزة الكمبيوتر .

لكن بريملر (Bremiller,1989) يرى ضرورة عدم إمكانية مسيرة الإقتراحات التي ترمي الى إدخال الجامعات مدخل المتاجرة والمقاولات والمضاربات العقارية وما الى ذلك من صفقات تجارية .

اما ابراهيم وآخرون (١٩٩١) فيرون ان التجديد في وظائف التعليم العالي المصري يجب ان يتضمن اضافة موارد مالية جديدة عن طريق :

١) جعل الجامعات مراكز انتاج: من خلال استغلال مزارع وورش الجامعات كمراكز انتاج متطورة تساعد على ربط النظرية بالتطبيق والحصول على عائد مادي يساهم في تمويل الجامعة تمويلا ذاتيا او شبه ذاتي ، كما يعمل على زيادة مهارة الطلاب اثناء الدراسة ويزيد من كفاءة الخريجين في خدمة المجتمع بربط الجامعة بالبيئة والمجتمع والتأثير في الاسعار حيث يمكن عرض المنتجات ( لحوم، البان، محاصيل، دواجن، خدمات اصلاح السيارات،...الخ) بسعر اقل من السوق وجودة افضل .

وقد وجد جرادات و آخرون ( ١٩٩١ ) أن (٢٥%-٥٠%) من كلفة تشغيل وصيانة المدارس في بنما وكوبا وهندوراس يتم تمويلها عن طريق بيع سلع يتم إنتاجها في المدارس .

٢) قيام الجامعات بتقديم الخدمات الاستشارية للهيئات والمؤسسات المختلفة في المجتمع مقابل دعم مالي منها ، فالشركات وغيرها يمكن ان تشجع على عرض مشكلاتها على الجامعة التي بإمكانها ان تتخذ من تلك المشكلات مجالات بحث وتقديم الاستشارات العلمية لهذه المؤسسات وفقا لنتائج الأبحاث ويمكن لوزاري الزراعة والصناعة وغيرها اللجوء الى الجامعة وطلب المشورة لحل المشكلات التي تواجهها في المجالات التطبيقية ، كما يمكن لهذه الوزارات ان تدفع بعض التكاليف نظير ذلك .

لكن عبد الرحمن (١٩٩١) يرى ان الجامعات الاردنية تستثمر ما نسبته (٥%) من ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة من خلال ربط مبالغ لها بفوائد معقولة لأجل معين ، بالإضافة الى بناء الاسواق التجارية كالمبنى الاستثماري في الجهة الشمالية من الحرم الجامعي للجامعة الاردنية وانشاء المدرسة النموذجية ومزارع الجامعة في الأغوار والتي هي في الأساس مزارع تخدم طلبة كلية الزراعة (من حيث التدريب) ، الا أنها تدر الأموال على الجامعة من خلال إنتاجها. اما كليات المجتمع التابعة لوزارة التعليم العالي فقد شكلت إيراداتها من ريع الاموال المنقولة وغير المنقولة (١٤%) من الإيرادات الاجمالية بينما شكلت إيرادات الكليات الخاصة الاردنية (٢%) من إيراداتها الاجمالية .

ويرى الشاروك (١٩٩٤) ان تحويل الوحدات الأكاديمية الى وحدات إنتاجية حقيقية خاصة فيما يتعلق بالقضايا الصناعية والزراعية مع استمرار هذه الوحدات بتقديم الخدمات التعليمية والبحثية يشكل مصدرا تمويليا اضافيا للجامعات .

وقد أشار تقرير اليونسكو (١٩٩٥) حول مؤشرات التنمية البشرية أن إيرادات الأبحاث في الجامعات الفرنسية واليونانية بلغت على التوالي (٨,٩%) و (٦%) عام (١٩٩٥).

وترى شعث (١٩٩٧) ان ايرادات الجامعات الفلسطينية في العام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ بلغت من الايرادات الذاتية (٢٣%) من صافي الايرادات وذلك من خلال عائدات دخول الخدمات والمرافق المختلفة كالمطاعم والمقاصف ومساكن الطلبة ، وايرادات التعليم المستمر ومراكز نشاطات الطلبة والتأمين الصحي ودخول بعض المشاريع .

ويؤيد الشاروك (١٩٩٧) ضرورة انشاء مكتب استشاري علمي يتولى تحقيق الأهداف التالية لتمويل التعليم العالي :

أ ( تقديم الإستشارات والخدمات الفنية والدراسات للمؤسسات والشركات في القطاعين العام والخاص ، فقد مارست كليات جامعة بغداد مثل كلية الزراعة والطب البيطري و الفنون والورش الجامعية نشاطات إنتاجية تعرض للبيع كالإنتاج الزراعي وانتاجات الطلبة في الرسم أو التصميم الطباعي أو النحت واستغلال المسابح والملاعب الرياضية الموجودة لديها وتشغيلها في العطل .

ب) تنمية امكانيات الجامعة وقدراتها في تقديم الخدمات وتوفير الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في الجامعة وتشجيعهم على المساهمة في خدمة المجتمع .

ت) تنظيم وإدارة ندوات ومؤتمرات ودورات تدريبية بهدف تنمية القدرات والخبرات والتأهيل العلمي والمهني للمشاركين لتمكينهم من المساهمة في مرحلة البناء التي يمر بها المجتمع .

ث) امكانية استفادة الجامعة من ريع براءات الاختراع المسجلة من قبل اعضاء الهيئة التدريسية العاملين فيها ، وإشراك اكبر عدد ممكن من الطلبة في العمل الزراعي الحقل والبيطري في المراكز الإنتاجية .

ويشير الخطيب (١٩٩٧) الى كيفية استثمار اموال الجامعة الاردنية المنقولة وغير المنقولة من خلال اعتماد البنوك التي تودع اموال الجامعة فيها ، والحصول على الفوائد البنكية المقررة لذلك وتحديد بدلات الانتفاع من مرافق الجامعة ومساكنها للطلبة والعاملين وشروط تأجير البدلات وكيفية دفعها والالتزامات المترتبة على المنتفعين بها ، وتحديد بدل الدورات التدريبية التي تنظمها الجامعة او تأجير أي اموال منقولة او غير منقولة تعود ملكيتها للجامعة اذا كانت فائضة عن حاجتها او كانت معدة للتأجير او الإستثمار وفقا للتعليمات والشروط التي يصدرها مجلس الجامعة مثل ايرادات المستشفى والمطاعم والمقاصف وبدل ايجار الإسكان ومساكن الطالبات .

الا أن الشاروك (١٩٩٧) يرى قيام القطاع الخاص بتمويل بعض الكليات و الجامعات الأهلية في الوطن العربي بهدف تحقيق الربح من الإستثمار في هذا المجال. ويشير مريان وتكريتي (١٩٩٧) الى ان نسبة الايرادات الذاتية لجامعة اليرموك قد بلغت (٥٠%) عام (١٩٩٠) من مجموع الايرادات بما فيها الاقساط التي تشكل نسبة (٣٦%) ولعل اقامة صناديق الاستثمار الجامعية على غرار الصناديق التي تم تأسيسها في جامعتي اليرموك والاردنية بهدف تنمية استثمار الجامعة في مشاريع مولدة للدخل ، وذلك لتعزيز اعتماد هذه الجامعات على نفسها خطوة في الاتجاه الصحيح حيث ان صندوق استثمار جامعة اليرموك قدم قروضا ومنحا للجامعة تبلغ حوالي (٣,٥) مليون دينار منذ تأسيسه عام (١٩٧٩) .

ويرى سانيل (Sanyal, 1995) المشار اليه في الجعفري (١٩٩٧) ان الاصل في الإنفاق على التعليم ان يكون انفاقا استثماريا مرتبطا بحاجات السوق من حيث نوعية الخريجين ومدى ملائمة تخصصاتهم لسوق العمل وما يمكن ان تقدمه الجامعة من خدمات او ابحاث واستشارات لقطاع الاعمال مقابل عائد مجز يغطي تكلفة انتاج تلك الخدمات . ويشير الجعفري (١٩٩٧) ان هناك الكثير من الخدمات الفنية التي نجحت بعض الجامعات في انتاجها وتسويقها لمؤسسات المجتمع ومن هذه الخدمات : الإستشارات الإدارية والمالية وصيانة الأجهزة والمعدات والاستشارات الهندسية التطبيقية . وفي هذا الصدد يؤكد الجعفري على اهمية توفير الحوافز المادية والمعنوية للباحثين للاستفادة من الإبتكارات العلمية وانشطة البحث العلمي التي توفر مصدرا ماليا اضافيا للجامعة ، حيث يقع على عاتقها توفير التسهيلات والاحتياجات المالية والمرافق اللازمة للباحث اثناء اجرائه للبحث حتى يكون من حق الجامعة الحصول على جزء من العوائد المالية لهذه الإبتكارات .

ويرى الجعفري (١٩٩٧) أيضا ضرورة ان تلعب الجامعات دورا في مجال الأنشطة التجارية عن طريق الخدمات التي يمكن ان توفرها الجامعة للطلبة واعضاء هيئة التدريس والموظفين بأسعار معقولة وجودة عالية ، مثل : المواد الغذائية والملابس وصالونات الحلاقة وتنظيف الملابس ، كما يمكن ان تقوم مطاعم الجامعة بجذب الزبائن من خارج الجامعة لتسويق خدماتها ، كما يمكن ان تقوم بتأجير مرافقها اثناء الاجازات الصيفية والاجازات بين الفصول لتأجير القاعات لعقد المؤتمرات والمرافق الرياضية وتوفير خدمات الطباعة والتصوير وبرامج الحاسوب وخدمات المكاتب الهندسية من خلال كليات الهندسة ، ومن الخدمات والاستشارات التي يمكن ان تقدمها فحص الباطون وتسليح المباني ، اما كليات

العلوم التطبيقية فيمكن ان تقدم خدمات اخرى مثل فحص جودة الأدوية والأغذية للحد من عمليات التسويق للبضائع الفاسدة في اسواق الدول النامية ذات الدخل الفردي المنخفض وإنفاق العائدات في تغطية تكاليف صيانة المرافق وتطوير جهازها الإداري .

كما يرى الجعفري (١٩٩٧) ان استثمار الموارد المالية من الهبات والمنح لاستخدامها في اغراض البعثات والبحث العلمي واقامة المباني من خلال توظيفها في فرص استثمارية قصيرة الأجل يمكنها من تغطية نفقاتها الجارية وشراء الآلات والأجهزة وتجهيز المباني .

ويؤكد الجعفري (١٩٩٧) على ضرورة انشاء عدد من وحدات الأبحاث التابعة للكليات العلمية مثل وحدة الأبحاث التجارية ، ووحدة البحوث البيئية والمالية ومراقبة جودة الاغذية بالإضافة الى دائرة التعليم المستمر ، وهو يرى ان يركز عمل هذه الوحدات في إجراء بعض الدورات التدريبية على استخدام برامج الكمبيوتر ، وتقديم بعض المسابقات والدورات المتخصصة في إدارة الأعمال والاقتصاد والتحليل الغذائي ، ويجد الجعفري انه ما زالت الإيرادات المحصلة من هذه الدورات محدودة وتساهم بنسبة اقل من (١%) من الإيرادات السنوية للجامعات الفلسطينية.

أما الخشاب والعناد (١٩٩٧) فانه يرى في نموذج جامعة بغداد نموذج للجامعة المنتجة التي بلغت نسبة إيراداتها (٣٦%) من مجموع موازنة الجامعة من عائدات البحوث التطبيقية الموجهة نحو حقول العمل وخدمات المكاتب الاستشارية وخدمات التعليم المستمر والنشاطات الإنتاجية العرضية لكلية الزراعة والطب البيطري التي امتلكت مزارع ومعامل لصناعات غذائية وبيعها ، كما قامت كلية الفنون بالاستفادة من نتائج الطلبة في الرسم والنحت والتصميم الطباعي وبيعها لتسديد بعض تكاليف انتاجها ، كما تقوم كلية التربية الرياضية باستغلال المسابح والملاعب الموجودة لديها وتشغيلها في العطل وبعض اوقات الدوام ، كما قامت الجامعة بتشغيل ورشة للتجارة تقوم بتصنيع الاثاث وتسويقه .

### ترشيد الإنفاق

تشير الخبرة المكتسبة في عدد من الدول الى ضرورة بذل جهودا خاصة في مجالات تقدم وتخريج الطلبة واستخدام التسهيلات المتوافرة بشكل افضل ، وتخفيض تكلفة الموظفين الأكاديميين وغير الأكاديميين بالإضافة الى نفقات الادارة والنفقات العامة .

ويرى رحمة (١٩٨٧) ان ترشيد الإنفاق ومعالجة الهدر فيه لا يقف عند حد المعالجات التي تتعلق بالمال فحسب ، ذلك ان الهدر المالي يتداخل مع الهدر الذي يقع في معظم مكونات النظام التعليمي لان في كل منها هدرا ماليا .

ان عدم ممارسة أساتذة التعليم العالي لأعمالهم على الوجه الأكمل الذي يحقق إنتاجية ممكنة تعتبر عاملا من عوامل الهدر في الإنفاق ، من حيث قصورهم في القيام بالبحوث العلمية وانشغال بعضهم بأعمال هامشية مكتبية تستهلك أوقاتهم وجهودهم وتقلل من عطائهم .

كما أشار يوسف (١٩٨٤) الى ضرورة تكامل الجامعات الفلسطينية وتوحيدها في إطار جامعة واحدة لتقليل الإهدار في الجهد والمال وضبط التشتت والتشعب في الشؤون المالية والإدارية والتشريعية.

ويرى الخطيب (١٩٩٢) أن الموازنات الرأسمالية للجامعات العربية تكشف الكلفة الباهظة لبنيتها التحتية من أبنية ومرافق وملاعب ومختبرات ومشاعل وأجهزة ومعدات ومواد ، مما يؤدي الى ارتفاع الكلفة المتكورة للخدمات والصيانة ، إضافة الى انخفاض معدلات الاستثمار للموارد والمرافق المادية والبشرية لها وهو يرى في ذلك إهداراً واضحاً للمال والجهد.

ويجد رحمة (١٩٨٧) في ترشيد الإنفاق ضرورة إقامة المعاهد والكليات المساندة للكليات الجامعية ودمجها في بنى التعليم العالي ، بحيث تؤلف السنتان الأولى والثانية للمعاهد والكليات جزءا من الكليات الجامعية ، فمن تفوق يتابع دراسته الجامعية ، ومن تخلف يخرج الى سوق العمل .

ويتفق الخطيب (١٩٩٢) مع رحمة (١٩٨٧) على اقتراح اعتماد كليات المجتمع المتوسطة كحلقة من حلقات التعليم الجامعي .

اما السرقبي (١٩٩١) فتجد ان زيادة الفاعلية في العمل من شأنها ان تؤدي الى تخفيض التكلفة المادية للطالب الواحد ، وبالتالي الى توفير المزيد من الموارد ، وترى السرقبي (١٩٩١) ان تحقيق الجدوى الاقتصادية في أنظمة التعليم العالي ومؤسساته المختلفة قد ينتج عنها تيسير اجتذاب المزيد من الدعم المادي الخاص لسد احتياجات التعليم العالي المادية .

لكن جرادات وآخرون (١٩٩١) يجدون في ترشيد الإنفاق ضرورة استغلال الأبنية بالشكل الأمثل والاستفادة من طاقات الجهازين الأكاديمي والإداري بالشكل الأفضل .

بينما يرى ابراهيم وآخرون (١٩٩١) في مجال ترشيد الإنفاق بالطريقة غير المباشرة ضرورة ان يرتبط بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعطاء مزيد من الاهتمام للكلية العلمية ذات التكلفة المرتفعة على المدى القريب في سبيل تعويض هذه النفقات عن طريق العائد المرتفع لخريجي هذه الجامعات على المدى البعيد ، والاهتمام بعوامل الجودة في التعليم العالي مثل إطالة السنة الدراسية والاهتمام بالمكتبات والمعامل والكتب الجامعية .

لكنه يجد في الطريقة المباشرة لترشيد الإنفاق ضرورة تخفيض تكاليف المباني والتجهيزات التعليمية التي تشكل عنصرا هاما من عناصر التكلفة الرأسمالية مع تحسين شروطها الهندسية والتربوية وحسن اختيار المكان الذي يكون فيه سعر الارض منخفضا ، واستخدام المباني لأغراض اخرى تدر على الجامعة المزيد من الموارد المالية او توفر عليها تكلفة اضافية ، كما ان تحسين شروط العمل الإداري في الجامعة عن طريق مراعاة الوظيفة

في العمل الإداري عاملا يساهم في ترشيد الإنفاق

اما صلاح (١٩٩٤) فيرى ضرورة ترشيد الإنفاق المتكامل والفعال للجامعات الفلسطينية من خلال زيادة موارد الجامعة من المصادر المختلفة وتوثيق الصلة بين الجامعة وقطاعات الإنتاج في تنظيم دور البحوث العلمية والاستشارات في خدمة المجتمع .

لكن بوبطانة (١٩٩١) يرى ان سبب مشاكل التعليم العربي المالية لا يرجع بشكل اساس الى قلة أو تناقص الدعم الحكومي فقط ، وانما يرجع في بعض الحالات الى الاستخدام غير العقلاني وغير المرشد للموارد المتوافرة التي يلخصها ازدواجية التخصصات في الكليات والاقسام الموجودة في مكان واحد او حتى في جامعة واحدة ، وقلة الاستفادة من الخدمات المتوافرة ، والتضخم الملحوظ في النسبة المخصصة من ميزانيات المؤسسات للنواحي الإدارية بدلا من النواحي الأكاديمية وعقد الدورات القصيرة المتخصصة .

الا ان عبد الدايم (١٩٩٥) يرى ان بالإمكان تعليم عدد اكبر من الطلبة تعليما افضل بإمكانات مادية اقل اذا ما تم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

ويؤيده في هذا المجال مريان وتكريتي (١٩٩٧) بضرورة اتباع اساليب متنوعة منها: ترشيد التوظيف من خلال اعادة النظر في سياسة الاستخدام في الجامعات بهدف زيادة كفاءة المستخدمين ونتاجيتهم ، او قد يكون ذلك من خلال اضافة أنشطة وفعاليات جديدة ، كما يريان في تبني اساليب ادارية حديثة تعويضاً عن انخفاض الإيرادات واعادة تخصيص لبنود الإنفاق بحيث تغطي نسبة كبيرة للإنفاق الرأسمالي لتطوير البرامج الأكاديمية

والإهتمام بالبحث العلمي والتطوير الذي يؤدي الى رفع سوية الخريجين و زيادة قدرة البرامج الجامعية على مواكبة احتياجات سوق العمل اسلوبا اخر في ترشيد الإنفاق .

اما الجعفري (١٩٩٧) فيرى ان أداء الجامعة بكفاءة يعتبر شرطا ضروريا في كثير من الاحيان للحصول على موارد مالية اضافية من القطاع الخاص والعام والجهات المهمة بتمويل التعليم العالي باستخدام الموارد المتاحة للجامعة بكفاءة ، وتوفير خدمات تعليمية ذات جودة عالية سيقنع اهالي الطلبة بدفع كامل الرسوم والأقساط الجامعية بدون تردد او معارضة، كما ان استخدام المرافق والإمكانات المتوافرة للجامعة سيمنح الجامعة من التخلص من الوحدات التعليمية غير الاقتصادية وغير المنتجة كما يرى في التأهيل المستمر للجهازين الإداري والأكاديمي للجامعة ضرورة مستمرة لا بد منها لتحقيق الكفاءة .

لكن شعث (١٩٩٧) ترى انه يمكن ترشيد الإنفاق في برامج الدراسات في الجامعات الفلسطينية عن طريق اعادة توزيع بعض البرامج فيما بينها لتتلاقى ازدواجية التخصصات .

اما الشاروك (١٩٩٧) فيرى ان توفير كفاءة الجامعة الإنتاجية يتم من خلال الاهتمام بالتشكيل الإداري والتنظيمي على نحو يتناسب مع الطبيعة الخاصة للجامعة وهو يرى ضرورة تمثيل النموذج الصناعي للجامعة بديلا يمكن اختياره في مجال ترشيد الإنفاق.

## ثانياً : الدراسات السابقة

### مقدمة:

لقد استحوذ موضوع تمويل التعليم العالي على اهتمام الباحثين في العقدين الماضيين في البحث عن مصادر تمويلية بديلة عن التمويل الحكومي ، وخاصة بعد الأزمات المالية المتلاحقة التي واجهت مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي لأسباب ذاتية و موضوعية. وفيما يلي سيقوم الباحث باستعراض بعض الدراسات والأبحاث و التقارير التي أستطاع الحصول عليها في مجال دراسته على الرغم من قلتها. وقد تم تصنيف الدراسات الى دراسات عربية و دراسات أجنبية.

### أ ) : الدراسات العربية

#### ١) دراسة البسام ( ١٩٨٧ )

وهي دراسة مسحية بعنوان "واقع التعليم العالي في الوطن العربي" قدمت للمؤتمر الثاني للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المنعقد في

تونس خلال الفترة ما بين ٢٠-٢٣/١٠/١٩٨٣ حيث تم أخذ بياناتها من جامعات مصر وسوريا والعراق.

وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن تطورات نفقات التعليم العالي في أقطار مصر وسوريا والعراق ، وكان من نتائج الدراسة :

١. أن مصر وسوريا تخصصان للتعليم العالي نصيباً كبيراً من ميزانية التعليم تزيد على الثلث في حالة سوريا وتقاربه في حالة مصر وتزيد على الربع في حالة العراق.
٢. أن نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى مجمل الإنفاق على التعليم في الأقطار العربية قد زادت من (٧,٤%) عام (١٩٧٠) إلى حوالي (١٣,٣%) خلال عام (١٩٨٣).

## ( ٢ ) دراسة الزبيدي ( ١٩٨٧ )

وهي دراسة مقارنة وصفية تاريخية بعنوان " نظام مقترح لإنشاء جامعة عربية للدراسات العليا و البحث العلمي في الوطن العربي في ضوء خبرات جامعة الأمم المتحدة " قدمت للحصول على درجة الدكتوراه بـ البحوث التجريبية والتأطيرية في التعليم العالي من خلال تحليل (٤٠) دراسة لمشكلات التعليم العالي في الوطن العربي و أمريكا و بريطانيا و كندا والإتحاد السوفيتي و المملكة الديمقراطية لجنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية وتايلاند. وقد شملت عينة الدراسة البالغ عددها (٦٥٤) شخصاً من العلماء والمفكرين ووزراء التربية والتعليم العالي ورؤساء الجامعات والكليات والمعاهد والمنظمات التربوية و المتخصصين في شؤون التعليم العالي وعينة من الوزراء العرب ووكلائهم في الوطن العربي.

وقد هدفت الدراسة الى تطوير نظام مقترح لإنشاء جامعة عربية للدراسات العليا والبحث العلمي في الوطن العربي في ضوء خبرات جامعة الأمم المتحدة .

وكان من نتائج الدراسة تحديد علاقة الجامعة التعاونية مع المجتمعات والجامعات العربية والتركيز على الأبحاث التي تلبي حاجات الوطن العربي و مشكلاته التنموية وتحديد أولويات التطوير والإنشاء للجامعة المقترحة والتركيز على التمويل الذاتي المخطط للجامعة المقترحة من خلال كيفية إيداع واستثمار أموال الجامعة وتنميتها.

## ( ٣ ) دراسة الحسين ( ١٩٨٩ )

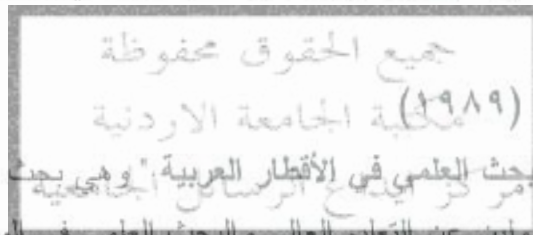
وهي دراسة مسحية و صفية تاريخية بعنوان " الإدارة المالية في الجامعات العربية " أعمدت في بياناتها على تبويات الموازنات التقليدية للجامعات العربية . وقد هدفت الدراسة الى استكشاف محاولة استعمال نظام موازنة التخطيط والبرمجة الجامعية .

وكان من نتائج الدراسة :

١. تستهلك الجامعات جزءا كبيرا من موارد الدولة الإقتصادية والمالية ، مما يجعل التعليم الجامعي في الدول العربية النامية باهظ التكاليف بسبب النظم الإدارية والمالية التقليدية وغير الفعالة فيها، حيث ان تحديد أهداف الجامعات يتم في صورة خطوط عريضة وبمعزل عن الموارد المالية المتاحة ، ويتم رصد الإعتمادات المالية في موازنة الجامعات بنفس الصورة العشوائية .

٢. تدني معايير قياس أداء الجهاز الإداري والأكاديمي والخدمات في الجامعات بالنتائج المتوقعة للموظفين ، بسبب عدم متابعة تحديد أعمالهم المحددة للوظائف المحددة.

٣. اقترحت الدراسة اعتماد نموذج تبويب الموازنة الجامعية على برامج تدخل مصروفات الأبواب التقليدية في تكلفتها ، ولا يقوم على أبواب الموازنة التقليدية الثابتة ، مما يساعد على معرفة تكاليف كل برنامج و تقييم نتائجه وبالتالي ربط أبسط النشاطات بأهداف الجامعة الأساسية .



٤ ( دراسة خضر ) بعنوان " البحث العلمي في الأقطار العربية " وهي بحث مسحي قدم إلى المؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي في دمشق في الفترة ما بين ٢٩-٣١/٨/١٩٨٩.

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة تطور الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي ومقارنته ببعض دول العالم. وكان من نتائج الدراسة:

١. أن المصدر الأساس لتمويل البحث العلمي في الجامعات العربية هو المصدر الحكومي .

٢. أن تمويل البحوث العلمية في الأقطار العربية قد تميز بالسمات التالية :

٢.١ ( أ ) قلة الإنفاق من قبل الحكومات العربية بصورة عامة .

٢.٢ ( ب ) قلة أو انعدام مشاركة المؤسسات والشركات والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي.

٢.٣ ( ج ) عند المقارنة بين نسب الإنفاق على البحث العلمي والتطور من النتائج المحلي الإجمالي للأقطار العربية مقارنة ببعض الدول الأخرى يتضح انه في عام (١٩٨٠) أنفقت الدول النامية ضعف ما أنفقته الدول العربية ، كما أنفقت أوروبا (٧,٥) مرة وأمريكا الشمالية (١٠) أضعاف إنفاق الدول العربية. وقد بلغت نسبة إنفاق الدول العربية (٢,٠%)

عام (١٩٨٤) أي أقل بقليل عما كانت عليه عام (١٩٨٠) وتمثل (٧,٧%) أي (١/١٣) من إنفاق اليابان وتمثل (٥,٤%) أي (١/١٨) من إنفاق الاتحاد السوفيتي .

#### ٥) دراسة الحوت ( ١٩٨٩ )

بعنوان " تعبئة موارد مادية إضافية للتعليم العالي في مصر " . وقد هدفت الدراسة الى استعراض واقع التعليم العالي في مصر ، والبحث عن مصادر تمويلية إضافية بديلة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الكلي على التعليم العالي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في مصر قد انخفض من (٥%) إلى (٤,٠١%) عام (١٩٨٣) . كما مثل الإنفاق الكلي على التعليم والبحث العلمي في مصر (٥,٥%) من الميزانية العامة للدولة عام (١٩٧٦) كما خلصت الدراسة إلى أن التعليم العالي في مصر يعاني من قلة الموارد المالية المخصصة له في الوقت الذي يشهد فيه هذا التعليم تضاعفاً في القيد الطلابي.

#### ٦) دراسة وزارة التعليم في الجمهورية العربية السورية (١٩٨٩)

وهي بحث مسحي بعنوان "مصادر تمويل البحث العلمي في الجامعات العربية " اعتمدت على دراسات وإحصائيات من أكر البحوث العربية، وما ورد في دليل مراكز البحوث العلمية الذي أعدته الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية . هدفت الدراسة إلى تحليل واقع مراكز البحث العلمي التطبيقية في الجامعات العربية وتمويلها . وكان من نتائج الدراسة ما يلي :

١. تفاوتت مراكز البحوث التطبيقية في مقدار إنفاقها ونسبته من الناتج القومي على البحث والتطوير.

٢. كانت دول الخليج العربي ما عدا الكويت من أقل الدول إنفاقاً على البحوث التطبيقية حيث تراوحت نسبة الإنفاق من الناتج القومي (٠,٠٢% - ٠,٠٨%).

٣. كانت دولة الصومال الديمقراطية من أكبر الدول إنفاقاً على البحوث التطبيقية حيث بلغت نسبة إنفاقها من الناتج القومي (٧,٠٧%) .

٤. تذبذبت نسبة الإنفاق على البحوث التطبيقية في دول تونس وعمان والكويت وليبيا والمغرب ومصر حيث تراوحت تلك النسبة من الناتج القومي (٠,٢٢% - ٠,٥%).

٥. تعددت مصادر الأنفاق على البحوث التطبيقية في تلك الدول ، حيث كان معظم تمويلها من ميزانيات حكومية مخصصة لذلك.

## (٧) دراسة التل ( ١٩٩١ )

دراسة مسحية بعنوان " اثر التعليم على النمو الاقتصادي (حالة الأردن) " اعتمدت على إحصائيات وزارة التربية والتعليم الأردنية. وقد هدفت الدراسة إلى بيان اثر التعليم على النمو الاقتصادي في الأردن وقياس تلك المساهمة بشكل كمي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٨) .

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن مجمل الإنفاق على التعليم العام قد ازداد بمعدل نمو سنوي مقداره (٧,٩%) خلال سنوات الدراسة وان نسبة ما ينفق على التعليم العالي قد ارتفع من عام (١٩٧١) إلى عام (١٩٨٦) بنسبة (٨,٥% — ٣٣,٤%) .

## ( ٨ ) دراسة ابراهيم وآخرون (١٩٩١)

وهي دراسة مسحية بعنوان "تمويل التعليم العالي في مصر من مصادر غير تقليدية" اعتمدت على إحصاءات الجامعات المصرية خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨١ — ١٩٨٤/١٩٨٥) .

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل واقع التعليم الجامعي في مصر بالاستناد إلى الواقع

التمويلي للمحاور الرئيسة التالية:

( أ ) أسباب أزمة الموارد في التعليم العالي في الجامعة الأردنية

(ب) تطور الاعتمادات المالية للتعليم الجامعي المصري .

(ت) ترشيد الإنفاق على التعليم العالي .

(ث) مصادر جديدة للإسهام في تمويل التعليم العالي .

وكان من نتائج الدراسة :

١. تطور الإنفاق الحكومي على التعليم في جامعة القاهرة على الطلاب والتعليم والإسكان خلال فترة الدراسة.

٢. أخذ معدل الزيادة السنوية للإنفاق الحكومي في باب التعليم شكلاً تناقصياً بصفة عامة ، حيث أشارت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق يستهلك في المرتبات والأجور ، بينما تستخدم نسبة صغيرة فقط في تسيير العملية التعليمية ، وأن ما تنفقه الدولة في الإسكان الطلابي كبير .

٣. أن الدولة لا تستطيع تحمل أعباء إضافية لتحمل أعباء التعليم العالي ، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر جديدة للتمويل من خلال جعل الجامعات مراكز إنتاج وقيامها بتقديم الخدمات الإستشارية والإستفادة من تمويل أكبر عدد من المؤسسات والأفراد كالمصارف ومؤسسات القطاع العام والخاص عن طريق إقامة صندوق قومي لخدمة التعليم العالي بنسبة

(١%) من أرباح هذه المؤسسات يستخدم في إعطاء منح وقروض مستردة للطلاب والتمويل الشعبي والتمويل العربي والتمويل الأجنبي غير المشبوه وتمويل أولياء الأمور والاستفادة من تمويل جهود الخريجين .

٤. أقرحت الدراسة ضرورة الاستثمار الأمثل للنفقات في مجال ترشيد الإنفاق عن طريق زيادة كفاءة التعلم وإنتاجيته وربط خطط التعليم الجامعي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكثيف الجهود للحد من الفاقد بصوره المختلفه وتخفيض تكاليف الأبنية مع تحسين شروطها واستخدامها بكفاءة وكفاية .

#### ٩ ( دراسة عبد الرحمن (١٩٩١)

وهي دراسة مسحية وصفية بعنوان " تمويل التعليم العالي في الأردن " وقد اعتمد فيها الباحث على إحصائيات وزارة التعليم العالي الأردنية وموازنات الجامعات الأردنية وجامعة مؤتة وجامعة العلوم والتكنولوجيا والبرموك للعام (١٩٨٩).

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل واقع تمويل الجامعات الأردنية وفلسفة مصادر تمويلها.

وقد كانت نتائج هذه الدراسة مكتبة الجامعة الأردنية

١. ان نسبة تمويل التعليم العالي للجامعات الأردنية معتمدة بمصادر كانت على

النحو التالي :

فقد شكلت منحة الحكومة ما بنسبة (١١,٨%) من إيرادات الجامعات كما شكلت نسبة الرسوم الجامعية لنفس العام (٣٤,٧%) لتغطية النفقات الجارية (المتكررة) ، كما شكلت نسبة الرسوم الجمركية لحساب الجامعات (٢٩,٦%) في نفس العام ، وشكلت استثمارات ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة نسبة (٥%) من إيراداتها في نفس العام ، وشكلت القروض البنكية المحلية نسبة (٦,٥%) من الإيرادات لتمويل مشاريعها الإنمائية والرأسمالية وشكلت المنح والمساعدات ما نسبته (٣,٩%) في نفس العام .

٢. كما بينت الدراسة أن نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى التعليم العام بلغ ٨٣%.

#### ١٠ ( دراسة جرادات وآخرون (١٩٩١)

وهي دراسة مسحية " بعنوان تمويل التعليم ما قبل العالي في الأردن "

(المشكلات والحلول المطروحة) اعتمدت على إحصائيات وزارة التربية والتعليم الأردنية للفترة ما بين الأعوام (١٩٧٠-١٩٨٩) . وقد هدفت الدراسة إلى تحليل واقع مصادر تمويل التعليم ما قبل العالي في الأردن والبحث عن موارد ومصادر تمويل جديدة للنظام التعليمي بهدف زيادة فاعليته وإنتاجيته.

وكان من نتائج الدراسة :

١. أن مصادر التمويل من الإنفاق الحكومي على التعليم ما قبل العالي في الأردن يشكل ما نسبته (٧٠%) من إجمالي الإنفاق الفعلي من موازنة التربية والتعليم مما يعني أن العبء الأكبر يقع على كاهل الدولة في هذا المجال.

٢. ارتفعت نسبة اعتماد الدولة على مصدر التمويل من القروض من (٠,٢%) عام (١٩٧٥) إلى (٦,٨%) عام (١٩٨٩).

٣. كانت نسبة تمويل التعليم ما قبل العالي من مساهمات المجتمعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية و الإنتاجية ضئيلة.

٤. تعبئة موارد ومصادر تمويل إضافية للتعليم العام عن طريق تشجيع الإنتاج الذاتي للمؤسسات التعليمية وترشيد الإنفاق وتفعيل دور المجالس البلدية و القروية في تنسيق جهود المشاركة الشعبية والمجهود الجماعي من السكان المحليين من أجل تقديم المساعدات والتبرعات النقدية والعينية . جميع الحقوق محفوظة

٥. بلغت نسبة إجمالي الإنفاق (بنوعيه العام والخاص) على التعليم ما قبل العالي إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة من (٤,٦%) إلى (٦,٢%)

٦. أما إنفاق المؤسسات الحكومية الأخرى على التعليم فقد ارتفع من (٠,١%) عام (١٩٧٠) من مجال الإنفاق على التعليم إلى (٣,٦%) عام (١٩٨٩) .

( ١١ ) دراسة السعيد (١٩٩١)

وهي عبارة عن بحث بعنوان " اتجاهات الإنفاق على التعليم العالي في الأقطار العربية " والتي قدمت للمؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية حول اقتصاديات التعليم العالي وموقعها من خطط التنمية في الأقطار العربية المنعقد في الدوحة في الفترة ما بين (٢٦—٣٠/١١/١٩٩١).

وقد هدفت الدراسة إلى دراسة كلفة الطالب الكلية المباشرة وغير المباشرة ومقارنتها مع الدول المتقدمة وغير المتقدمة ومقارنة حجم الإنفاق على البحوث والتطوير العلمي ومقارنتها مع الدول المتقدمة . وكان من نتائج الدراسة:

١. تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي الناتج القومي في الأقطار العربية خلال الفترة من (١٩٧٠—١٩٨٨) ما بين (٤,٢% — ٤,٣%) .

٢. أن نسبة ما ينفق على البحث العلمي في الدول العربية كنسبة من الناتج القومي لم تبلغ النسبة التي أقرتها الأمم المتحدة للإنفاق على البحث العلمي في الدول النامية والتي

حددت في (٠,٥%) من إجمالي الناتج القومي بينما كانت نسبة ما ينفقه الاتحاد السوفييتي هو (٦,٢%) من إجمالي الناتج القومي .

٣. زيادة مصادر التمويل الجامعي من خلال التوسع في مجال المشاريع الإستثمارية واعتماد نمط التمويل الذاتي ونمط ترشيد الإنفاق والعمل على بناء قاعدة مؤسساتية تعنى بالنشاط والبحث العلمي .

## ( ١٢ ) دراسة الخطيب ( ١٩٩٢ )

وهي عبارة عن بحث بعنوان " التعليم الجامعي في الوطن العربي .التحديات و البدائل المستقبلية " حيث تم اعتماد بياناتها من احصائيات اتحاد الجامعات العربية . وقد هدفت الدراسة الى استعراض واقع التعليم الجامعي في الوطن العربي وطرح البدائل المستقبلية للتحديات التي تواجهها. وقد بينت نتائج الدراسة ما يلي:

١. تضاعفت أعداد الجامعات العربية (٢٥) مرة منذ عام (١٩٤٠) ، وتضاعف عدد السكان (١,٥) مرة منذ عام (١٩٨٥) - وتضاعفت نسبة الطلبة (١٥%) منذ عام (١٩٨٥) للفئة العمرية ( ١٨ - ٢٣ ) في الوطن العربي في حين تضاعفت أعداد هيئة التدريس (١,٩) مرة منذ عام (١٩٨٥) - ايداع الرسائل الجامعية
٢. بلغت نسبة الإنفاق الجامعي من الناتج القومي ما يقارب (٥%) منذ عام (١٩٨٥) ، وتراوحت نسبته من الموازنة العامة للدولة ما بين (٤,٢% - ١٢,٢%) .

٣. اقترحت الدراسة زيادة الموارد المالية للجامعات من خلال تجريب فكرة الجامعة المسائية لبرامج التعليم المستمر واستمرارية تحصيل الكبار وفقا للدوافع والحاجات التي يتطلبها الفرد من تدريب مهني ووظيفي في مجالات اللغات الأجنبية والعلوم الإدارية والمحاسبية والإقتصادية ومجال الحاسب الالكتروني والإحصاء والعلوم المكتبية والسكرتارية وأساليب التطوير الزراعي والصناعي من خزن وسقي ووقاية من الأمراض و تغذية الماشية والبناء والتصوير والحياسة وصناعة الخزف وطلاي المعادن والصباغة والصناعات الغذائية وعقد الدورات التدريبية للمهندسين و معاونيهم والعمال المهرة و إداريي المعامل و أمناء المخازن.

## ( ١٣ ) دراسة طعمة وداود (١٩٩٣) المشار اليها في قرعان (١٩٩٥)

وهي دراسة مسحية بعنوان " دور العملية التعليمية في التنمية لأقطار الخليج العربي" حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية القائلة:

( بأن الجهود التي بذلتها أقطار الخليج العربي في مجال التعليم بمستوياته المختلفة قد مكنت تلك الأقطار من معالجة اختلال التوازن في العملية التعليمية والتنمية ، ومن ثم وفرت الحد الأدنى المطلوب من رأس المال البشري اللازم للنهوض بعملية التنمية المعتمدة على الذات ) وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي :

١. تعتبر نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى الإنفاق على التعليم العام في أقطار الخليج العربي عام (١٩٨٩) نسبة منخفضة إذ حققت الكويت نسبة مقدارها (١٦,٧%) وهي أعلى نسبة في أقطار الخليج العربي في حين كانت هذه النسبة في سنغافورة (٣٠,٧%) .
  ٢. إن الفرضية التي قامت عليها الدراسة لم تتحقق ، بل شهدت أقطار الخليج العربي انفصاماً بين العملية التعليمية والتنمية وخلاً مستمراً في العملية التعليمية نفسها .
- ( ١٤ ) دراسة بدر و آخرون (١٩٩٤)

وهي دراسة بعنوان " الإنفاق العائلي الخاص على التعليم في الأردن خلال العامين الدراسي ١٩٩٢/٩١ " قدمت إلى لجنة البحث التربوي في الأردن . وقد شملت عينة الدراسة ٩٣٨ من أولياء أمور طلبة الأردن موزعين على مديريات التربية و التعليم الأردنية بما يتناسب مع أعداد الطلبة في كل منها .  
وقد هدفت الدراسة إلى البحث عن الوسائل والسبل الكفيلة بتفعيل دور مصادر التمويل الخاصة للإنفاق على التعليم في الأردن .

وقد بينت نتائج الدراسة أن مجمل الإنفاق الحكومي على التعليم العام والعالي في الأردن خلال العام (١٩٩٢) قد بلغ (٦,٢٢%) من الناتج القومي الإجمالي في حين بلغ حجم الإنفاق العائلي (٥,٠١%) من الناتج القومي الإجمالي . وأقرحت الدراسة زيادة الرسوم والأقساط بما يتناسب مع الدخل الفردي لمواطنيها .

#### ( ١٥ ) دراسة قرعان (١٩٩٥)

بعنوان " دراسة تحليلية مقارنة لتطور الإنفاق على التعليم في الجامعات الأردنية شبه الحكومية للفترة ما بين عام ١٩٨٧ - ١٩٩٣ " . وقد شملت عينة الدراسة (٣) جامعات أردنية هي الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة اليرموك و اعتمدت في ذلك على ميزانيات الجامعات الأردنية المنشورة والمصادق عليها والتقارير الإحصائية التي تنشرها دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التعليم العالي والبنك المركزي الأردني .

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة تطور الإنفاق على التعليم في الجامعات الأردنية وتحديد الكلفة المباشرة للطالب الواحد في كل كلية من كلياتها للفترة (١٩٨٧-١٩٩٣) . وكان من نتائج هذه الدراسة :

١. تذبذبت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في الجامعات الأردنية إلى الموازنة العامة والدخل القومي للأردن خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٣) .

٢. تفاوتت الجامعات الأردنية واليرموك وموتة والعلوم والتكنولوجيا فيما بينها خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٣) من حيث :

( أ ) نسبة بنود الإنفاق التعليمي إلى حجم الإنفاق التعليمي الكلي .

( ب ) الكلفة المباشرة لتعليم الطالب في الكليات الجامعية المتناظرة .

( ج ) ضرورة بذل الجهود لتأمين المزيد من مصادر التمويل للجامعات الأردنية لتغطية النفقات المتزايدة في ظل الظروف الاقتصادية المستجدة .

( د ) توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق التعليمي نحو تطوير نوعية التعليم الجامعي والتركيز على البحث العلمي .

( ١٦ ) دراسة الجعفري (١٩٩٧) "مرشحات أبحاث الرسائل الجامعية"

وهي دراسة مسحية تحليلية بعنوان "الجامعات العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين" (تمويل التعليم العالي) . وأعتمدت في بياناتها وإحصائياتها على بيانات الجامعة الإسلامية في غزة .

وقد هدفت الدراسة إلى دراسة أبعاد أزمة التمويل للتعليم الجامعي من خلال تحليل آفاق وإمكانات البحث عن مصادر وموارد تمويل متعددة في ظل الاستخدام الأمثل للموارد والمرافق المتاحة . وقد أشارت نتائج الدراسة إلى:

١ . أن مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني تواجه الكثير من الأزمات المالية بسبب محدودية مواردها المالية .

٢ . أن عملية تمويل النفقات الجارية لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني اعتمدت على مصدرين رئيسيين هما مساعدات دول الاتحاد الأوروبي ، والرسوم والأقساط الجامعية .

٣ . شكلت عائدات الرسوم و الأقساط الجامعية عام (١٩٩٦) ما نسبته (٥٥%) من مجموع الإيرادات و (٤٧%) من إيرادات الجامعة الإسلامية بغزة.

٤ . شكلت إيرادات وحدات الأبحاث التجارية والبيئية والمائية ومراقبة جودة الأغذية و دائرة التعليم المستمر أقل من (١%) من الإيرادات السنوية للجامعات الفلسطينية عام (١٩٩٦).

٥ . أشارت نتائج الدراسة إلى تبني اقتراحات جديدة لتمويل التعليم العالي من مصادر غير تقليدية بالإضافة إلى المنح الحكومية المحددة الأغراض وهي قروض حكومية للطلبة مقابل زيادة الرسوم والأقساط الجامعية وتشجيع التركيز على القيام بالأبحاث العلمية والإستشارات والدورات التدريبية والمساقات المطروحة من خلال التعليم المستمر والإبتكارات العلمية وتسويقها والأنشطة التجارية ، لتسويق خدمات الجامعات واستثمار الموارد المالية التي تتوفر على شكل هبات ومنح وكذلك القروض لأغراض محددة بكفاءة عالية ، وإنشاء الأسواق الجامعية ، وإنشاء صندوق وطني للتمويل ، وفرض رسوم وضرائب من الحكومة على السلع والخدمات لصالح التعليم العالي .

٦ . دعت الدراسة إلى صياغة برنامج تعاونية بين كل وزارة وما يقابلها من كليات في الجامعة لتوفير الكثير من النفقات على السلطة الوطنية الفلسطينية .  
٧ . ارتفعت كلفة الطالب الجامعية المباشرة من (٢٩٨) دينار عام (١٩٨٦) الى حوالي (٥٢٠) عام (١٩٩٦) دينار لتكون نسبة الزيادة في كلفة الطالب الجامعية (٧٥%).

#### ١٧ ( دراسة الخشاب والعناد (١٩٩٧)

وهي دراسة مسحية تحليلية بعنوان " تمويل التعليم العالي في الوطن العربي وسبل تعزيزه " حيث تناولت الدراسة تجارب بعض الجامعات العربية (مصر والسودان وليبيا وقطر والاردن وفلسطين والعراق) في عملية التمويل مع التركيز على تجربة جامعة بغداد في هذا المجال .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على مصادر تمويل التعليم العالي والتوصل إلى اقتراح مصادر تمويلية من شأنها تقليل تأثير القيد المؤثر على توسيع نشاط الجامعة في الوطن العربي في التعليم العالي وخدمة المجتمع وذلك من خلال الاعتماد قدر الإمكان على تلك المصادر التمويلية الجديدة .

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي :

١ . نسبة مساهمة الدولة في عملية التمويل كانت تمثل الجزء الأكبر من تمويل الجامعات العربية التي بلغت (٣٨,٦%) وانعدمت في جامعة غزة .

٢. أظهرت الدراسة أن هناك عدداً لا بأس به من الجامعات العربية تعتمد في جزء من تمويلها على القطاع الخاص بصيغة تبرعات أو هبات وكانت تلك المساهمة واضحة تماماً في جامعات الضفة الغربية وغزة في فلسطين .

٣. فرضت بعض الجامعات العربية أجوراً دراسية ورسوم تسجيل لتغطية جزء أساسي من عملية التمويل بنسبة (٥٠%) .

٤. أشارت الدراسة إلى أن بعض الجامعات العربية تنجز بعض الأعمال الاستشارية خدمة لمؤسسات المجتمع المختلفة لقاء مبالغ معينة تمثل نسبة صغيرة من مصادر التمويل لتلك الجامعات.

٥. لاحظت الدراسة ضرورة الإهتمام بتمويل التعليم العالي في الوطن العربي وزيادة الإنفاق عليه من الدخل القومي ، وضرورة البحث عن السبل اللازمة لإيجاد موارد إضافية لها تمكنها من معالجة الاختناقات التي تواجهها في عملية التمويل والاستفادة في هذا المجال من دعم القطاع الخاص والعالم والتمويل من اعتمادها على ميزانية الدولة والدعم الحكومي .

٦. كما أشارت الدراسة إلى ضرورة تطبيق أسلوب الجامعة المنتجة كأسلوب مهم في توفير موارد مالية إضافية للجامعات العربية وضرورة تبادل الخبرة بين الجامعات العربية وتحقيق الاستفادة من تجارب كل منها في تحقيق موارد إضافية لموازنتها من خلال:

أ ) إجراء البحوث المرتبطة بحقل العمل لحل المشاكل الإنتاجية التي تواجهها.

ب) توسيع برنامج التعليم المستمر والتدريب لخدمة حقل العمل.

ج) تقديم مختلف الاستشارات التي تعالج حقل العمل.

د ) القيام ببعض العمليات الإنتاجية ضمن الكليات الزراعية والبيطرية.

هـ) فتح الدراسات المسائية لقاء أجور يدفعها الطلبة.

٧ . بلغت إيرادات خدمات المكاتب الاستشارية والنشاطات الإنتاجية العرضية والبحوث التطبيقية التي تم توقيع عقود بشأنها مع مؤسسات حقل العمل في العام (١٩٩٥) مع جامعة بغداد والتي شملت (١٧١) بحثاً تطبيقياً و( ٢٩٩ ) مشروعاً ما نسبته (٣٦ %) من مجموع موازنة الجامعة.

( ١٨ ) دراسة سالم و قطناني (١٩٩٧)

وهي دراسة مسحية تحليلية بعنوان " تمويل التعليم العالي في الأردن " حيث أخذت بياناتها من بيانات وإحصاءات وزارة التعليم العالي الأردنية ومن الدراسات والإحصاءات

من سنة (١٩٨٠ - ١٩٩٦) للجامعات الأردنية واليرموك ومؤتة والعلوم والتكنولوجيا .  
وقد هدفت الدراسة الى معالجة القضايا التمويلية المتصلة بالتعليم الجامعي في الأردن .  
وقد أشارت نتائج الدراسة إلى:

١ . بلغت نسبة الإيرادات للجامعات الأردنية عن طريق الرسوم الجامعية (٢٢,١٩%) من مجموع الموازنات في السنوات السبع الأخيرة .  
٢ . بلغت نسبة الرسوم الجمركية والإضافية ما يقارب (٢٧%) من مجموع الموازنات المجمعة للجامعات الأربع في السبع سنوات الأخيرة و (٢١,١٣%) للموارد الأخرى ثم المنح والقروض والهيئات الخارجية بنسبة (٨%) ثم المنح الحكومية بنسبة (٣,٤٨%) ثم الموارد الذاتية والمنح والقروض الداخلية بنسبة (٣,١٣%) و (١,٣٨%) على التوالي .

٣ . إن توزيع مخصصات الدعم الحكومي للجامعات لا يرافقه سياسة موحدة لكيفية استخدام هذه المخصصات في التوسع أو لتسديدات فوائض جديدة ، ولذلك قد يحدث ازدواجية في تقديم البرامج التعليمية لا تتجاوز الاحتياجات الوطنية بسبب تسجيل الطلبة على التخصصات المختلفة .  
٤ . كما أشارت الدراسة اعتماداً على تقرير البنك الدولي بتاريخ ١٩٩٦/٨/٧ الى ضالة التبرعات للجامعات وصغر الإيرادات من الخدمات والاستشارات التي تقدمها الجامعات .

٥ . تعاني معظم الجامعات من عجز مالي بسبب نفقاتها الكبيرة الناتجة عن ازدياد الطلب على خدماتها مما يستوجب التوسع في مرافق الجامعة وأجهزتها وأعضاء هيئة التدريس فيها .

واقترح الباحثان زيادة الرسوم و الأقساط الجامعية وربطها بجدول غلاء المعيشة لتغطي النفقات المتكررة ، للجامعات وتحسين كفاءة الإنفاق العام على التعليم العالي واعتماد الدعم الحكومي وفق معايير تنافسية فيما بين الجامعات واعتماد برامج استشارية واستثمارية على أسس تجارية لزيادة مواردها المالية.

## ١٩ ( دراسة مريان و تكرتي (١٩٩٧)

هي دراسة مسحية تحليلية بعنوان " تمويل التعليم الجامعي في جامعتي اليرموك ومؤتة " وقد شملت عينة الدراسة جامعتي اليرموك و مؤتة وميزانياتها المالية .

وقد هدفت الدراسة الى استعراض واقع التمويل الجامعي في الأردن من حيث الإيرادات والنفقات خلال الفترة ما بين عام (١٩٨٨ - ١٩٩٢) ومن ثم عرض البدائل المستقبلية لهذا التمويل . وأشارت نتائجها إلى ما يلي :

١. شكل التمويل الحكومي للتعليم العالي منذ نشأته المصدر الأساس لهذا التمويل الذي اخذ بالتراجع بالنسبة لمخصصات كل جامعة .

٢. تتركز نفقات الجامعات الرسمية على الإنفاق الجاري الأمر الذي لا يترك مجالاً لتطوير نوعية التعليم ولا يساعد في التركيز على البحث العلمي .

٣. إن زيادة الإيرادات الذاتية للجامعات لا يمكن تحقيقها بدون زيادة الأقساط الجامعية بنسبة (٥٠%) على الطلاب ، إذ بقيت هذه الأقساط ثابتة لسنوات طويلة رغم زيادة تكاليف التعليم الجامعي .

٤. إنشاء صندوق الطالب الجامعي ، لتقديم قروض بشروط سهلة تضمن الفرص

التعليمية الجامعية لذوي الدخل المحدود  
٥. تنمية صناديق الإستثمار في الجامعات و إدارتها على أسس مالية إستثمارية تكون رافدا للجامعات في الإيرادات.

٦. تنشيط الجامعات ، لزيادة حصيلاتها من المنح والتبرعات من الفعاليات الإقتصادية

المختلفة وخريجي الجامعات وربط ذلك بحوافز الإعفاءات الضريبية .

٧. زيادة كفاءة الإنفاق من خلال ترشيد التوظيف وتبني أساليب حديثة في الإدارة

وتجنب الإزدواجية في التخصصات بين الجامعات .

( ٢٠ ) دراسة الشاروك ( ١٩٩٧ )

وهي عبارة عن بحث بعنوان " الجامعات العربية و مصادر تمويلها " تم تقديمه

للمؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية الذي انعقد في رحاب جامعة صنعاء في الفترة ١ - ٣ آذار عام (١٩٩٧) .

ويهدف البحث الى تعبئة موارد ومصادر تمويلية جديدة للتعليم العالي عن طريق

الإنتاج الذاتي للجامعات العربية.

وقد أشارت نتائج الدراسة الى تعدد مصادر التمويل الذاتي للجامعات العربية التي

تحقق مردودا ماليا عاليا اذا ما تم اتباع الأسلوب الإنتاجي لها ، حيث تمثلت هذه المصادر

بتحويل الوحدات الأكاديمية الى وحدات إنتاجية وتقديم الإستشارات والخدمات الفنية

والدورات التدريبية المهنية عن طريق إنشاء المكتب الإستشاري العلمي والإستفادة من

براءات الاختراعات و إنشاء المراكز الإنتاجية لكليات الزراعة والبيطرة وتنفيذ وتسويق الوحدات الريادية وإجراء البحوث التعاقدية مع المؤسسات والشركات وتطوير التخصصات التي يمكن أن يستفاد منها في تقنيات الطاقة الشمسية والهندسة الوراثية .

## ( ٢١ ) دراسة الخطيب ( ١٩٩٧ )

وهي دراسة تحليلية بعنوان " الإطار القانوني لتمويل التعليم العالي في الأردن " . وقد هدفت الدراسة الى استعراض واقع تمويل التعليم العالي في التشريعات الأردنية وموارد الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة.

وقد أجريت الدراسة في الأردن ، وأعتمدت على البيانات الرسمية في التشريعات الأردنية في قوانين الجامعات الأردنية العامة والأهلية.

و تتلخص نتائج الدراسة بأن مصادر التمويل للتعليم الجامعي الأردني تتكون من الرسوم الدراسية المحددة من مجلس التعليم العالي ، وبيع الأموال المنقولة وغير المنقولة والهبات والوصايا والأوقاف والتبرعات والتمويل العشوائي بموافقة مجلس التعليم العالي اذا كان مصدرها خارجياً و المنحة السنوية المخصصة للجامعات من الموازنة العامة للدولة وحصة الجامعات من الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية المحددة بالإضافة الى إعفاءات وتسهيلات ضريبية مشابهة لتلك التي تتمتع بها الوزارات و الدوائر الحكومية والواردات التي تتحقق لها من أي خدمات أكاديمية أو علمية أو استشارية تقدمها الجامعات للغير.

## ( ٢٢ ) دراسة شعث ( ١٩٩٧ )

وهي دراسة مسحية وصفية تحليلية بعنوان " واقع تمويل التعليم الجامعي ومستقبله من وجهة نظر القائمين على الجامعات الفلسطينية و مجلس التعليم العالي واجهزة الدولة " . وقد شمل مجتمع الدراسة جميع رؤساء مجالس أمناء الجامعات وأعضائها ورؤساء الجامعات الفلسطينية وعينة قصدية من مسؤولي أجهزة الدولة.

وقد هدفت الدراسة الى استعراض واقع التمويل الجامعي في فلسطين من حيث الإيرادات و النفقات والتعرف الى مصادر التمويل الجامعي التي يمكن توفيرها للجامعات ومحاولة عرض البدائل المستقبلية لتمويل التعليم العالي الفلسطيني من وجهة نظر مجتمع الدراسة . وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١ . وجود اختلالات هيكلية مالية و إدارية في موازنات الجامعات الفلسطينية نتيجة اعتمادها على التمويل الخارجي الأخذ في التراجع.

- ٢ . أظهرت النتائج تأييد المستجيبين من أجهزة الدولة بنسبة ( ٨٠ % ) لتغطية الدولة للعجز المالي في الجامعات بشكل جزئي.
- ٣ . أيدت أجهزة الدولة قيام الحكومة بفرض ضرائب خاصة على السكان لتغطية العجز المالي للجامعات بنسبة ( ٥٠ % ) .
- ٤ . رفض ( ٦٠ % ) من المستجيبين من أجهزة الدولة لجوء الدولة للقروض الخارجية و الداخلية لتمويل التعليم العالي الفلسطيني.
- ٥ . أيد ( ٩٠ % ) من المستجيبين من أجهزة الدولة إقامة صندوق دعم الطالب المحتاج.
- ٦ . ضرورة البحث عن مصادر تمويلية غير تقليدية بحيث تكون ثابتة ومستمرة لتمويل الجامعات حيث أيد المستجيبون بنسب عالية الإنتاج الذاتي للجامعات واستغلال مرافق الجامعات في غير أوقات دوامها مقابل مردود مالي مناسب ، وترشيد النفقات الجامعية ، وإنشاء المراكز الصناعية والزراعية والاستشارات ، وبيع منتجاتها من سلع وخدمات وتسجيل الأفراد ممتلكاتهم كوقف يعود ريعه للجامعات ، والتكامل بين الجامعات في التخصصات المتكررة.
- ٧ . دلت نتائج الدراسة إلى تفصيل عينة الدراسة تلقي المعونات الحكومية عن طريق جهة وسيطة ( مجلس التعليم العالي ) وبشكل تنافسي فيما بينها.

## ب ) الدراسات الأجنبية .

### ١ ) دراسة كلاونتش ( Claunch , 1986 )

وهي دراسة مسحية تحليلية بعنوان " اتجاهات التمويل والإنفاق في كليات تكساس للدراسات الاجتماعية " قدمت إلى جامعة شمال ولاية تكساس لنيل درجة الدكتوراة عام (١٩٨٦) .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات التمويل والإنفاق في سبعة وأربعين كلية للدراسات الاجتماعية في تكساس خلال الفترة الواقعة ما بين عام ( ١٩٧٤ - ١٩٨٣ ) من خلال وجهة نظر القائمين على تلك الكليات . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المخصصات الحكومية شكلت مصدراً ثابتاً لإيرادات هذه الكليات وأنه في الوقت الذي شهدت فيه نسبة الكلفة التشغيلية لمجموع الإنفاق زيادة ملحوظة فقد انخفضت نسبة المديونية بشكل ملحوظ .

## ٢) دراسة فريق كلية مجتمع الينوي (١٩٨٩) المشار إليها في (قرعان، ١٩٩٥)

دراسة مسحية وصفية تحليلية بعنوان " اختبار كفاءة الإنفاق في كلية مجتمع الينوي " هدفت الى اختبار كفاءة انفاق الكلية من حيث الرواتب المباشرة ونفقات الإدارة من التجهيزات ، إيجار الأبنية ، التخطيط ، مصادر التعلم خدمات الطلبة ، والنفقات المؤسسية الأخرى .

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التكاليف المتكررة للكلية قد نمت نمواً محدوداً خلال الفترة (١٩٨٠ — ١٩٨٩) وان بعض وجوه الإنفاق قد سجلت انخفاضاً كالرواتب فيما سجل البعض الآخر ارتفاعاً كنفقات التشغيل ، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن كلية مجتمع الينوي كانت تعمل بكفاءة عالية في إنفاقها خلال الفترة الواقعة بين عام (١٩٨٠ — ١٩٨٩) بسبب استغلال مرافق الكلية في الفترة المسائية واستثمار أموالها في إنشاء مدارس مهنية تابعة لها.

## ٣) دراسة تيلاك (Tilak, 1991) حقوق محفوظة

وهي دراسة مسحية تحليلية بعنوان " تمويل التعليم العالي في الهند " هدفت الى استعراض واقع التمويل العالي و البدائل المستقبلية لتمويل التعليم العالي غير التقليدي في الهند من وجهة نظر المشرعين والقائمين على إدارة التعليم العالي في الهند.

وقد أشارت نتائج الدراسة الى ضرورة زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل الجامعات الهندية وفرض أقساط ورسوم جامعية مرتبطة بنظام قروض ميسر للطلبة يراعي الواقع الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع الهندي كما أشارت الدراسة الى تشجيع الإنتاج الذاتي وفرض ضريبة الخريج واستمرار الدعم الحكومي للجامعات الهندية بنسبة عالية.

## ٤) دراسة مجلس جامعة اوهايو (Ohio Board of Regents , 1994)

وهي دراسة مسحية وصفية بعنوان " نموذج جديد لتمويل ثابت لمؤسسات التعليم العالي ، مقارنة بتغيير الأداء في المستقبل " من وجهة نظر أعضاء مجلس جامعة (Ohio). وقد هدفت الدراسة إلى تحسين فعالية مؤسسات التعليم العالي عن طريق تأسيس نموذج مقترح من ثلاثة أجزاء للتمويل .

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

يمكن تحسين فعالية جامعة (Ohio) وتعميم ذلك على مؤسسات التعليم العالي عن طريق نموذج مقترح من ثلاثة أجزاء للتمويل ، يتضمن ترشيد الإنفاق عن طريق تحسين الفعالية و تحسين الأداء مقارنة بالدعم الحكومي:

ويرتكز الجزء الأول على الدعم الحكومي بناء على أعداد الطلاب والتكلفة في الميزانية الثابتة.

ويرتكز الجزء الثاني على وصل الدعم الحكومي مقارنة بتحسين الأداء ليضمن مسؤولية هامة لكل مؤسسة مقارنة بإنجاز المهمات.

ويرتكز الثالث على إعطاء حوافز للتغيير في الدعم الإضافي مقارنة بالتجديد والإبتكار والعلوم التطبيقية (التكنولوجيا).

كما أشارت الدراسة الى أن تطبيق النموذج يحتاج أولاً إلى موافقة المؤسسات التعليمية على تنفيذ مهمات عملية ، ثم ثانياً وصل الأداء بمعونة حكومية بناء على معايير محددة .

#### (5) دراسة فلنت (Flint , 1996)

وهي عبارة عن بحث بعنوان "تخلف الطلبة عن تسديد القروض" الذي يهدف إلى معرفة أسباب تخلف الطلبة عن تسديد القروض المقدمة من الحكومة الفيدرالية التي تهدد مؤسسات التعليم العالي .  
وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أسباب تردي تخلف الطلبة عن سداد قروضهم الجامعية تمثلت في العامل الاقتصادي والاجتماعي والنفسي حيث دلت نتائج البحث أن (١١٧) مقترضاً من اصل (٥١٠) مؤسسات جامعية شكلت نسبة (٨٧%) من تخلف الطلبة عن سداد قروضهم.

#### (6) دراسة مكارثي (Mccarthy , 1996)

وهي عبارة عن بحث بعنوان " المشاركة بالنفقات ، أقساط عالية ومساعدة حكومية عالية " (دراسة حالة جامعة فيرمونت) .

وقد هدفت الدراسة إلى اختبار فلسفة مبادئ استراتيجية آليات التمويل العام التي تشكل نموذج مقترح لجامعة فيرمونت بالولايات المتحدة الأمريكية (أقساط عالية مقابل مساعدة مالية عالية) كبديل عملي يدعم من قبل دافعي الضرائب لصالح الجامعات والكليات العامة .

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المساعدات المالية المقدمة من قبل الحكومة للسنة المالية من (١٩٨٥ - ١٩٩٣) بعد التسعير الحكومي للأقساط الجامعية قد أدى إلى انخفاض الالتحاق بالجامعات خلال الفترة المذكورة من قبل المقيمين في جامعة فيرمونت من ذوي

الدخل المنخفض بعد أن حولت المساعدات من الحكومة الفيدرالية ودافعي الضرائب إلى الأهالي أنفسهم .

كما أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة تشكيل هيكلية مناسبة لمواجهة التحديات التي تواجه جامعة فيرمونت بمنح مساعدات مالية وقروض حكومية مستردة للطلبة مدعومة من دافعي الضرائب والحكومة الفيدرالية مقابل أقساط عالية تغطي نفقات الطلبة الجامعية .

#### ( ٧ ) دراسة إجيرير ( Greer , 1997 )

وهي عبارة عن دراسة مسحية بعنوان " جمعيات التمويل الحكومية للتعليم العالي " هدفت إلى أثر فعالية الدعم الحكومي لتمويل التعليم العالي من وجهات نظر القائمين على الجامعات في كولومبيا . وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن بنى التوجيه الحكومي للتعليم العالي غير فعالة وبحاجة مستقبلاً إلى نجاح أفضل . فالاتجاهات التي تؤثر في التعليم العالي تتضمن ندرة التمويل ونقص التمويل الحكومي .

كما أشارت النتائج إلى أن قيمة التمويل تتعرض لمتطلبات النمو العام للخدمات والضغط التجاري والتطبيق العملي التكنولوجي الأردنية وأشار أيضاً إلى ضرورة التركيز على هيكلية التمويل الذاتي للجامعات وضبطه ، لأن القطاع العام التعليمي بحاجة إلى حكومة محايدة لتحميهم من السياسة ، وذلك بالمشاركة الحكومية المفضلة بالتدخل في التخصصات المنسجمة مع الخطة الإستراتيجية بحيث يركز التوجيه الحكومي على إعادة التشكيل المصحوب بالإنجاز المنسجم مع أهداف الجماعة بما يضمن ترشيد الإنفاق .

#### ( ٨ ) دراسة ويلمز ( Wilms , 1997 )

وهي دراسة مسحية تحليلية بعنوان " صدام المسؤولية مع الحريات الأكاديمية في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس " .

وقد هدفت الدراسة إلى محاولة الاستجابة للقوانين الحكومية في إعادة توجيه التعليم والتركيز على البحث العلمي لمواكبة حاجات المجتمع من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي . و أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تحديات إدارية تمثلت في فشل استراتيجية التغيير بسبب التمويل .

#### ( ٩ ) دراسة ديمبسي ( Dempsey , 1997 )

دراسة وصفية تحليلية بعنوان " الشيطان في التفاصيل " اعتمدت على دراسة حالة جامعة روتشستر التكنولوجية من وجهة نظر القائمين عليها .

وقد هدفت الدراسة إلى تصميم نموذج لآعكاس توزيع النفقات غير المباشرة نحو الرواتب والاعور المعدلة والنفقات المباشرة والأماكن المقاسة بالقدم مربع والساعات المعتمدة والطلاب والتخصصات .

وكان من نتائج الدراسة إصدار الأحكام من الإداريين لترشيد النفقات من أجل الاستمرار والنمو الجامعي وتخصيص البرامج الجامعية التي تعود بمردودات مالية عالية.

#### ١٠) دراسة ماكملين ( McMullen , 1997 )

وهي دراسة مسحية وصفية بعنوان " نموذج تمويل الجامعات التشيكية " من وجهة نظر السلطة التشريعية والتنفيذية الحكومية والطلاب حيث أجريت على عينة من أجهزة الدولة وأكاديميين في الجامعات التشيكية.

وقد هدفت الدراسة الى تطوير نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي عن طريق دفع الأقساط وبرنامج إقراض الطلبة .

وكان من نتائج الدراسة **ملاحظة النموذج الحكومي** ضغطت القادة الأكاديميين لقبول الحلول الغربية بعد انتهاء الشيوعية ، وذلك من أجل زيادة الإستقلال الإقتصادي للجامعات ، بحيث وجدوا في زيادة رسوم التعليم والأقساط مواجهة للأزمة المالية للجامعات التشيكية في ظل وجود برنامج إقراض للطلبة وطرق جمعها لضمان عدالة التعليم الجامعي وكذلك التركيز على الإنتاج الذاتي الجامعي .

#### ١١) دراسة رودرجز ( Rodrigues , 1997 )

دراسة مسحية تحليلية بعنوان " المشاركة الشعبية في نفقات التعليم العالي . (دراسة حالة كينيا)"

وقد هدفت الى استعراض واقع تمويل التعليم العالي في كينيا والمتغيرات في سياسة الأقساط لتغطية النفقات .

وقد أشارت نتائج الدراسة الى أن سياسة رفع الأقساط لم تضمن عدالة التعليم العالي في الجامعات الكينية. وأقترح نموذج لبرنامج إقراض للطلبة يقتضي من الحكومة وإدارات الجامعات فرض فائدة على القروض الطلابية ، كما طالب بالتمويل الذاتي ووضع قوانين للتمويل المشترك لبرامج التدريب المهني مصدره التبرعات التي تتضمن إعفاءات ضريبية مناسبة.

## ( ١٢ ) دراسة كولنز ( Collins , 1997 )

وهي دراسة مسحية نوعية بعنوان " تمويل التعليم العالي في ولاية تنيسي " من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي وقادة التعليم العالي في ولاية تنيسي .  
وقد هدفت الدراسة الى تحديد القضايا المهمة للمشرعين وقادة التعليم العالي لصانعي القرار في تنيسي والتي تؤثر في تمويل التعليم العالي . كما هدفت الى تحديد الإجراءات التي يجب أن تتخذ من قبل قادة التعليم العالي لتحسين قيمة التعليم العالي وزيادة الدعم المالي لمؤسساته .

وقد استخدم الباحث المقابلات لعشرة من أعضاء المجلس التشريعي وستة من قادة التعليم العالي في ولاية تنيسي ، تم اختيارهم كعينة قصدية مهمة بقضايا التعليم العالي حيث تضمنت المقابلات آراء العينة على (٨) قضايا رئيسة طرحت عليهم ، تناولت : القضايا المؤثرة بالتعليم العالي والنتائج المتعلقة بمسؤولية التعليم العالي والقضايا المتعلقة بتمويل التعليم العالي كالنفقات الرأسمالية في البنية التحتية والأقساط الجامعية والتركيب الإداري للجامعات والتكاليف الجارية والتخصصات الجامعية وازدواجية برامجها .

وكان من نتائج الدراسة ضرورة تحديد لجنة ملائمة لدراسة الإجراءات الكفيلة التي تضمن التواصل المستمر بين المشرعين وقادة التعليم العالي والمجتمع المحلي للبحث عن المصادر التمويلية الملائمة التي تضمن تحقيق نتائج نوعية للجامعات تشارك فيها الحكومة والطلبة ومؤسسات المجتمع .

## ( ١٣ ) دراسة توكر ( Tucker , 1998 )

وهي دراسة مسحية بعنوان " نموذج مقترح لتصورات التعليم العالي العام في ولاية لويزيانا حول تمويل مؤسسات التعليم العالي العام والخاص " ، قدمت رسالة دكتوراه لجامعة الميسيسبي في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد هدفت الدراسة الى تحديد نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي العام من وجهة نظر القائمين على معاهد التعليم العالي في ولاية لويزيانا .

وكان من نتائج الدراسة تبني نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي العام باستخدام أسلوب العمل والإنتاج والاستثمار لمؤسسات التعليم العالي من أجل مخرجات أفضل تمويلًا وإنتاجًا .

#### (١٤) دراسة سيربان ( Serban , 1998 )

وهي دراسة مسحية تحليلية مقارنة بعنوان " أداء التمويل للتعليم العالي في جامعات أركنساس وميسوري وتينيسي " قدمت كرسالة دكتوراه لجامعة نيويورك الحكومية. هدفت الدراسة الى إجراء تحليل مقارنة لسياسة أداء التمويل في جامعات أركنساس وميسوري وتينيسي للإسهام بربط جزء من التمويل الخاص بالجامعات العامة بأدائها فيما يتعلق بأولويات محددة .

وقد أجريت الدراسة من خلال مقارنة أداء تمويل التعليم العالي في (١١) ولاية بين أعوام (١٩٩٠-١٩٩٧) . وكان من نتائج الدراسة ما يلي:

١. يرتبط أداء تمويل التعليم العالي بمؤثرات خارجية وليست داخلية .
٢. التدخل الفاعل لإدارة الجامعات والكليات في تفعيل أداء التمويل هو أمر ضروري وحاسم ، ولكنه لا يعني بالضرورة الاستمرارية.
٣. يجب أن يشمل أداء التمويل كلا من التطوير المؤسسي والمساءلة بشكل متكامل.
٤. يجب أن يحتوي أداء التمويل على مؤشرات تسهل جهود تخطيط الإستراتيجيات على مستوى الولاية والتي تربط الولاية بأهداف التخطيط المؤسسي.
٥. يجب أن يزداد التمويل مع الزمن بحيث لا يتم توزيع الحصص للجامعات على أسس تنافسية أو تمايزية.

#### (١٥) دراسة ويجنز ( Wiggins , 1998 )

وهي دراسة مسحية بعنوان " تأثير الدعم الحكومي للتعليم العالي على سلوك الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية " . وقد قدمت كدراسة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة كينتوكي .

وهدفَت الدراسة الى اختبار تأثير الدعم المالي الحكومي على سلوك الجامعات الأمريكية . وقد أجريت الدراسة على عينة من رؤساء الجامعات الأمريكية والمشرعين في السياسة التمويلية الحكومية.

وقد احتوت الدراسة على (٣) تحقيقات : تناول التحقيق الأول مدى تأثير الدعم الحكومي على برامج المساعدات المالية الحكومية للطلبة ، وتناول التحقيق الثاني تأثير الدعم الحكومي على برامج الأقساط والمصاريف للطلبة ، بينما يناقش التحقيق الثالث تأثير الدعم الحكومي على نفقات الأبحاث والخدمات العامة للجامعات والطلبة.

وكان من نتائج الدراسة أن تغيير وتوزيع سياسة التمويل الحكومي للتعليم العالي أظهرت تأثيرات إيجابية على سلوك الجامعات ونفقاتها.

#### (١٦) دراسة ثورنتون ( Thornton , 1999 )

وهي دراسة مسحية بعنوان "إعادة إحياء كلية سانت إدوارد من خلال قيادة التمويل" قدمت رسالة دكتوراة لجامعة نور دهام . وتهدف هذه الدراسة إلى تطوير نموذج لتمويل التعليم العالي من خلال تحليل مالية المعاهد العليا ومعرفة إيرادات ونفقات كلية سان إدوارد لتحديد فعالية النموذج .

وأشارت الدراسة الى وجود فائض في التسجيل ونوع التعليم الجامعي للجسم الطلابي وازدياد في الخدمات وتحسين أعمال الإداريين المحدودة بسبب جهود وقدرة رؤساء الجامعات على إصدار القرارات لتنظيم تمويل مؤسسات التعليم العالي .

وقد بحثت الدراسة في القرارات القيادية التي اتخذت من قبل رئيس كلية القديس

إدوارد خلال الفترة من (١٩٩٢-١٩٩٨) في محفظة

وكان من نتائج الدراسة أيضا أنها بينت قدرة مؤسسات التعليم العالي على مواجهة الأزمات المالية في حالة توفر المعلومات المالية للقادة التي تتطلب شجاعة في اتخاذ القرارات لتغيير تنظيم التمويل .

كما أظهرت الدراسة فائضاً مالياً لعدة سنوات ، ونمواً متزايداً في التسجيل ، وفي النوعية الأكاديمية للطلبة ، وكذلك ازدياد في الخدمات المقدمة للطلاب.

#### (١٧) دراسة تشانج ( Chang , 1999 )

بعنوان " الضغط المالي في التعليم العالي " وهي دراسة حالة المعاهد العليا في تايوان (رسالة دكتوراة) . وقد أجريت الدراسة على رؤساء المعاهد العليا في تايوان.

وقد هدفت الدراسة إلى وصف التغيرات التي طرأت على هبوط الدعم الحكومي لتمويل التعليم العالي والأسباب التي أدت إلى ذلك وكيفية مواجهة مؤسسات التعليم العالي أسباب الأزمة المالية في الجامعات التايوانية .

وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن الأزمة المالية انحصرت في سببين :

السبب الخارجي : السبب الاقتصادي والسياسي المحيط الذي أدى إلى عدم قيادة مؤسسات التعليم العالي وضمور عامل التنظيم .

السبب الداخلي : عدم كفاءة عمليات مؤسسات التعليم العالي .

وكان من نتائج الدراسة أيضا أن تأثير أعضاء المجلس التشريعي في (يوان) كان كبيرا في تطوير التعامل مع استراتيجيات تكتيكية لمواجهة الأزمة المالية عن طريق زيادة الاعتماد على الأقساط و تخطيط البرامج التجارية و زيادة حجم الغرف الدراسية وتأجيل صيانة البناء والتجهيزات والمشتريات وإعادة تنظيم الوحدات التعليمية والإدارية والتعاون مع خدمات الأعمال والصناعة وضبط الإنفاق وإلغاء بعض البرامج الجامعية مقابل تقديم برامج جديدة مدرة للدخل .

#### ١٨) دراسة تشانج ( Chang , 1999 )

وهي دراسة مسحية بعنوان " إعادة توزيع نفقات الأبحاث في المعاهد الكورية العليا (تمويل الأبحاث)" قدمت كرسالة دكتوراه لجامعة (ايوا) أجريت على (٦٥) مؤسسة تعليمية عليا في كوريا.

وتهدف الدراسة الى إيجاد العلاقة ما بين معدلات التكاليف غير المباشرة والتي تقلس

بثلاثة أبعاد:

أبعاد معدلات التكاليف غير المباشرة الحقيقية ومعدلات التكاليف غير المباشرة المستردة ، والفجوة ما بين المعدلين مركز ايداع الرسائل الجامعية وقد بينت نتائج الدراسة ما يلي:

١. ان تمويل الأبحاث في المعاهد الكبرى لديها معدلات أقل في التكلفة المباشرة

الحقيقية.

٢. ان تمويل الأبحاث في المؤسسات التعليمية المهتمة بالعلوم الطبيعية لديها معدلات

أقل في التكلفة غير المباشرة .

٣. تحتاج المؤسسات التعليمية المنتجة للأبحاث الى دعم حكومي إضافي في التكلفة

غير المباشرة.

## الفصل الثالث

### إجراءات الدراسة

مقدمة

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة

جميع الحقوق محفوظة  
تصنيف مجتمع الدراسة مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أداة الدراسة

تقنين أداة الدراسة

— صدق الأداة

— ثبات الأداة

إجراءات تطبيق الدراسة

المعالجات الإحصائية

## الفصل الثالث

### إجراءات الدراسة

#### مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لكل من منهج الدراسة ومجتمع الدراسة وأداة البحث وطريقة تقنياتها ، ويتضمن كذلك إجراءات تطبيق الدراسة بالإضافة الى المعالجات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة من أجل استخلاص النتائج وتحليلها.

#### منهج الدراسة:

استخدم الباحث الأسلوب الوصفي المسحي الذي يناسب هذا النوع من الدراسات ، وقد تم تصميم استبانة لتطوير نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي وزعت على أفراد مجتمع الدراسة المؤلف من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني كأداة للبحث وذلك من أجل طرح نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين ، لمواجهة الأزمات المالية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية

#### مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء المجلس التشريعي والبالغ عددهم (٨٨) عضواً حيث يشغل (٢١) عضواً منهم منصب وزير في السلطة الوطنية الفلسطينية يتوزعون حسب المركز الوظيفي .

#### تصنيف مجتمع الدراسة:

تم تصنيف مجتمع الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي حيث بلغ عدد الوزراء في المجلس التشريعي ( ٢١ ) وزيرا ، وبلغ عدد الأعضاء ( ٦٧ ) نائبا .

( ملحق ١ ، صفحة ١٨٤ ) ، ( ملحق ٢ ، صفحة ١٨٥ )

والجدول ( ١ ) يوضح ذلك :

#### الجدول (١)

توزيع مجتمع الدراسة حسب المركز الوظيفي

| الرقم | المركز الوظيفي  | العدد | النسبة المئوية % |
|-------|-----------------|-------|------------------|
| ١     | عضو مجلس تشريعي | ٦٧    | ٧٦,١             |
| ٢     | وزير            | ٢١    | ٢٣,٩             |
|       | المجموع         | ٨٨    | ١٠٠              |

## أداة الدراسة :

### القسم الأول:

يتكون من رسالة توضيحية موجهة من الباحث إلى أفراد مجتمع الدراسة تشمل توضيحاً عن موضوع الدراسة وهدفها وتعليمات حول كيفية الإجابة عليها.

القسم الثاني : ١- يتكون الأول من بيانات شخصية لأفراد مجتمع الدراسة .

٢- ويتألف الثاني من نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين من مصادر غير تقليدية يضم سبع مجالات مكونة من فقرات تتناول مصادر التمويل المختلفة للتعليم العالي مع درجة الإجابة عنها وفق تدرج مقياس ( ليكرت ) التالي :-

(أوافق بشدة = ٥ ، أوافق = ٤ ، محايد = ٣ ، أعارض = ٢ ، أعارض بشدة = ١) .

وقد تم تصميم الاستبانة وبنائها من خلال :

١ ( حصر مصادر تمويل التعليم العالي التي وردت في الأدب التربوي ودراسات كل من : (الشاروك ، ١٩٩٧) و(الخشاب و العناد ، ١٩٩٧) و( مريان وتكريتي ، ١٩٩٧ ) و( شعث ، ١٩٩٧ ) و( الجعفري ، ١٩٩٧ ) و( سالم و قطناني ، ١٩٩٧ ) و( الخطيب ، ١٩٩٧ ) .

٢ ( قام الباحث بإعداد فقرات الاستبانة البالغ عددها ( ١٠١ ) فقرة لجميع مصادر تمويل التعليم العالي و تم صياغتها في سبع مجالات كالتالي :

المجال الأول : مصادر التمويل الحكومية المباشرة وتتألف من ١٤ فقرة .

المجال الثاني : مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة والتي اشتملت على الأبعاد التالية :-

أولاً : بعد البريد يتألف من فقرتين

ثانياً : بعد المحاكم الشرعية والنظامية و الأوقاف وتتألف من ٤ فقرات .

ثالثاً : بعد البلديات ودائرة الطابو وتتألف من ٧ فقرات .

رابعاً : بعد مديريات الترخيص وتتألف من ٣ فقرات .

المجال الثالث: مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي والتي تشمل الأبعاد التالية:-

أولاً : بعد مساهمات الجمعيات الخيرية وتتألف من ٤ فقرات .

ثانياً : بعد البنوك والشركات الكبرى وتتألف من ٦ فقرات .

ثالثاً : بعد الغرف التجارية والنقابات وتتألف من فقرتين .

رابعاً : بعد جمعية خريجي الجامعات الفلسطينية وتتألف من ٤ فقرات .

خامساً : بعد لجنة الزكاة و تتألف من ٣ فقرات

سادساً : بعد الهيئات المحلية وتتألف من فقرتين .

سابعاً : بعد المجالس القروية وتتألف من فقرتين .

المجال الرابع : مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية و تتألف من ٥ فقرات .  
المجال الخامس : مصادر التمويل من القروض و تتألف من فقرتين .  
المجال السادس : مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات و تتألف من ٢٠ فقره .  
المجال السابع : مصادر ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي و تتألف من ٢١ فقره .  
كما استعمل الباحث المقابلة الشخصية والهاتفية كأداه لجمع المعلومات لبعض أفراد مجتمع الدراسة.

### تقنين أداة الدراسة : ( الصدق والثبات )

#### صدق الأداة :

قام الباحث بعرض الإستبانة على لجنة من المحكمين تتألف من (١٣) شخصا من ذوي الاختصاص والخبرة في جامعات النجاح و بيرزيت والقدس للتحقق من صدق الأداة بمجالاتها وأبعاد بعض مجالاتها ، وكذلك بنود فقراتها حيث قام بتوزيع نسخ أولية على هؤلاء المحكمين من أجل إبداء آرائهم حول مصداقية تمويل التعليم العالي والفقرات التي

تعبّر عن كل مصدر وقد سأل الباحث المحكمين مايلي : دنية

( ١ ) هل هناك فقرات غير مرضية في الإستبانة ؟

( ٢ ) هل مصادر تمويل التعليم العالي المقترحة تتناسب مع أهداف الدراسة ؟

( ٣ ) هل تحقق فقرات الإستبانة الهدف المنوي قياسه ؟

( ٤ ) أرجو الغاء أو تعديل الفقرات التي لا تتناسب مع الدراسة أو إعادة صياغة ما يلزم منها .

( ٥ ) ما الإقتراحات والآراء التي تساعد على تحقيق الهدف المنوي قياسه .

تم عرض الإستبانة والتي أحتوت على سبع مجالات تتضمن ( ١٠١ ) فقرة وفي ضوء آراء المحكمين الذين أشارت معظم ردودهم بأن الأداة صالحة لقياس ما أعدت لأجله ، إلا أنه تم اقتراح حذف (٦) فقرات منها وإضافة (٣) فقرات جديدة وتقسيم (٣) فقرات منها الى (٦) فقرات وتعديل (٨) فقرات منها ، وتغيير مجتمع الدراسة من وزير التعليم العالي ورئيس الدائرة المالية فيه ورؤساء ومجالس أمناء جامعات الضفة الغربية العامة ورؤساء الدوائر المالية فيها وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الى أعضاء المجلس التشريعي في فلسطين . فمثلاً تم تقسيم الفقرة (٧) من مجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة الى فقرتين . وتم تقسيم الفقرتين (١٨،٤) من مجال ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي الى ٤ فقرات ، وتم حذف الفقرة (٦) من بعد مصدر التمويل من البلديات ودائرة الطابو لمجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة ، كما تم حذف الفقرة (٢) لمجال مصدر التمويل من

القروض ، وتم حذف الفقرتين (١٥،١٤) من مجال مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي ، وتم حذف الفقرتين (٢١،٣) من مجال ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي ، وتم إضافة (٣) فقرات جديدة لبعد مصدر التمويل من البنوك والشركات الكبرى لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي ، وتم تعديل الفقرات (٧،٦،٤،٢) من بعد مصدر التمويل من البلديات ودائرة الطابو لمجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة ، وتم تعديل الفقرة (٢) من بعد الغرف التجارية والنقابات لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي ، وتم تعديل الفقرة (٢) من بعد مصادر التمويل من الهيئات المحلية لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي ، وتم تعديل الفقرة (١٢) من مجال مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي ، وتم تعديل الفقرة (٥) من مجال ترشيد الإنفاق الجامعي. (الملحق ٣، صفحة ١٨٩). وقد أخذ الباحث بهذه الاقتراحات وأخرج الأداة بصورتها النهائية. (الملحق ٤، صفحة ٢٠١).

#### ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة قام الباحث بمضاباة معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ الفا لتحديد ثبات الأداة على مجالاتها المختلفة في الجدول (٢) يبين ذلك:

مركز أيداع الوثائق (٢) الجامعية  
ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ الفا

| رقم المجال | عدد فقراته | مجال التمويل                                       | نسبة الثبات |
|------------|------------|----------------------------------------------------|-------------|
| ١          | ١٤         | مصادر التمويل ————— ويل الحكومية المباشرة          | ٠,٧٧        |
| ٢          | ١٦         | مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة                | ٠,٩٤        |
| ٣          | ٢٣         | مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي             | ٠,٨٩        |
| ٤          | ٥          | مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية          | ٠,٧٧        |
| ٥          | ٢          | مصادر التمويل ————— ويل من القروض                  | ٠,٨٣        |
| ٦          | ٢٠         | مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات           | ٠,٩٠        |
| ٧          | ٢١         | مصادر التمويل من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي | ٠,٨٧        |
| الكلية     | ١٠١        |                                                    | ٠,٩٥        |

يتضح من الجدول ( ٢ ) أن ثبات الأداة على المجالات المختلفة تتمتع بدلالات ثبات مقبولة تتراوح بين ( ٠,٧٧ — ٠,٩٤ ) ويبرر استخدامها لغايات الدراسة.

كما يتضح أن معامل الثبات الكلي للأداة وصل الى ( ٠,٩٥ ) و هي قيمة عالية تفني بأغراض الدراسة.

### إجراءات تطبيق الدراسة : تمثلت إجراءات تطبيق أداة الدراسة بما يلي :

١ ( الحصول على كتاب من عمادة الدراسات العليا تسمح بتطبيق الاستبانة .(الملحق ١٠، صفحة ٢١٧).

٢ ( الحصول على كتاب من النائب دلال سلامة في محافظة نابلس موجه الى أعضاء المجلس التشريعي لتعبئة الاستبانة في زمن محدد للأهمية. (الملحق ١١، صفحة ٢١٨).

٣ ( حصل الباحث على أرقام الهاتف وأرقام الفاكس (الناسوخ) لجميع أعضاء المجلس التشريعي بسبب ظروف الإغلاق بين المدن الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى المباركة .

٤ ( للتأكد من السرية التامة ، وليطمئن الباحث أفراد المجتمع ، قام بتوزيع مغلفات فارغة مع كل استبانة كتب عليها (الرجاء وضع الاستبانة بعد تعبئتها في المغلف واغلاقه) ، وذلك

للأعضاء الذين تم الوصول اليهم بسهولة فوق محفوظة

أما الأعضاء الذين لم يتم الوصول اليهم بسبب ظروف الإغلاق والحواجز الإسرائيلية التي أقامتها السلطات الإسرائيلية بين المدن الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى ، فقد قام الباحث بإرسال الاستبانات لهم بواسطة الناسوخ (الفاكس) وتم استعادتها بواسطة الناسوخ أيضا حيث أبدى أفراد مجتمع الدراسة كل تعاون مسؤول مع الباحث.

٥ ( تم توزيع الاستبانات بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠١ على جميع أفراد المجتمع والبالغ عددهم

( ٨٨ ) عضوا وتم استعادة ( ٨٤ ) منها خلال ( ٤٥ ) يوما.

٦ ( بعد جمع الاستبانات التي وزعت على أفراد المجتمع تبين أن ( ٤ ) منها لم يصل الى الباحث ، وبذلك يكون مجتمع الدراسة ( ٨٤ ) نائبا من أعضاء المجلس التشريعي.

والجدول ( ٣ ) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة الذين أجابوا على الاستبانة.

### الجدول ( ٣ )

توزيع مجتمع الدراسة الذين أجابوا على الاستبانة حسب متغير المركز الوظيفي

| النسبة المئوية % | عدد أفراد المجتمع | المركز الوظيفي  |
|------------------|-------------------|-----------------|
| ٢٢,٦             | ١٩                | وزير            |
| ٧٧,٤             | ٦٥                | عضو مجلس تشريعي |
| ١٠٠              | ٨٤                | الكلي           |

يلاحظ من الجدول ( ٣ ) أن نسبة أفراد مجتمع الدراسة الذين أجابوا على الإستبانة الى نسبة المجتمع الأصلي بلغت ( ٨٨/٨٤ ) أي بنسبة ٩٥,٥ %.

( ٧ ) بعد استعادة الإستبانة تم إدخال البيانات الخاصة باستجابات أفراد المجتمع إلى الحاسب الآلي لتحليلها واستخراج النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية ( SPSS ) .Statiscal Pachage for Social Sciences

( ٨ ) واجه الباحث صعوبة في تعبئة بعض الإستبانة بسبب ظروف الإغلاق وعدم وجود بعض أفراد المجتمع داخل الوطن خلال فترة توزيع الإستبانة .

### المعالجات الإحصائية :

بسبب قيام الباحث بدراسة المجتمع الكلي للدراسة فقد:

( ١ ) اعتمد الباحث استخراج النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود الإستبانة .

( ٢ ) استخدم الباحث الجداول المتقاطعة بحقوق محفوظة  
ومن أجل تفسير النتائج صمم الباحث والمميزان التالي لتفسير النسب المئوية  
واعتقاد النموذج المقترح للتمويل في الرسائل الجامعية

٨٠% ————— ٩٩,٩٩% درجة قبول عالية جدا

٦٠% ————— ٧٩,٩٩% درجة قبول عالية

٤٠% ————— ٥٩,٩٩% درجة قبول متوسطة

٢٠% ————— ٣٩,٩٩% درجة قبول متدنية

أقل من ٢٠% درجة قبول متدنية جدا

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

مقدمة

فحص أسئلة الدراسة  
جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ابداع الرسائل الجامعية  
النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

#### مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم الوصول إليها ، وكذلك تحليلها باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بطرح نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين ذي مجالات لمصادر تمويلية لها مؤشرات دالة عليها من خلال التعرف على مصادر التمويل التي وافق عليها أعضاء المجلس التشريعي والتي يتضمنها النموذج المقترح وفقاً للمقياس الذي استعمله الباحث.

#### و سيتم عرض النتائج و تحليلها كما يلي:

- ١ ( الإجابة على أسئلة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لأبعاد و مجالات تمويل التعليم العالي لأداة الدراسة.
- ٢ ( تم اعتبار درجة الإستجابة على مجالات وأبعاد وفقرات مصادر التمويل عالية جداً اذا كان متوسطها الحسابي أكبر أو تساوي (٤) درجات. كما اعتبرت درجة الإستجابة عالية اذا كان متوسطها الحسابي أكبر أو تساوي (٣) درجات وأقل من (٤) درجات، بينما اعتبرت درجة الإستجابة متوسطة اذا كان متوسطها الحسابي أكبر أو تساوي (٢) درجة وأقل من (٣) درجات، كما اعتبرت درجة الإستجابة متدنية اذا كان متوسطها الحسابي أكبر أو تساوي (١) درجة وأقل من (٢) درجة ، بينما اعتبرت درجة الإستجابة متدنية جداً اذا كان متوسطها الحسابي أقل من (١) درجة .

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

ما مدى موافقة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على مصادر تمويل التعليم العالي في فلسطين التي يتضمنها النموذج المقترح؟

الجدول ( ٤ )

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي

لمجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة

| الرقم | الفقرة                                                                                      | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|---------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | تقوم الدولة بدفع جميع نفقات التعليم العالي.                                                 | ٢,٥             | ٥٠               | متوسطة           |
| ٢     | تقوم الدولة بتغطية العجز المالي للجامعات.                                                   | ٣,٩٨            | ٧٩,٦             | عالية            |
| ٣     | استقطاع موازنة مخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة السنوية.                             | ٤,٢             | ٨٤               | عالية جدا        |
| ٤     | توزيع الموازنة المخصصة حسب الكليات الموجودة في الجامعة.                                     | ٣,٦٣            | ٧٢,٦             | عالية            |
| ٥     | توزيع الموازنة المخصصة للتعليم العالي حسب مبدأ التنافس بين الجامعات.                        | ٣,٥٠            | ٧٠               | عالية            |
| ٦     | توزيع الموازنة المخصصة حسب عدد الطلبة.                                                      | ٣,٥٢            | ٧٠,٤             | عالية            |
| ٧     | تقدم الدولة مساعدات مالية للجامعات لأغراض محددة مرتبطة بتطوير القوى البشرية.                | ٣,٩٩            | ٧٩,٨             | عالية            |
| ٨     | تقدم الدولة مساعدات مالية للجامعات لأغراض محددة مرتبطة بالبحث العلمي.                       | ٤,١٠            | ٨٢               | عالية جدا        |
| ٩     | استقطاع نسبة معينة من رواتب موظفي الدولة كضريبة تعليم عال .                                 | ٢,٨٨            | ٥٧,٦             | متوسطة           |
| ١٠    | فرض رسوم على أرباح الشركات بنسبة معينة لتمويل التعليم العالي تكون معفاة من الضرائب.         | ٣,٦٩            | ٧٣,٨             | عالية            |
| ١١    | فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة بنسبة معينة من قيمتها الأساسية لتمويل التعليم العالي. | ٣,٣٩            | ٦٧,٨             | عالية            |

| تابع الجدول (٤) |                                                                                       |      |            |
|-----------------|---------------------------------------------------------------------------------------|------|------------|
| ١٢              | تقوم الدولة بإعفاءات ضريبية لمواطنيها الذين يتبرعون للجامعات غير الربحية.             | ٣,٨٧ | ٧٧,٤ عالية |
| ١٣              | تحويل الضريبة المفروضة على السجائر لتمويل التعليم العالي.                             | ٣,٥٠ | ٧٠ عالية   |
| ١٤              | استقطاع نسبة معينة من قيمة رسوم المسافرين على المعابر الحدودية لتمويل التعليم العالي. | ٣,٥٤ | ٧٠,٨ عالية |
| الكل            |                                                                                       | ٣,٥٩ | ٧١,٨ عالية |

يتضح من الجدول ( ٤ ) أن درجة قبول الفقرتين ( ٣ ، ٨ ) لمجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة للتعليم العالي كانت عالية جداً حيث بلغت النسب المئوية للاستجابة عليهما ( ٨٤% ) ، ( ٨٢% ) على الترتيب ، بينما كانت درجة قبول الفقرات ( ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ) عالية حيث تراوحت النسب المئوية للاستجابة عليها بين ( ٧٠% - ٧٩,٨% ) ، في حين كانت درجة قبول الفقرات ( ٩ ، ١ ) متوسطة ، حيث بلغت النسب المئوية للاستجابة عليهما ( ٥٠% ) ، ( ٥٧% ) على التوالي.

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة للتعليم العالي فقد كانت عالية، حيث بلغت النسبة المئوية للاستجابة الكلية عليها ( ٧١,٨ % ).

#### الجدول ( ٥ )

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي  
لمجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة

أولاً: بعد البريد

| الرقم | الفقرة                                                                  | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|-------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | فرض قيمة طابع بريدي ثانٍ على الرسائل المسجلة لتمويل التعليم العالي.     | ٣,٤٦            | ٦٩,٢             | عالية            |
| ٢     | فرض رسوم بنسبة معينة على الطرود الواردة والمرسلة لتمويل التعليم العالي. | ٣,٣٢            | ٦٦,٤             | عالية            |
| الكل  |                                                                         | ٣,٣٩            | ٦٧,٨             | عالية            |

تابع الجدول (٥)

ثانياً : بعد المحاكم الشرعية و النظامية و الأوقاف

| الرقم | الفقرة                                                                                    | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | تخصيص نسبة معينة من رسوم المعاملات لتمويل التعليم العالي.                                 | ٣,٣٠            | ٦٦               | عالية            |
| ٢     | فرض نسبة معينة من رسوم معاملات الزواج والطلاق لتمويل التعليم العالي.                      | ٣,٢٤            | ٦٤,٨             | عالية            |
| ٣     | تخصيص جزء من دخل و زارة الأوقاف للجامعات غير الربحية سنوياً.                              | ٣,٦٣            | ٧٢,٦             | عالية            |
| ٤     | تشجيع و زارة الأوقاف للأهالي بوقف محفوزة من ممتلكاتهم وأراضيهم كوقف مفتاح للجامعات و دنية | ٤,٠٧            | ٨١,٤             | عالية جدا        |
| الكل  | مركز ايداع الرسائل الخيرية                                                                | ٣,٥٦            | ٧١,٢             | عالية            |

ثالثاً: بعد البلديات و دائرة الطابو

| الرقم | الفقرة                                                                                        | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | فرض رسوم بنسبة معينة على فواتير الكهرباء والمياه لتمويل التعليم العالي.                       | ٣,١٥            | ٦٣               | عالية            |
| ٢     | فرض رسوم اضافية بنسبة معينة من رسوم رخص البناء لتمويل التعليم العالي.                         | ٣,٢٥            | ٦٥               | عالية            |
| ٣     | فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على معاملات تسجيل الأراضي وبيعها و اقرارها لتمويل التعليم العالي  | ٣,٣٥            | ٦٧               | عالية            |
| ٤     | استقطاع نسبة معينة من قيمة الأراضي المباعة عند تسجيلها في دائرة الطابو لغايات التعليم العالي. | ٣,٤٥            | ٦٩               | عالية            |

| الرقم    | الفقرة                                                               | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|----------|----------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ٥        | فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على ذبح المواشي لتمويل التعليم العالي.   | ٢,٩٤            | ٥٨,٨             | متوسطة           |
| ٦        | تقديم الاثاث والأجهزة اللازمة للجامعات الفلسطينية من ريع ما سبق.     | ٣,٣٨            | ٦٧,٦             | عالية            |
| ٧        | توزيع الأموال على الجامعات الفلسطينية من ريع ما سبق حسب معايير خاصة. | ٣,٦٤            | ٧٢,٨             | عالية            |
| الإجمالي |                                                                      | ٣,٣١            | ٦٦,٢             | عالية            |

#### رابعاً: بعد مديريات الترخيص

|          |                                                                          |      |      |       |
|----------|--------------------------------------------------------------------------|------|------|-------|
| ١        | فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على بيع السيارات لتمويل التعليم العالي ودنية | ٣,٣٢ | ٦٦,٤ | عالية |
| ٢        | فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على بيع السيارات لتمويل التعليم العالي.      | ٣,١٨ | ٦٣,٦ | عالية |
| ٣        | فرض رسوم اضافية على رخص السيارات ورخص السياقة لتمويل التعليم العالي .    | ٣,٢٤ | ٦٤,٨ | عالية |
| الإجمالي |                                                                          | ٣,٢٥ | ٦٥   | عالية |

يتضح من الجدول (٥) ما يلي :

أولاً: بعد البريد:

ان درجة قبول الفقرات ( ٢,١ ) في بعد البريد لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الحكومية غير المباشرة كانت متوسطة حيث بلغت النسب المئوية للاستجابة عليهما (٦٩,٢%)، (٦٦,٤%) على الترتيب.

أما الدرجة الكلية لهذا البعد فقد كانت عالية ، حيث وصلت ( ٣,٣٩ ) درجة وبلغت النسبة المئوية للاستجابة الكلية عليه ( ٦٧,٨ % ) .

ثانياً: بعد المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف

ان درجة قبول الفقرة (٤) في بعد المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الحكومية غير المباشرة كانت عالية جداً ، حيث بلغت النسبة

المئوية للاستجابة عليها (٨١,٤%) بينما كانت درجة قبول الفقرات (٣,٢,١) عالية ، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها ما بين (٦٤,٨% - ٧٢,٦%) .

اما الدرجة الكلية لهذا البعد كانت عالية ، حيث وصلت الى ( ٣,٥٦ ) و بلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليها ( ٧١,٢ % ) .

ثالثا: بعد البلديات ودائرة الطابو

ان درجة قبول الفقرات (٧,٦,٤,٣,٢,١) لبعد البلديات ودائرة الطابو لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الحكومية غير المباشرة كانت عالية ، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (٦٣% - ٧٢,٨%) ، بينما كانت درجة قبول الفقرة (٥) متوسطة ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة عليها (٥٨,٨%) .

أما الدرجة الكلية لهذا البعد فكانت عالية ، حيث وصلت الى ( ٣,٣١ ) درجة ، وبلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليها ( ٦٦,٢ % ) .

رابعا: بعد مديريات الترخيص الحقوق محفوظة  
ان درجة قبول الفقرات (٣,٢,١) في بعد مديريات الترخيص لمجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة كانت عالية ، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابات عليها بين (٦٣,٦% - ٦٦,٤%) .

وقد كانت الدرجة الكلية لهذا البعد عالية ، حيث وصلت الى ( ٣,٢٥ ) وبلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليها ( ٦٥ % ) .

#### الجدول (٦)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي

لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي

| أولا: بعد مساهمات الجمعيات الخيرية |                                                                                           |                 |                  |                  |
|------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| الرقم                              | الفقرة                                                                                    | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
| ١                                  | تقديم الأرض لبناء وحدات تعليمية تابعة للجامعات حسب الحاجة                                 | ٣,٩٣            | ٧٨,٦             | عالية            |
| ٢                                  | تقديم الدعم المالي المناسب للجامعات والمرتبطة بتخفيف الأقساط عن بعض طلبة التعليم العالي . | ٤,١٤            | ٨٢,٨             | عالية جدا        |

تابع الجدول (٦)

| الرقم                              | الفقرة                                                                                                                          | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ٣                                  | تقديم التبرعات العينية (الكتب واللوازم الخاصة) لبعض طلبة التعليم العالي وفق معايير خاصة .                                       | ٤,٠١            | ٨٠,٢             | عالية جدا        |
| ٤                                  | إنشاء يانصيب خيري يكون ريعه لدعم الجامعات .                                                                                     | ٣,٧١            | ٧٤,٢             | عالية            |
| الكا                               | ي                                                                                                                               | ٣,٩٥            | ٧٩,٠             | عالية            |
| ثانياً: بعد البنوك والشركات الكبرى |                                                                                                                                 |                 |                  |                  |
| ١                                  | تجهيز جزء من لوازم المختبرات والمشاغل والملاعب ومكتبات التعليم العالي بحديث تعفى التكاليف من ضريبة الدخل لتمويل التعليم العالي. | ٤,٠٢            | ٨٠,٤             | عالية جدا        |
| ٢                                  | استحداث صندوق الطالب الجامعي للفقر والمغفلة من الضرائب ويكون رايعة ملين نسبية الاجتماعية الشركات والبنوك.                       | ٤,١٧            | ٨٣,٤             | عالية جدا        |
| ٣                                  | تخصيص جزء من أرباح الشركات الصناعية الكبرى والبنوك للإنفاق على البحث العلمي لمعلمي التعليم العالي وطلبتة.                       | ٤,١٧            | ٨٣,٤             | عالية جدا        |
| ٤                                  | فرض رسوم بنسبة معينة على فاتورة الهاتف لتمويل التعليم العالي .                                                                  | ٣,٤٨            | ٦٩,٦             | عالية            |
| ٥                                  | فرض مبلغ مقطوع على كل هاتف يتم تأسيسه لتمويل التعليم العالي .                                                                   | ٣,٣٢            | ٦٦,٤             | عالية            |
| ٦                                  | تحويل رسم الاشتراك الدوري لفاتورة الهاتف مع ضريبيتها المضافة لصندوق التعليم العالي.                                             | ٣,٤٤            | ٦٨,٨             | عالية            |
| الكا                               | ي                                                                                                                               | ٣,٧٧            | ٧٥,٤             | عالية            |

تابع الجدول (٦)

ثالثا : بعد الغرف التجارية والنقابات

| الرقم | الفقرة                                                                         | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|--------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | استقطاع نسبة معينة من إيراداتها الإجمالية لتمويل التعليم العالي .              | ٣,٦٢            | ٧٢,٤             | عالية            |
| ٢     | فرض رسوم إضافية بنسبة معينة على معاملات الغرف التجارية لتمويل التعليم العالي . | ٣,٥٨            | ٧١,٦             | عالية            |
| الكل  | جميع الحقوق محفوظة                                                             | ٣,٦٠            | ٧٢,٠             | عالية            |

رابعا : بعد جمعيات خريجي الجامعات الفلسطينية ودرنية

| الرقم | الفقرة                                      | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|---------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | تقديم خدمات عينية وتجهيزات معملية .         | ٣,٩٥            | ٧٩,٠             | عالية            |
| ٢     | تمويل شراء كتب ودوريات .                    | ٤,٠٢            | ٨٠,٤             | عالية جدا        |
| ٣     | دفع نفقات الاشتراك في مراكز وبنوك المعلومات | ٤,٠٦            | ٨١,٢             | عالية جدا        |
| ٤     | رصد صندوق خاص لكتاب الطالب الجامعي الفقير   | ٤,٠٧            | ٨١,٤             | عالية جدا        |
| الكل  | ي                                           | ٤,٠٣            | ٨٠,٦             | عالية جدا        |

خامسا : بعد لجان الزكاة

| الرقم | الفقرة                                                                       | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | تقديم منح لطلبة التعليم العالي ذوي الحالات الاجتماعية والاقتصادية المناسبة . | ٤,١٩            | ٨٣,٨             | عالية جدا        |

| تابع الجدول (٦)             |                                                                                                      |                 |                  |                  |
|-----------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| الرقم                       | الفقرة                                                                                               | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
| ٢                           | تقديم قروض مستردة بدون فائدة لطلبة التعليم العالي بعد فترة زمنية من التخرج .                         | ٤,٢٤            | ٨٤,٨             | عالية جدا        |
| ٣                           | رصد صندوق خاص لكتاب الطالب الجامعي الفقير .                                                          | ٤,٢١            | ٨٤,٢             | عالية جدا        |
| الكل                        |                                                                                                      | ٤,٢١            | ٨٤,٢             | عالية جدا        |
| سادسا : بعد الهيئات المحلية |                                                                                                      |                 |                  |                  |
| ١                           | تشجيع الأهالي تقديم التبرعات والمنح المالية لطلبة التعليم العالي والجامعات ، تكون معفاة من الضرائب . | ٤,٢٥            | ٨٥,٠             | عالية جدا        |
| ٢                           | تشجيع تقديم التبرعات المالية من أجل إنشاء وإثبات وكتب للجامعات الفلسطينية معفاة من الضرائب الجامعية  | ٤,٢٠            | ٨٤,٠             | عالية جدا        |
| الكل                        |                                                                                                      | ٤,٢٣            | ٨٤,٦             | عالية جدا        |
| سابعا : بعد المجالس القروية |                                                                                                      |                 |                  |                  |
| الرقم                       | الفقرة                                                                                               | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
| ١                           | تقديم أراض لبناء وحدات تعليمية تدريبية تابعة للجامعات في القرى المجاورة للجامعة .                    | ٤,٣١            | ٨٦,٢             | عالية جدا        |
| ٢                           | تجهيز الوحدات التعليمية التابعة لتلك الجامعات في القرى تكون معفاة من الضرائب .                       | ٤,١٤            | ٨٢,٨             | عالية جدا        |
| الكل                        |                                                                                                      | ٤,٢٣            | ٨٤,٦             | عالية جدا        |

يتضح من الجدول ( ٦ ) ما يلي :

أولاً: بعد مساهمات الجمعيات الخيرية

كانت درجة قبول الفقرتين ( ٣,٢ ) في بعد مساهمات الجمعيات الخيرية لمجال مصادر تمويل التعليم العالي من المجتمع المحلي عالية جداً ، حيث بلغت النسب المئوية للاستجابات

عليهما ( ٨٢,٨ % ) ، ( ٨٠,٢ % ) على الترتيب . بينما كانت درجة قبول الفقرات ( ٤,١ ) عالية ، حيث بلغت النسب المئوية للاستجابات عليهما ( ٧٨,٦ % ) ، ( ٧٤,٢ % ) على التوالي أما الدرجة الكلية لهذا البعد فكانت عالية ، حيث بلغت ( ٣,٩٥ ) درجة في حين وصلت النسبة المئوية للاستجابة الكلية عليها ( ٧٩,٠ % ) .

#### ثانياً :بعد البنوك والشركات الكبرى

كانت درجة قبول الفقرات ( ٣,٢,١ ) في بعد البنوك و الشركات الكبرى لمجال مصادر تمويل التعليم العالي من المجتمع المحلي عالية جداً ، حيث تراوحت النسب المئوية للاستجابات عليها بين ( ٨٠,٤ % — ٨٣,٤ % ) بينما كانت درجة قبول الفقرات ( ٦,٥,٤ ) عالية ، حيث تراوحت النسب المئوية للاستجابات عليها بين ( ٦٦,٤ % — ٦٩,٦ % ) . وقد كانت الدرجة الكلية لهذا البعد عالية ، حيث وصلت الى ( ٣,٧٧ ) درجة في حين بلغت النسبة المئوية للاستجابة الكلية عليها ( ٧٥,٤ % ) .

#### ثالثاً: بعد الغرف التجارية والنقابات لمحفوظة

كانت درجة قبول الفقرتين ( ٢,١ ) في بعد الغرف التجارية والنقابات لمصادر تمويل التعليم العالي من المجتمع المحلي عالية ، حيث بلغت النسب المئوية للاستجابات عليهما ( ٧٢,٤ % ) ، ( ٧١,٦ % ) على التوالي . أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لهذا البعد فكانت عالية أيضاً ، حيث وصلت الى ( ٣,٦٠ ) درجة في حين بلغت النسبة المئوية للاستجابة الكلية عليها ( ٧٢,٠ % ) .

#### رابعاً: بعد جمعيات خريجي الجامعات الفلسطينية

كانت درجة قبول الفقرات ( ٤,٣,٢ ) في بعد جمعيات خريجي الجامعات الفلسطينية لمجال مصادر تمويل التعليم العالي من المجتمع المحلي عالية جداً ، حيث تراوحت النسب المئوية للاستجابات عليها بين ( ٨٠,٤ % — ٨١,٤ % ) بينما كانت درجة قبول الفقرة ( ١ ) عالية حيث بلغت النسبة المئوية للاستجابة عليها ( ٧٩ % ) . أما الدرجة الكلية لهذا البعد فقد كانت عالية جداً ، حيث وصلت الى ( ٤,٠٣ ) درجة في حين كانت النسبة المئوية للاستجابة الكلية عليها ( ٨٠,٦ % ) .

#### خامساً : بعد لجان الزكاة

كانت درجة قبول الفقرات ( ٣,٢,١ ) في بعد لجان الزكاة لمجال تمويل التعليم العالي من المجتمع المحلي عالية جداً ، حيث تراوحت النسب المئوية للاستجابات عليها بين ( ٨٣,٨ % — ٨٤,٨ % ) .

كما كانت أيضا الدرجة الكلية لهذا البعد عالية جدا ، حيث بلغت ( ٤,٢١ ) في حين وصلت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليها ( ٨٤,٢ % ) .

سادساً : بعد الهيئات المحلية

كانت درجة قبول الفقرتين ( ٢,١ ) في بعد الهيئات المحلية لمجال مصادر تمويل التعليم العالي من المجتمع المحلي عالية جدا، حيث بلغت النسب المئوية للاستجابات عليهما ( ٨٥ % ) ، ( ٨٤ % ) على الترتيب .

أما الدرجة الكلية لهذا البعد فقد كانت عالية جدا ، حيث وصلت الى ( ٤,٢٣ ) درجة، وبلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليها ( ٨٤,٦ % ) .

سابعاً : بعد المجالس القروية

كانت درجة قبول الفقرتين ( ٢,١ ) في بعد المجالس القروية لمجال مصادر تمويل التعليم العالي من المجتمع المحلي عالية جدا، حيث بلغت النسب المئوية للاستجابات عليهما ( ٨٦,٢ % ) ، ( ٨٢,٨ % ) على الترتيب الأردني

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لهذا البعد فقد كانت عالية جدا ، حيث بلغت ( ٤,٢٣ ) درجة ، في حين كانت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليها ( ٨٤,٦ % ) .

## الجدول (٧)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي  
لمجال مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية

| الرقم | الفقرة                                                                 | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | استيفاء كامل القسط الجامعي من الطلبة.                                  | ٣,٥٨            | ٧١,٦             | عالية            |
| ٢     | استيفاء القسط الجامعي من الطلبة حسب أوضاعهم الاقتصادية                 | ٤,١٥            | ٨٣,٠             | عالية جدا        |
| ٣     | اعفاء الطالب الجامعي المتفوق من القسط الجامعي طيلة فترة تفوقه الجامعي. | ٤,٤٠            | ٨٨,٠             | عالية جدا        |

| تابع الجدول (٧) |                                                                                                                     |                 |                  |                  |
|-----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| الرقم           | الفقرة                                                                                                              | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
| ٤               | تقدم الدولة منحاً مالية للطلبة الفقراء بناءً على مسح اجتماعي من صندوق خاص لدعم التعليم العالي.                      | ٤,٣٠            | ٨٦,٠             | عالية جداً       |
| ٥               | تقدم الدولة لطلبة التعليم العالي قروضاً مستردة بعد فترة زمنية من التخرج من صندوق خاص لذلك بعد رفع الأقساط الجامعية. | ٤,٢٣            | ٨٤,٦             | عالية جداً       |
| الكل            |                                                                                                                     | ٤,١٣            | ٨٢,٦             | عالية جداً       |

يتضح من الجدول (٧) أن درجة قبول الفقرات (٥،٤،٣،٢) لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني من الأقساط والرسوم الجامعية عالية جداً ، حيث تراوحت النسب المئوية للاستجابات عليها بين (٨٣% - ٨٨%) بينما كانت درجة قبول الفقرة ( ١ ) عالية ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة عليها ( ٧١,٦% ).

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لهذا المجال فقد كانت عالية جداً ، حيث وصلت الى (٤,١٣) درجة في حين بلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليها ( ٨٢,٦ % ).

#### الجدول (٨)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي  
لمجال مصادر التمويل من القروض

| الرقم | الفقرة                                              | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|-----------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | استخدام القروض لدعم النفقات المتكررة للجامعات.      | ٣,٠٢            | ٦٠,٤             | عالية            |
| ٢     | استخدام القروض لتمويل المشاريع الرأسمالية للجامعات. | ٣,٦٠            | ٧٢,٠             | عالية            |
| الكل  |                                                     | ٣,٣١            | ٦٦,٢             | عالية            |

يتضح من الجدول (٨) أن درجة قبول الفقرتين (٢،١) لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني كانت عالية ، حيث بلغت النسب المئوية للاستجابات عليهما (٦٠,٤%) ، (٧٢%) على الترتيب.

كما يتبين أيضا أن الدرجة الكلية لهذا المجال كانت عالية ، حيث بلغت (٣,٣١) في حين بلغت النسبة المئوية للاستجابة الكلية عليها (٦٦,٢ %).

### الجدول ( ٩ )

المتوسطات الحسابية و النسب المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي  
لمجال مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات

| الرقم | الفقرة                                                                                                   | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | جميع الحقوق محفوظة                                                                                       | ٤,١٩            | ٨٣,٨             | عالية جدا        |
| ٢     | جعل الجامعات مراكز إنتاج منتطورة لأورشنها وأراضيها وقاعاتها أيداع الرسائل الجامعية                       | ٤,١٢            | ٨٢,٤             | عالية جدا        |
| ٣     | استغلال مراكز الجامعات لتقديم خدمات استشارية لمشكلات مؤسسات المجتمع المحلي مقابل مردود مالي مناسب.       | ٤,١٠            | ٨٢,٠             | عالية جدا        |
| ٤     | استغلال مرافق الجامعة المتنوعة في غير أوقات دوامها تعود بمردود مالي مناسب عليها.                         | ٤,١٩            | ٨٣,٨             | عالية جدا        |
| ٥     | تشجيع البحوث المرتبطة بمشكلات الشركات والمصانع والبنوك وتقديم الاستشارة العلمية وفقاً لنتائج تلك البحوث. | ٤,٢١            | ٨٤,٢             | عالية جدا        |
| ٦     | إبرام العقود مع مؤسسات حكومية أو مع القطاع التجاري الخاص لأغراض البحوث والاستشارات.                      | ٤,١٤            | ٨٢,٨             | عالية جدا        |
| ٧     | إجراء بحوث متميزة تؤدي الى بيع الحقوق المسجلة.                                                           | ٤,٢٣            | ٨٤,٦             | عالية جدا        |

تابع الجدول (٩)

| الرقم | الفقرة                                                                                                           | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ٨     | بيع منتجات الجامعة الخاصة من سلع وخدمات واستخدام عائداتها في عمليات الصيانة.                                     | ٤,١١            | ٨٢,٢             | عالية جدا        |
| ٩     | تأسيس مؤسسات وكليات لخدمة قطاعات الجامعة والمجتمع.                                                               | ٤,١٠            | ٨٢,٠             | عالية جدا        |
| ١٠    | تضمين بعض مرافق الجامعة بمردود مالي جيد.                                                                         | ٣,٩٩            | ٧٩,٨             | عالية            |
| ١١    | استغلال قاعات الجامعة لمؤتمرات علمية وندوات وحلقات دراسية مقابل مردود مالي مناسب.                                | ٤,٠٦            | ٨١,٢             | عالية جدا        |
| ١٢    | ربط بعض المؤسسات المجتمعية بالتقنيات التربوية الحديثة لتعليم وتدريب العاملين في الجامعة مقابل مردود مالي مناسب . | ٤,٢٩            | ٨٥,٨             | عالية جدا        |
| ١٣    | توفير الخدمات الإعلامية الجامعية .                                                                               | ٤,١١            | ٨٢,٢             | عالية جدا        |
| ١٤    | شراء وسائل مواصلات خاصة بالجامعات تقوم بتسييرها من مركز المدينة وبالعكس .                                        | ٣,٨٠            | ٧٦,٠             | عالية            |
| ١٥    | الاستفادة من ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة من خلال :                                                        |                 |                  |                  |
|       | أ - ربط مبالغ لها بفوائد معقولة لأجل معين.                                                                       | ٣,٧٠            | ٧٤,٠             | عالية            |
|       | ب - بناء الأسواق التجارية وتأجيرها.                                                                              | ٣,٧٠            | ٧٤,٠             | عالية            |
|       | ج - انشاء مدارس نموذجية.                                                                                         | ٣,٨٧            | ٧٧,٤             | عالية            |
|       | د - انشاء مزارع منتجة للجامعة.                                                                                   | ٣,٨٩            | ٧٧,٨             | عالية            |
|       | هـ - افتتاح كليات مجتمعة تابعة للكليات الرئيسية بحيث يتم قبول الطلبة في الجامعات على أساس قبولهم في تلك الكليات  | ٣,٧٦            | ٧٥,٢             | عالية            |
|       | و - بناء مساكن للطلبة وتأجيرها.                                                                                  | ٤,٠٢            | ٨٠,٤             | عالية جدا        |
|       | الكل                                                                                                             | ٣,٦٥            | ٧٣,٠             | عالية            |

يتضح من الجدول (٩) أن درجة قبول الفقراء (١،٢،٣،٤،٥،٦،٧،٨،٩،١٠،١١،١٢،١٣،١٥) لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني من الإنتاج الذاتي للجامعات كانت عالية جداً ، حيث تراوحت النسب المئوية للاستجابات عليها بين (٨٠،٤% — ٨٥،٨%) . بينما كانت درجة قبول الفقرات (١٠،١٤،١٥،١٥أ،١٥ب،١٥ج،١٥د،١٥هـ) عالية ، حيث تراوحت النسب المئوية للاستجابات عليها بين (٧٤% — ٧٩،٨%).

الجدول (١٠)

| الرقم | الفئة                                                                                    | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١     | استغلال الأبنية الجامعية بالشكل الأمثل عن طريق                                           | ٣,٧٧            | ٧٥,٤             | عالية            |
| ٢     | الإستفادة من طاقة أساتذة الجامعات بالشكل الأفضل.                                         | ٤,٢٤            | ٨٤,٨             | عالية جداً       |
| ٣     | تخفيض تكاليف الأبنية الجامعية مع تحسين شروطها عن طريق اختيار المكان ذي السعر المنخفض.    | ٤,١٣            | ٨٢,٦             | عالية جداً       |
| ٤     | توفير الشروط الهندسية والتربوية للأبنية الجامعية.                                        | ٤,٢٩            | ٨٥,٨             | عالية جداً       |
| ٥     | إطالة مدة السنة الدراسية الجامعية.                                                       | ٣,٧١            | ٧٤,٢             | عالية            |
| ٦     | تكثيف الجهود للحد من الفاقد بصوره المختلفة.                                              | ٤,١١            | ٨٢,٢             | عالية جداً       |
| ٧     | الإهتمام بربط خطط التعليم الجامعي كماً وكيفاً بخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.       | ٤,٥١            | ٩٠,٢             | عالية جداً       |
| ٨     | الدمج والتكامل بين الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة.                               | ٤,٢٧            | ٨٥,٤             | عالية جداً       |
| ٩     | إجراء تعديلات جذرية في وظائف التعليم العالي بحيث تصيف الوظائف الجديدة مصادر تمويل جديدة. | ٣,٩٢            | ٧٨,٤             | عالية            |

تابع الجدول (١٠)

| الرقم | الفقرة                                                                                                     | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة |
|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|
| ١٠    | التخلص من الوحدات التعليمية الجامعية غير الفعالة وغير الإقتصادية في نظام التعليم العالي ومؤسساته المختلفة. | ٤,٠             | ٨٠,٠             | عالية جدا        |
| ١١    | تحسين شروط العمل الإداري الجامعي باتباع أساليب إدارية حديثة تضمن فاعلية الكلفة.                            | ٤,٢٥            | ٨٥,٠             | عالية جدا        |
| ١٢    | تحديد عمل محدد لكل موظف يؤديه على الوجه الأكمل.                                                            | ٤,٥٥            | ٩١,٠             | عالية جدا        |
| ١٣    | تحسين أنظمة المعلومات والبيانات الجامعية.                                                                  | ٤,٣٠            | ٨٦,٠             | عالية جدا        |
| ١٤    | تطبيق أساليب أكثر تطوراً في تحليل الكلفة الجامعية بأساليب إدارية حديثة. ايداع الرسائل الجامعية             | ٤,٢٩            | ٨٥,٨             | عالية جدا        |
| ١٥    | اجراء دراسات مقارنة للتكاليف والنفقات الجامعية.                                                            | ٤,٢٤            | ٨٤,٨             | عالية جدا        |
| ١٦    | تطبيق التخطيط الإستراتيجي الجامعي.                                                                         | ٤,٢٤            | ٨٤,٨             | عالية جدا        |
| ١٧    | تخفيض نفقات الإدارة والنفقات العامة للجامعات.                                                              | ٤,٠٨            | ٨١,٦             | عالية جدا        |
| ١٨    | تخفيض تكلفة الموظفين الأكاديميين.                                                                          | ٣,٨٧            | ٧٧,٤             | عالية            |
| ١٩    | تخفيض تكلفة الموظفين غير الأكاديميين.                                                                      | ٣,٩٦            | ٧٩,٢             | عالية            |
| ٢٠    | استخدام التسهيلات والموارد المتوفرة بالشكل الأمثل.                                                         | ٤,٣٢            | ٨٦,٤             | عالية جدا        |
| ٢١    | تحسين الأنظمة المتبعة بالنسبة للحوافز الجامعية.                                                            | ٤,٣٨            | ٨٧,٦             | عالية جدا        |
|       | الكل                                                                                                       | ٣,٧٤            | ٧٤,٨             | عالية            |

يتضح من الجدول (١٠) أن درجة قبول الفقرات (٢١، ٢٠، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٨، ٧، ٦، ٤، ٣، ٢) لمجال مصادر تمويل التعليم العالي من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي كانت عالية جداً ، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابات عليها بين ( ٨٠% — ٩١% ) بينما كانت درجة قبول الفقرات ( ١٩، ١٨، ٩، ٥، ١ ) عالية ، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابات عليها بين ( ٧٤,٢% — ٧٩,٢% ) .

أما الدرجة الكلية لهذا المجال فقد كانت عالية ، حيث بلغت ( ٣,٧٤ ) درجة ، في حين وصلت النسبة المئوية للإستجابة عليها ( ٧٤,٨ % ) .

### الجدول (١١)

المتوسطات الحسابية و النسب المئوية لأستجابات أعضاء المجلس التشريعي  
لمجالات مصادر التمويل العالي

| رقم<br>المجال       | المجال                                 | المتوسط<br>الحسابي | النسبة<br>المئوية<br>% | درجة<br>قبول<br>الفقرة | ترتيب<br>المجال |
|---------------------|----------------------------------------|--------------------|------------------------|------------------------|-----------------|
| ١                   | مصادر التمويل الحكومية المباشرة        | ٣,٥٩               | ٧١,٨                   | عالية                  | الخامس          |
| ٢                   | مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة    | ٣,٣٨               | ٦٧,٦                   | عالية                  | السادس          |
| أبعاد المجال الثاني | أولا                                   | ٣,٣٩               | ٦٧,٨                   | عالية                  |                 |
|                     | ثانيا                                  | ٣,٥٦               | ٧١,٢                   | عالية                  |                 |
|                     | ثالثا                                  | ٣,٣١               | ٦٦,٢                   | عالية                  |                 |
|                     | رابعا                                  | ٣,٢٥               | ٦٥,٠                   | عالية                  |                 |
| ٣                   | مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي | ٤,٠٠               | ٨٠,٠                   | عالية<br>جدا           | الثاني          |
| أبعاد المجال الثالث | أولا                                   | ٣,٩٥               | ٧٩,٠                   | عالية                  |                 |
|                     | ثانيا                                  | ٣,٧٧               | ٧٥,٤                   | عالية                  |                 |
|                     | ثالثا                                  | ٣,٦٠               | ٧٢,٠                   | عالية                  |                 |
|                     | رابعا                                  | ٤,٠٣               | ٨٠,٦                   | عالية<br>جدا           |                 |
|                     | خامسا                                  | ٤,٢١               | ٨٤,٢                   | عالية<br>جدا           |                 |
|                     | سادسا                                  | ٤,٢٣               | ٨٤,٦                   | عالية<br>جدا           |                 |
|                     | سابعاً                                 | ٤,٢٣               | ٨٤,٦                   | عالية<br>جدا           |                 |

| تابع الجدول (١١) |                                           |                 |                  |                  |              |
|------------------|-------------------------------------------|-----------------|------------------|------------------|--------------|
| الرقم            | الفئة                                     | المتوسط الحسابي | النسبة المئوية % | درجة قبول الفقرة | ترتيب المجال |
| ٤                | مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية | ٤,١٣            | ٨٢,٦             | عالية جدا        | الأول        |
| ٥                | مصادر التمويل من القروض                   | ٣,٣١            | ٦٦,٢             | عالية            | السابع       |
| ٦                | مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات  | ٣,٦٥            | ٧٣,٠             | عالية            | الرابع       |
| ٧                | ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي         | ٣,٧٤            | ٧٤,٨             | عالية            | الثالث       |
| الكل             |                                           | ٣,٦٩            | ٧٣,٨             | عالية            |              |

يتضح من الجدول (١١) أن درجة قبول المجالات (٣ ، ٤) من مجالات مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني كانت عالية جداً ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابات عليهما (٨٠ % ) ، ( ٨٢,٦ %) على الترتيب ، في حين كانت درجة قبول المجالات (١ ، ٥ ، ٦ ، ٧) عالية ، حيث تراوحت النسبة المئوية للإستجابات عليها بين ( ٦٦,٢ % - ٧٤,٨ %).

أما فيما يتعلق بدرجة الإستجابة الكلية على مجالات مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني فقد كانت عالية ، حيث بلغت ( ٣,٦٩ ) درجة ، في حين بلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليها ( ٧٣,٨ % ) .

كما يتضح من الجدول ( ١١ ) أن أعلى استجابة لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لمجالات مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني كانت على الترتيب لصالح :

أ ( مجال مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليه ( ٨٢,٦ %).

ب) مجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليه ( ٨٠,٠ % ) .

كما كانت أعلى استجابة في أبعاده لصالح بعدي مصادر التمويل من الهيئات المحلية والمجالس القروية ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة عليهما ( ٨٤,٦ % ) بالتساوي.

جـ) مجال مصادر التمويل من خلال ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليه ( ٧٤,٨ %).

د ) مجال مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليه ( ٧٣,٠ %).

هـ ) مجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليه ( ٧١,٨ %).

و ) مجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليه ( ٦٧,٦ %).

وكانت أعلى استجابة في أبعاده لصالح بعد مصادر التمويل من المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف ، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة عليه ( ٧١,٢ %).

ز ) مجال مصادر التمويل من القروض، حيث بلغت النسبة المئوية للإستجابة الكلية عليه ( ٦٦,٢ %).

### ثانياً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني محفوظة

هل يوجد اختلاف في تصور أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني للنموذج المقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين. يعزى المتغير المركز الوظيفي ؟

الجدول ( ١٢ )

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي

تبعاً لمتغير المركز الوظيفي

لمجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة

| الرقم | الفئة                                                           | عضو             |                   | وزير            |                   |
|-------|-----------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|       |                                                                 | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ١     | تقوم الدولة بدفع جميع نفقات التعليم العالي.                     | ٢,٧٤            | ١,١٣              | ١,٦٢            | ٠,٨١              |
| ٢     | تقوم الدولة بتغطية العجز المالي للجامعات.                       | ٤,٠٣            | ٠,٧٨              | ٣,٨١            | ٠,٩٨              |
| ٣     | استقطاع موازنة مخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة السنوية. | ٤,٣٢            | ٠,٥٦              | ٣,٧٦            | ١,٢٥              |

تابع الجدول (١٢)

| الرقم | الفقرة                                                                              | عضو             |                   | وزير            |                   |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|       |                                                                                     | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ٤     | توزيع الموازنة المخصصة حسب الكليات الموجودة في الجامعة.                             | ٣,٧٨            | ٠,٨٣              | ٣,٠٨            | ١,٢١              |
| ٥     | توزيع الموازنة المخصصة للتعليم العالي حسب مبدأ التنافس بين الجامعات.                | ٣,٥٧            | ١,١٠              | ٣,٢٤            | ١,٢٢              |
| ٦     | توزيع الموازنة المخصصة حسب عدد الطلبة بجميع الحقوق محفوظة                           | ٣,٦٥            | ٠,٨٩              | ٣,٠٤            | ١,١٠              |
| ٧     | تقدم الدولة مساعدات مالية للجامعات لأغراض محددة مرتبطة بتطوير القوى البشرية.        | ٣,٩٣            | ١,٠٠              | ٤,٢١            | ٠,٥٨              |
| ٨     | تقدم الدولة مساعدات مالية للجامعات لأغراض محددة مرتبطة بالبحث العلمي.               | ٤,٠٦            | ٠,٩٣              | ٤,٢٥            | ١,٠٠              |
| ٩     | استقطاع نسبة معينة من رواتب موظفي الدولة كضريبة تعليم عال.                          | ٢,٩٤            | ١,٣١              | ٢,٦٦            | ١,١٥              |
| ١٠    | فرض رسوم على أرباح الشركات بنسبة معينة لتمويل التعليم العالي تكون معفاة من الضرائب. | ٣,٧٦            | ٠,٨٨              | ٣,٤٣            | ١,٠٢              |

|      |                                                                                             |      |      |      |      |
|------|---------------------------------------------------------------------------------------------|------|------|------|------|
| ١١   | فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة بنسبة معينة من قيمتها الأساسية لتمويل التعليم العالي. | ٣,٤٦ | ١,٠٣ | ٣,١٣ | ١,٠٩ |
| ١٢   | تقوم الدولة بإعفاءات ضريبية لمواطنيها الذين يتبرعون للجامعات غير الربحية.                   | ٤,٠٠ | ٠,٨٥ | ٣,٣٩ | ١,٢٥ |
| ١٣   | تحويل الضريبة المفروضة على السجائر لتمويل التعليم العالي.                                   | ٣,٧٤ | ١,٠٥ | ٢,٦٢ | ١,١٠ |
| ١٤   | استقطاع نسبة معينة من قيمة رسوم المسافرين على المعابر الحدودية لتمويل التعليم العالي.       | ٣,٧٢ | ٠,٩٠ | ٢,٨٨ | ١,٢٤ |
| الكل |                                                                                             | ٣,٦٩ | ٠,٤٥ | ٣,٢٤ | ٠,٥١ |

يتضح من الجدول (١٢) أن هناك اختلافا في استجابة أفراد المجتمع على استبانة تطوير نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين لجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة تبعا لمتغير الوظيفة.

فقد كانت درجة الإستجابة على فقرات مجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني الحكومية المباشرة أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الفلسطينية في الفقرات (١٤,١٣,١٢,١١,١٠,٩,٦,٥,٤,٣,٢,١)، حيث بلغت المتوسطات الحسابية للإستجابة عليها على التوالي (٢,٧٤ و ٤,٠٣ و ٤,٣٢ و ٣,٧٨ و ٣,٥٧ و ٣,٦٥ و ٢,٩٤ و ٣,٧٦ و ٣,٤٦ و ٤,٠٠ و ٣,٧٤ و ٣,٧٢).

بينما كانت درجة الإستجابة على هذا المجال أفضل عند وزراء السلطة الوطنية في الفقرات (٨,٧) منها عند أعضاء المجلس التشريعي، حيث بلغت المتوسطات الحسابية للإستجابة عليها (٤,٢١ و ٤,٢٥) على التوالي.

وقد كانت أعلى استجابة لصالح أعضاء المجلس التشريعي في الفقرة (٣) بدرجة (٤,٣٢)، في حين كانت أعلى استجابة لصالح الوزراء في السلطة الوطنية للفقرة (٨) بدرجة (٤,٢٥). أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني الحكومية المباشرة، فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند

الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي (٣,٦٩) درجة بينما وصلت عند الوزراء الى (٣,٢٤) درجة.

الجدول ( ١٣ )

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي

تبعاً لمتغير المركز الوظيفي

لمجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة

اولاً: بعد البريد

| الرقم                                             | الفقرة                                                                         | عضو             |                   | وزير            |                   |
|---------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|                                                   |                                                                                | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ١                                                 | فرض قيمة طابع بريدي ثان على الرسائل المسجلة لتمويل التعليم العالي              | ٣,٦٣            | ٠,٩١              | ٢,٨٤            | ١                 |
| ٢                                                 | فرض رسوم بنسبة معينة على الطرود الواردة والمرسلة لتمويل التعليم العالي         | ٣,٣٥            | ١,٠٥              | ٣,٢١            | ١,٠٥              |
| الكلي                                             |                                                                                | ٣,٤٩            | ٠,٩٢              | ٣,٠٣            | ٠,٩٦              |
| ثانياً : بعد المحاكم الشرعية و النظامية و الأوقاف |                                                                                |                 |                   |                 |                   |
| ١                                                 | تخصيص نسبة معينة من رسوم المعاملات لتمويل التعليم العالي.                      | ٣,٣٧            | ٠,٩٩              | ٣,٠٤            | ١,٣٧              |
| ٢                                                 | فرض نسبة معينة من رسوم معاملات الزواج والطلاق لتمويل التعليم العالي.           | ٣,٣٥            | ٠,٩٩              | ٢,٨٤            | ١,٣٤              |
| ٣                                                 | تخصيص جزء من دخل وزارة الأوقاف للجامعات غير الربحية سنوياً.                    | ٣,٧٤            | ٠,٨٦              | ٣,٢٣            | ١,٢٢              |
| ٤                                                 | تشجيع وزارة الأوقاف للأهالي بوقف جزء من ممتلكاتهم وأراضيهم كوقف منتج للجامعات. | ٤,١٥            | ٠,٧٠              | ٣,٧٨            | ١,٢٩              |
| الكلي                                             |                                                                                | ٣,٦٥            | ٠,٦٠              | ٣,٢٣            | ١,١٦              |

تابع الجدول (١٣)

| الرقم                              | الفقرة                                                                                        | عضو     |          | وزير    |          |
|------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|---------|----------|---------|----------|
|                                    |                                                                                               | المتوسط | الانحراف | المتوسط | الانحراف |
|                                    |                                                                                               | الحسابي | المعياري | الحسابي | المعياري |
| ثالثا: بعد البلديات و دائرة الطابو |                                                                                               |         |          |         |          |
| ١                                  | فرض رسوم بنسبة معينة على فواتير الكهرباء والمياه لتمويل التعليم العالي.                       | ٣,٢١    | ١,١٣     | ٢,٩٣    | ١,١٢     |
| ٢                                  | فرض رسوم اضافية بنسبة معينة من رسوم رخص البناء لتمويل التعليم العالي.                         | ٣,٣١    | ١,١١     | ٣,٠٣    | ١,١٠     |
| ٣                                  | فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على معاملات تسجيل الاراضي وبيعها واقرارها لتمويل التعليم العالي.  | ٣,٤٦    | ١,٠٨     | ٣,٠٦    | ١,١٠     |
| ٤                                  | استقطاع نسبة معينة من قيمة الاراضي المباعة عند تسجيلها في دائرة الطابو لغايات التعليم العالي. | ٣,٥٧    | ١,٠٧     | ٣,٠١    | ١,١٢     |
| ٥                                  | فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على ذبح المواشي لتمويل التعليم العالي.                            | ٣,٠٤    | ١        | ٢,٥٧    | ١,٠١     |
| ٦                                  | تقديم الاثاث والاجهزة اللازمة للجامعات الفلسطينية من ريع ما سبق.                              | ٣,٤٦    | ١,٠٤     | ٣,٠٩    | ١,٣٩     |
| ٧                                  | توزيع الاموال على الجامعات الفلسطينية من ريع ما سبق حسب معايير خاصة.                          | ٣,٧١    | ٠,٩٥     | ٣,٣٨    | ١,٣٧     |
| الكا                               | ي                                                                                             | ٣,٣٩    | ٠,٨٢     | ٣,٠٢    | ١        |

| تابع الجدول (١٣)            |                                                                                                  |                 |                   |                 |                   |
|-----------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| رابعاً: بعد مديريات الترخيص |                                                                                                  |                 |                   |                 |                   |
| الرقم                       | الفقرة                                                                                           | عضو             |                   | وزير            |                   |
|                             |                                                                                                  | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ٢                           | فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على لوحات السيارات لتمويل التعليم العالي.                            | ٣,٢٥            | ٠,٩٨              | ٢,٩٢            | ١,٠٩              |
| ١                           | فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على معاملات شراء وبيع السيارات لتمويل التعليم العالي.                | ٣,٤٠            | ١,٠٢              | ٣,٠٣            | ١,١٥              |
| ٣                           | فرض رسوم اضافية على رخص السيارات ورخص السياقة لتمويل التعليم العالي. مركز ايداع الرسائل الجامعية | ٣,٣٥            | ٠,٩٤              | ٢,٨٤            | ١,١٣              |
|                             | الكل                                                                                             | ٣,٣٣            | ٠,٩٦              | ٢,٩٣            | ١,٠٥              |

يتضح من الجدول (١٣) ما يلي :

أولاً: بعد البريد

كانت درجة الإستجابة على جميع فقرات بعد البريد لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الحكومية غير المباشرة أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية في الفقرتين ( ١ ، ٢ ) ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية للإستجابة عليها ( ٣,٦٣ و ٣,٣٥ ) درجة على الترتيب .

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لهذا البعد فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث بلغت ( ٣,٤٩ ) درجة عند أعضاء المجلس التشريعي ، بينما بلغت عند الوزراء ( ٣,٠٣ ) درجة.

ثانياً : بعد المحاكم الشرعية و النظامية و الأوقاف

كانت درجة الإستجابة على جميع فقرات بعد المحاكم الشرعية و النظامية و الأوقاف لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الحكومية غير المباشرة أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية في الفقرات ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) ،

حيث وصلت المتوسطات الحسابية للإستجابة عليها عند أعضاء المجلس التشريعي (٣,٣٧ و ٣,٣٥ و ٣,٧٤ و ٤,١٥) درجة على الترتيب ، في حين وصلت درجات الإستجابة على نفس الفقرات عند الوزراء (٣,٠٤ و ٢,٨٤ و ٣,٢٣ و ٣,٧٨) درجة على الترتيب . كما يتضح أيضا أن الدرجة الكلية للإستجابة على فقرات هذا البعد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، حيث بلغت ( ٣,٦٥ ) درجة عند أعضاء المجلس التشريعي بينما بلغت عند الوزراء (٣,٢٣) درجة.

#### ثالثا: بعد البلديات و دائرة الطابو

كانت درجة الإستجابة على جميع فقرات بعد البلديات و دائرة الطابو لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الحكومية غير المباشرة أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في الفقرات (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) ، حيث بلغت درجات الإستجابة عليها عند أعضاء التشريعي على التوالي (٣,٢١ و ٣,٣١ و ٣,٤٣ و ٣,٥٧ و ٣,٠٤ و ٣,٤٦ و ٣,٧١) درجة ، بينما بلغت درجات الإستجابة على نفس فقرات هذا البعد عند الوزراء (٢,٩٣ و ٣,٠٣ و ٣,٠٦ و ٣,٠١ و ٢,٥٧ و ٣,٠٩ و ٣,٣٨) درجة على التوالي.

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لبعد البلديات و دائرة الطابو لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الحكومية غير المباشرة فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، حيث وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي ( ٣,٣٩ ) درجة ، بينما وصلت عند الوزراء ( ٣,٠٢ ).

#### رابعا: بعد مديريات الترخيص

كانت درجة الإستجابة على جميع فقرات بعد مديريات الترخيص لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الحكومية غير المباشرة أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث بلغت درجات الإستجابة على الفقرات ( ١ ، ٢ ، ٣ ) عند أعضاء المجلس التشريعي ( ٣,٤ و ٣,٢٥ و ٣,٣٥ ) على الترتيب . في حين بلغت درجات الإستجابة على نفس الفقرات عند الوزراء ( ٣,٠٣ و ٢,٩٢ و ٢,٨٤ ) درجة على الترتيب.

أما فيما يتعلق بدرجة الإستجابة الكلية على فقرات هذا البعد فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، فقد وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي ( ٣,٣٣ ) درجة ، بينما وصلت عند الوزراء ( ٢,٩٣ ) درجة .

الجدول (١٤)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي  
تبعاً لمتغير المركز الوظيفي

لأبعاد مصادر تمويل التعليم العالي من مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة

| الرقم | مصدر التمويل                         | عضو             |                   | وزير            |                   |
|-------|--------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|       |                                      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ١     | البريد                               | ٣,٤٩            | ٠,٩٢              | ٣,٠٣            | ٠,٩٦              |
| ٢     | المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف . | ٣,٦٥            | ٠,٦٠              | ٣,٢٣            | ١,١٦              |
| ٣     | البلديات ودائرة الطابو               | ٣,٣٩            | ٠,٨٢              | ٣,٠٢            | ١                 |
| ٤     | مديريات الترخيص                      | ٣,٩١            | ٠,٩١              | ٢,٩٣            | ١,٠٥              |
| الكل  |                                      | ٣,٤٧            | ٠,٧٢              | ٣,٠٥            | ٠,٨٦              |

مركز ايداع الرسائل الجامعية

يتضح من الجدول (١٤) ما يلي:

١ ) كانت درجات الإستجابة على جميع أبعاد مجال تمويل التعليم العالي الفلسطيني الحكومية غير المباشرة أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية في الأبعاد ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) ، حيث بلغت عند أعضاء المجلس التشريعي ( ٣,٤٩ و ٣,٦٥ و ٣,٣٩ و ٣,٣٣ ) درجة على التوالي ، بينما بلغت عند الوزراء ( ٣,٠٣ و ٣,٢٣ و ٣,٠٢ و ٢,٩٣ ) درجة لنفس الأبعاد على التوالي .

٢ ) كانت الأبعاد التالية من مجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني الحكومية غير المباشرة عند أعضاء المجلس التشريعي ذات درجة عالية حسب ترتيب درجاتها التنازلية التالية:

أ - مصدر التمويل من بعد المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف ، حيث بلغت درجة الإستجابة عليه ( ٣,٦٥ ) .

ب - مصدر التمويل من بعد البريد ، حيث بلغت درجة الإستجابة عليه ( ٣,٤٩ ) .

ج - مصدر التمويل من بعد البلديات ودائرة الطابو ، حيث بلغت درجة الإستجابة عليه ( ٣,٣٩ ) .

د - مصدر التمويل من بعد مديريات الترخيص ، حيث بلغت درجة الإستجابة عليه ( ٣,٣٣ ) .

٣ ( كانت الأبعاد التالية من مجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني الحكومية غير المباشرة عند الوزراء في السلطة الوطنية ذات درجة عالية حسب ترتيب درجاتها التنازلية التالية:

أ - مصدر التمويل من بعد المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف ، حيث بلغت درجة الإستجابة عليه ( ٣,٢٣ ) .

ب - مصدر التمويل من بعد البريد ، حيث بلغت درجة الإستجابة عليه ( ٣,٠٣ ) .

ج - مصدر التمويل من بعد البلديات ودائرة الطابو ، حيث بلغت درجة الإستجابة عليه ( ٣,٠٢ ) .

د - مصدر التمويل من بعد مديريات الترخيص ، حيث بلغت درجة الإستجابة عليه ( ٢,٩٣ ) .

٤ ( لم يظهر الجدول أي اختلاف في درجة الإستجابة على ترتيب أبعاد مجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني الحكومية غير المباشرة عند كل من أعضاء المجلس التشريعي والوزراء ، فقد كان ترتيب درجات الإستجابة عند أعضاء المجلس التشريعي والوزراء لأبعاد هذا المجال هي كما يلي :

المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف فالبريد فالبلديات ودائرة الطابو فمديريات الترخيص .

٥ ( يلاحظ من الجدول أيضا أن أعلى درجة استجابة لمجال تمويل التعليم العالي الفلسطيني الحكومية غير المباشرة كانت ( ٣,٦٥ ) درجة ، وتعود لبعدها المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف ولصالح أعضاء المجلس التشريعي ، في حين أن أقل درجة استجابة لنفس المجال كانت ( ٢,٩٣ ) درجة ، وتعود لبعدها التمويل من مديريات الترخيص ولصالح الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية.

٦ ( أما فيما يتعلق بدرجة الإستجابة الكلية لمجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني الحكومية غير المباشرة ، فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى ( ٣,٤٧ ) درجة ، بينما وصلت عند الوزراء الى ( ٣,٠٥ ) .

### الجدول (١٥)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي

تبعاً لمتغير المركز الوظيفي

لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي

| أولاً : مساهمات الجمعيات الخيرية |                                                                                                                                |                 |                   |                 |
|----------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|
| الرقم                            | الفقرة                                                                                                                         | عضو             |                   | وزير            |
|                                  |                                                                                                                                | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي |
| ١                                | تقديم الأرض لبناء وحدات تعليمية تابعة للجامعات حسب الحاجة .                                                                    | ٣,٨٨            | ٠,٨٧              | ٤,١١            |
| ٢                                | تقديم الدعم المالي المناسب للجامعات والمرتبطة بتخفيف الأقساط عن بعض طلبة التعليم العالي                                        | ٤,١٣            | ٠,٦٢              | ٤,١٨            |
| ٣                                | تقديم التبرعات العينية (الكتب واللوازم الخاصة لبعض طلبة التعليم العالي وفق معايير خاصة .                                       | ٤,٠٠            | ٠,٧٣              | ٤,٠٥            |
| ٤                                | إنشاء يانصيب خيري يكون ريعه لدعم الجامعات                                                                                      | ٣,٧٩            | ١,٠٠              | ٣,٤٢            |
| الكلي                            |                                                                                                                                | ٣,٩٥            | ٠,٥٦              | ٣,٩٤            |
| ثانياً : البنوك و الشركات الكبرى |                                                                                                                                |                 |                   |                 |
| ١                                | تجهيز جزء من لوازم المختبرات والمشاعل والملاعب ومكتبات التعليم العالي بحيث تعفى التكاليف من ضريبة الدخل لتمويل التعليم العالي. | ٤,٠٣            | ٠,٨١              | ٣,٩٨            |
| ٢                                | استحداث صندوق الطالب الجامعي الفقير المعفى من الضرائب يكون ريعه من نسبة أرباح الشركات والبنوك.                                 | ٤,١٩            | ٠,٨٣              | ٤,١٠            |

تابع الجدول (١٥)

| الرقم                                    | الفقرة                                                                                                    | عضو             |                   | وزير            |                   |
|------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|                                          |                                                                                                           | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ٣                                        | تخصيص جزء من أرباح الشوكات الصناعية الكبرى والبنوك للإنفاق على البحث العلمي لمعلمي التعليم العالي وطلبتة. | ٤,١٩            | ٠,٨٧              | ٤,١٠            | ١,١٨              |
| ٤                                        | فرض رسوم بنسبة معينة على فاتورة الهاتف لتمويل العليم العالي .                                             | ٣,٦٠            | ١,٠٨              | ٣,٠٤            | ١,٤٤              |
| ٥                                        | فرض مبلغ مقطوع على كل هاتف يتم تأسيسه لتمويل التعليم العالي فوق محفظة                                     | ٣,٤٧            | ١,٠٩              | ٢,٧٧            | ١,٤٩              |
| ٦                                        | تحويل رسم الاشتراك البعدي الأردني ١,٠٧                                                                    | ٣,٦٩            | ١,٠٧              | ٢,٥٢            | ١,٤١              |
|                                          | لفاتورة الهاتف مع ضريبة ١٠٪ المضافة لصندوق التعليم العالي                                                 |                 |                   |                 |                   |
| الكل                                     |                                                                                                           | ٣,٨٦            | ٠,٥٨              | ٣,٤١            | ٠,٩٨              |
| ثالثا : الغرف التجارية و النقابات        |                                                                                                           |                 |                   |                 |                   |
| ١                                        | استقطاع نسبة معينة من إيراداتها الإجمالية لتمويل التعليم العالي .                                         | ٣,٦٨            | ١,٠٠              | ٣,٤٠            | ١,٤١              |
| ٢                                        | فرض رسوم إضافية بنسبة معينة على معاملات الغرف التجارية لتمويل التعليم العالي .                            | ٣,٦٣            | ٠,٩٠              | ٣,٤٠            | ١,٢٦              |
| الكل                                     |                                                                                                           | ٣,٦٥            | ٠,٨٥              | ٣,٤١            | ١,٢٣              |
| رابعا : جمعيات خريجي الجامعات الفلسطينية |                                                                                                           |                 |                   |                 |                   |
| ١                                        | تقديم خدمات عينية وتجهيزات معملية .                                                                       | ٣,٩٧            | ٠,٩٠              | ٣,٨٨            | ٠,٦٢              |
| ٢                                        | تمويل شراء كتب ودوريات .                                                                                  | ٤,٠٣            | ٠,٧٧              | ٣,٩٨            | ٠,٥٢              |

تابع الجدول (١٥)

| الرقم                   | الفقرة                                                                                               | عضو             |                   | وزير            |                   |
|-------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|                         |                                                                                                      | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ٣                       | دفع نفقات الاشتراك في مراكز وبنوك المعلومات .                                                        | ٤,٠٤            | ٠,٧٤              | ٤,١٣            | ٠,٦٢              |
| ٤                       | رصد صندوق خاص لكتاب الطلاب الجامعي الفقير .                                                          | ٤,٠٩            | ٠,٨٤              | ٤,٠٠            | ٠,٩٧              |
| الكل                    |                                                                                                      | ٤,٠٣            | ٠,٦٣              | ٤,٠٠            | ٠,٥٥              |
| خامسا : لجان الزكاة     |                                                                                                      |                 |                   |                 |                   |
| ١                       | تقديم منح لطلبة التعليم العالي ذوي الحالات الاجتماعية والاقتصادية محفوفة المناسبة .                  | ٤,٢٥            | ٠,٧٢              | ٣,٩٧            | ١,٠٦              |
| ٢                       | تقديم قروض مستردة بدون فائدة لطلبة التعليم العالي بعد فترة زمنية من التخرج .                         | ٤,٣٤            | ٠,٧٣              | ٣,٨٧            | ١,١١              |
| ٣                       | رصد صندوق خاص لكتاب الطلاب الجامعي الفقير .                                                          | ٤,٣١            | ٠,٧٦              | ٣,٨٤            | ١,١٧              |
| الكل                    |                                                                                                      | ٤,٣٠            | ٠,٦٩              | ٣,٩٠            | ١,٠٧              |
| سادسا : الهيئات المحلية |                                                                                                      |                 |                   |                 |                   |
| ١                       | تشجيع الأهالي تقديم التبرعات والمنح المالية لطلبة التعليم العالي والجامعات ، تكون معفاة من الضرائب . | ٤,٣٤            | ٠,٧٠              | ٣,٩٢            | ١,٠٢              |
| ٢                       | تشجيع تقديم التبرعات العينية من أجهزة وأثاث وكتب للجامعات الفلسطينية معفاة من الضرائب .              | ٤,٣١            | ٠,٧٠              | ٣,٨٠            | ١,١٨              |
| الكل                    |                                                                                                      | ٤,٣٢            | ٠,٦٦              | ٣,٨٧            | ١,٠٩              |

| تابع الجدول (١٥)         |                                                                                    |                 |                   |                                      |
|--------------------------|------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|--------------------------------------|
| الرقم                    | الفقرة                                                                             | عضو             |                   | وزير                                 |
|                          |                                                                                    | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي<br>الانحراف المعياري |
| سابعاً : المجالس القروية |                                                                                    |                 |                   |                                      |
| ١                        | تقديم أراضٍ لبناء وحدات تعليمية تدريبية تابعة للجامعات في القرى المجاورة للجامعة . | ٤,٣٥            | ٠,٧٣              | ٤,١٦<br>٠,٥٠                         |
| ٢                        | تجهيز الوحدات التعليمية التابعة لتلك الجامعات في القرى تكون معفاة من الضرائب .     | ٤,٢٢            | ٠,٨٣              | ٣,٨٥<br>٠,٩٨                         |
| الكل                     | جميع الحقوق محفوظة                                                                 | ٠,٧٠            | ٤,٠٠              | ٠,٧٢                                 |

يلاحظ من الجدول (١٥) ملاحظة الجامعة الاردنية  
أولاً: بعد مساهمات الجمعيات الخيرية: الرسائل الجامعية

أظهر الجدول أن هناك اختلافاً في درجة استجابة أفراد المجتمع على مصدر التمويل من بعد مساهمات الجمعيات الخيرية لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي للتعليم العالي الفلسطيني تبعاً لمتغير الوظيفة.

فقد كانت درجة الإستجابة على فقرات مصدر التمويل من بعد مساهمات الجمعيات الخيرية لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي أفضل عند الوزراء في السلطة الوطنية منها عند أعضاء المجلس التشريعي في الفقرات (١، ٢، ٣) ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية للإستجابة عليها عند الوزراء (٤,١١ و ٤,١٨ و ٤,٠٥) على التوالي، في حين كانت المتوسطات الحسابية عند أعضاء المجلس التشريعي (٣,٨٨ و ٤,١٣ و ٤,٠٠) لنفس الفقرات على التوالي.

بينما كانت درجة الإستجابة على الفقرة (٤) من بعد مصدر التمويل من مساهمات الجمعيات الخيرية عند أعضاء المجلس التشريعي أفضل منها عند الوزراء ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإستجابة عليها عند أعضاء المجلس التشريعي (٣,٧٩) درجة في حين كانت عند الوزراء (٣,٤٢) درجة.

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لبعد مساهمات الجمعيات الخيرية لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي ، فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، حيث وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي ( ٣,٩٥ ) درجة ، بينما وصلت عند الوزراء ( ٣,٩٤ ) درجة.

#### ثانيا : بعد البنوك و الشركات الكبرى :

كانت درجة الإستجابة على جميع فقرات بعد مصدر التمويل من البنوك والشركات الكبرى لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية للإستجابة عليها عند أعضاء المجلس التشريعي على التوالي ( ٤,٠٣ و ٤,١٩ و ٤,١٩ و ٤,١٩ و ٣,٦٠ و ٣,٤٧ و ٣,٦٩ ) درجة ، في حين بلغت عند الوزراء لنفس الفقرات على التوالي ( ٣,٩٨ و ٤,١٠ و ٤,١٠ و ٤,١٠ و ٣,٠٤ و ٢,٧٧ و ٢,٥٢ ) درجة .

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لهذا البعد فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، فقد وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى ( ٣,٨٦ ) درجة ، بينما وصلت عند الوزراء الى ( ٣,٤١ ) درجة.

#### ثالثا : بعد الغرف التجارية و النقابات :

كانت درجة الإستجابة على جميع فقرات بعد مصدر التمويل من الغرف التجارية والنقابات لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث كانت درجات الإستجابة للفقرات ( ٢,١ ) من هذا البعد عند أعضاء المجلس التشريعي هي على الترتيب ( ٣,٦٨ ، ٣,٦٣ ) درجة ، في حين كانت درجة الإستجابة عند الوزراء على التوالي ( ٣,٤٠ و ٣,٤٠ ) لنفس الفقرات.

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمصدر التمويل من بعد الغرف التجارية والنقابات فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، حيث وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي ( ٣,٦٥ ) درجة ، بينما وصلت عند الوزراء الى ( ٣,٤١ ) درجة.

#### رابعا : بعد جمعيات خريجي الجامعات الفلسطينية :

أظهر الجدول أن هناك اختلافا في درجات الإستجابة على فقرات بعد مصدر التمويل من جمعيات خريجي الجامعات الفلسطينية لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي تبعا لمتغير الوظيفة.

فقد كانت درجات الإستجابة على الفقرات ( ١ ، ٢ ، ٤ ) من هذا البعد عند أعضاء المجلس التشريعي أفضل منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى ( ٣,٩٧ و ٤,٠٣ و ٤,٠٩ ) درجة على الترتيب ، في حين وصلت عند الوزراء الى ( ٣,٨٨ و ٣,٩٨ و ٤,٠٠ ) درجة لنفس الفقرات على الترتيب .

بينما كانت درجة الإستجابة على الفقرة ( ٣ ) من هذا البعد عند الوزراء أفضل منها عند أعضاء المجلس التشريعي ، حيث وصلت عند الوزراء الى ( ٤,١٣ ) درجة ، في حين وصلت الى ( ٤,٠٤ ) درجة عند أعضاء المجلس التشريعي .

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمصدر التمويل من جمعيات خريجي الجامعات الفلسطينية فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، حيث وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى ( ٤,٠٣ ) درجة ، بينما وصلت عند الوزراء الى ( ٤,٠٠ ) درجة .

**خامساً: بعد لجان الزكاة :**

كانت درجات الإستجابة على جميع فقرات بعد مصدر التمويل من لجان الزكاة لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث كانت درجات الإستجابة على الفقرات ( ١ ، ٢ ، ٣ ) من هذا البعد عند أعضاء المجلس التشريعي هي على الترتيب ( ٤,٢٥ و ٤,٣٤ و ٤,٣١ ) ، في حين كانت عند الوزراء لنفس الفقرات من هذا البعد هي على الترتيب ( ٣,٩٧ و ٣,٨٧ و ٣,٨٤ ) .

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمصدر التمويل من لجان الزكاة فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، فقد وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى ( ٤,٣٠ ) درجة ، بينما وصلت عند الوزراء الى ( ٣,٩٣ ) درجة .

**سادساً : بعد الهيئات المحلية:**

كانت درجات الإستجابة على جميع فقرات بعد مصدر التمويل من الهيئات المحلية لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث كانت درجات الإستجابة على الفقرات ( ١ ، ٢ ) من هذا البعد عند أعضاء المجلس التشريعي هي على الترتيب ( ٤,٣٤ و ٤,٣١ ) ، في حين كانت عند الوزراء لنفس الفقرات من هذا البعد هي على الترتيب ( ٣,٩٢ و ٣,٨٠ ) .

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمصدر التمويل من الهيئات المحلية فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، فقد وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى (٤,٣٢) درجة بينما وصلت عند الوزراء الى (٣,٨٧) .

سابعاً : بعد المجالس القروية :

كانت درجات الإستجابة على جميع فقرات بعد مصدر التمويل من المجالس القروية لمجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث كانت درجات الإستجابة على الفقرات (٢,١) من هذا البعد عند أعضاء المجلس التشريعي هي على الترتيب (٤,٣٥ و ٤,٢٢) ، في حين كانت عند الوزراء لنفس الفقرات من هذا البعد هي على الترتيب (٤,١٦ و ٣,٨٥) .

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمصدر التمويل من المجالس القروية فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، فقد وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى (٤,٢٩) درجة بينما وصلت عند الوزراء الى (٤,٠٠) .

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي

لأبعاد مجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي

| الرقم | مصدر                            | عضو             |                   | وزير            |                   |
|-------|---------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|       |                                 | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ١     | مساهمات الجمعيات الخيرية        | ٣,٩٥            | ٠,٥٦              | ٣,٩٤            | ١,٠٠              |
| ٢     | البنوك والشركات الكبرى          | ٣,٨٦            | ٠,٥٨              | ٣,٤١            | ٠,٩٨              |
| ٣     | الغرف التجارية والنقابات        | ٣,٦٥            | ٠,٨٥              | ٣,٤١            | ١,٢٣              |
| ٤     | جمعية خريجي الجامعات الفلسطينية | ٤,٠٣            | ٠,٦٣              | ٤,٠٠            | ٠,٥٥              |
| ٥     | لجان الزكاة                     | ٤,٣٠            | ٠,٦٩              | ٣,٩٠            | ١,٠٧              |
| ٦     | الهيئات المحلية                 | ٤,٣٢            | ٠,٦٦              | ٣,٨٧            | ١,٠٩              |
| ٧     | المجالس القروية                 | ٤,٢٩            | ٠,٧٠              | ٤,٠٠            | ٠,٧٢              |
| الكل  |                                 | ٤,٠٦            | ٠,٤٧              | ٣,٧٩            | ٠,٥٨              |

يتضح من الجدول ( ١٦ ) ما يلي :

( ١ ) كانت درجات الاستجابة على جميع أبعاد مجال تمويل التعليم العالي الفلسطيني من المجتمع المحلي أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث بلغت درجات الاستجابة عند أعضاء المجلس التشريعي على الأبعاد (٧,٦,٥,٤,٣,٢,١) من هذا المجال (٣,٩٥ و ٣,٨٦ و ٣,٦٥ و ٤,٠٣ و ٤,٣٠ و ٤,٣٢ و ٤,٢٩) على التوالي ، في حين بلغت درجات الاستجابة على نفس الفقرات عند الوزراء (٣,٩٤ و ٣,٤١ و ٣,٤١ و ٣,٩٠ و ٤,٠٠ و ٣,٨٧ و ٤,٠٠).

( ٢ ) كانت الأبعاد التالية من مجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني من المجتمع المحلي ذات درجة عالية جدا عند أعضاء المجلس التشريعي حسب ترتيب درجاتها التنازلية التالية:

- أ - مصدر التمويل من بعد الهيئات المحلية ، حيث بلغت درجة الاستجابة عليه ( ٤,٣٢ ).
- ب - مصدر التمويل من بعد لجان الزكاة ، حيث بلغت درجة الاستجابة عليه ( ٤,٣٠ ).
- ج - مصدر التمويل من بعد المجالس القروية ، حيث بلغت درجة الاستجابة عليه ( ٤,٢٩ ).
- د - مصدر التمويل من بعد جمعية خريجي الجامعات الفلسطينية ، حيث بلغت درجة الاستجابة عليه ( ٤,٠٣ ).

بينما كانت الأبعاد التالية من نفس مجال التمويل ذات درجة عالية عند أعضاء المجلس التشريعي حسب ترتيب درجاتها التنازلية:

- أ - مصدر التمويل من بعد مساهمات الجمعيات الخيرية ، حيث بلغت درجة الاستجابة عليه (٣,٩٥).
- ب - مصدر التمويل من بعد البنوك والشركات الكبرى ، حيث بلغت درجة الاستجابة عليه (٣,٨٦).
- ج - مصدر التمويل من بعد الغرف التجارية والنقابات ، حيث بلغت درجة الاستجابة عليه (٣,٦٥).

( ٣ ) كانت الأبعاد التالية من مجال مصادر تمويل التعليم العالي الفلسطيني من المجتمع المحلي ذات درجة عالية جدا عند الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية حسب ترتيب درجاتها التنازلية التالية:

مصدرا التمويل من بعد جمعية خريجي الجامعات الفلسطينية والمجالس القروية ، حيث بلغت درجتا الاستجابة عليهما ( ٤,٠٠ ) بالتساوي.

بينما كانت الأبعاد التالية من نفس مجال التمويل ذات درجة عالية عند الوزراء

حسب ترتيب درجاتها التنازلية:

أ - مصدر التمويل من بعد مساهمات الجمعيات الخيرية ، حيث بلغت درجة الاستجابة عليه (٣,٩٤).

ب - مصدر التمويل من بعد لجان الزكاة ، حيث بلغت درجة الإستجابة عليه (٣,٩٠).

ج - مصدر التمويل من بعد الهيئات المحلية ، حيث بلغت درجة الإستجابة عليه (٣,٨٧).

د - مصدرا التمويل من البنوك والشركات الكبرى والغرف التجارية والنقابات ، حيث بلغت درجتا الإستجابة عليهما (٣,٤١) بالتساوي.

٤ ( أظهر الجدول اختلافا في درجة الإستجابة على ترتيب أبعاد مصادر التمويل

لمجال التمويل من المجتمع المحلي عند كل من أعضاء المجلس التشريعي والوزراء على النحو التالي :

أ - كان ترتيب بعد التمويل من الهيئات المحلية هو الأول عند أعضاء المجلس التشريعي بدرجة (٤,٣٢) ، في حين كان ترتيبه الرابع عند الوزراء بدرجة (٣,٨٧).

ب - كان ترتيب بعد التمويل من لجان الزكاة هو الثاني عند أعضاء المجلس التشريعي بدرجة (٤,٣٠) ، بينما كان ترتيبه الثالث عند الوزراء بدرجة (٣,٩٥).

ج - كان ترتيب بعد التمويل من المجالس القروية هو الثالث عند أعضاء المجلس التشريعي بدرجة (٤,٢٧) ، بينما كان ترتيبه الأول عند الوزراء بدرجة (٤,٠٠) .

د - كان ترتيب بعد التمويل من جمعية خريجي الجامعات الفلسطينية هو الرابع عند أعضاء المجلس التشريعي بدرجة (٤,٠٣) ، في حين كان ترتيبه الأول عند الوزراء بدرجة (٤,٠٠).

هـ - كان ترتيب بعد التمويل من مساهمات الجمعيات الخيرية هو الخامس عند أعضاء المجلس التشريعي بدرجة (٣,٩٥) ، بينما كان ترتيبه الثاني عند الوزراء بدرجة (٣,٩٤).

و - كان ترتيب بعد التمويل من البنوك والشركات الكبرى هو السادس عند أعضاء المجلس التشريعي بدرجة (٣,٨٦) ، في حين كان ترتيبه الخامس عند الوزراء بدرجة (٣,٤١).

ز - كان ترتيب بعد التمويل من الغرف التجارية و النقابات هو السابع عند أعضاء المجلس التشريعي بدرجة (٣,٦٥) ، بينما كان ترتيبه الخامس عند الوزراء بدرجة (٣,٤١) .

٥ ( يلاحظ من الجدول أن أعلى درجة استجابة لمجال تمويل التعليم العالي

الفلسطيني من المجتمع المحلي كانت (٤,٣٢) درجة ، وتعود لبعد مصدر التمويل من الهيئات المحلية لصالح أعضاء المجلس التشريعي ، في حين أن أقل درجة استجابة لنفس المجال

كانت ( ٣,٤١ ) ، وتعود لبعدي التمويل من مصدر البنوك و الشركات الكبرى ومصدر الغرف التجارية والنقابات ولصالح الوزراء في السلطة الوطنية .

٦ ( أما فيما يتعلق بدرجة الإستجابة الكلية لمجال مصادر التمويل من المجتمع المحلي فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، حيث وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى ( ٤,٠٦ ) درجة ، بينما وصلت عند الوزراء الى ( ٣,٧٩ ) درجة.

#### الجدول (١٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي

تبعا لمتغير المركز الوظيفي

لمجال مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية

| الرقم | عضو                                                                                                                  | وزير              |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|
|       | المتوسط الحسابي                                                                                                      | الانحراف المعياري |
| ١     | استيفاء كامل القسط الجامعي من الطلبة.                                                                                | ١,٢٦              |
| ٢     | استيفاء القسط الجامعي من الطلبة حسب أوضاعهم الإقتصادية.                                                              | ١,٠٥              |
| ٣     | اعفاء الطالب الجامعي المتفوق من القسط الجامعي طيلة فترة تفوقه الجامعي.                                               | ١,١٢              |
| ٤     | تقديم الدولة منحاً مالية للطلبة الفقراء بناءً على مسح اجتماعي من صندوق خاص لدعم التعليم العالي.                      | ١,٢٠              |
| ٥     | تقديم الدولة لطلبة التعليم العالي قروضاً مستردة بعد فترة زمنية من التخرج من صندوق خاص لذلك بعد رفع الأقساط الجامعية. | ٠,٧٧              |
| الكل  | ٤,١٩                                                                                                                 | ٠,٥٩              |

يتضح من الجدول (١٧) أن هناك اختلافا في درجة استجابة أفراد المجتمع على فقرات مجال تمويل التعليم العالي الفلسطيني من الأقساط والرسوم الجامعية تبعا لمتغير الوظيفة.

فقد كانت درجات الإستجابة على الفقرات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) من هذا المجال عند أعضاء المجلس التشريعي أفضل منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية للإستجابة عليها ( ٣,٦٢ و ٤,٢٤ و ٤,٥١ و ٤,٣٤ ) على الترتيب ، في حين بلغت عند الوزراء ( ٣,٤٣ و ٣,٨٢ و ٤,٠٠ و ٤,١٥ ) لنفس الفقرات على الترتيب.

بينما كانت درجة الإستجابة على الفقرة ( ٥ ) من هذا المجال أفضل عند الوزراء منها عند أعضاء المجلس التشريعي ، حيث بلغت عند الوزراء ( ٤,٢٧ ) درجة ، في حين بلغت عند أعضاء المجلس التشريعي ( ٤,٢٢ ) درجة.

كما يلاحظ من الجدول أن درجات الفقرات (٥,٤,٣,٢) كانت عالية جدا عند أعضاء المجلس التشريعي ، حيث بلغت ( ٤,٢٤ و ٤,٥١ و ٤,٣٤ و ٤,٢٢ ) كما كانت أيضا الفقرات ( ٥,٤,٣ ) عالية جدا عند الوزراء ، حيث بلغت ( ٤,٠٠ و ٤,١٥ و ٤,٢٧ ).

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية المجال تمويل التعليم العالي من الأقساط والرسوم الجامعية فقد كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي عنها عند الوزراء ، حيث وصلت الى ( ٤,١٩ ) درجة عند أعضاء المجلس التشريعي ، بينما وصلت الى ( ٣,٩٤ ) درجة عند الوزراء.

#### الجدول (١٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي

تبعا لمتغير المركز الوظيفي

لمجال مصادر التمويل من القروض

| الرقم | الفقرة                                              | عضو             |                   | وزير            |                   |
|-------|-----------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|       |                                                     | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ١     | استخدام القروض لدعم النفقات المتكررة للجامعات.      | ٣,٠٤            | ١,١٤              | ٢,٩٥            | ١,٥٧              |
| ٢     | استخدام القروض لتمويل المشاريع الرأسمالية للجامعات. | ٣,٦٥            | ٠,٨٦              | ٣,٤٢            | ١,٤١              |
| الكل  | ي                                                   | ٣,٣٥            | ٠,٧٤              | ٣,١٨            | ١,٠٨              |

يتضح من الجدول ( ١٨ ) أن درجة الإستجابة على جميع فقرات مجال تمويل التعليم العالي الفلسطيني من القروض كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث بلغ المتوسطان الحسابيان في هذا المجال للفقرتين ( ١ ، ٢ ) عند أعضاء المجلس التشريعي ( ٣,٠٤ و ٣,٦٥ ) على الترتيب في حين بلغت لنفس الفقرات عند الوزراء ( ٢,٩٥ و ٣,٤٢ ) على الترتيب.

كما يلاحظ من الجدول أن درجات الأستجابة على جميع فقرات هذا المجال كانت عالية عند كل من أعضاء المجلس التشريعي والوزراء ، حيث بلغت درجتا الفقرتين (٢,١) عند أعضاء المجلس التشريعي ( ٣,٠٤ و ٣,٦٥ ) على الترتيب ، في حين بلغت لنفس الفقرات عند الوزراء ( ٢,٩٥ و ٣,٤٢ ) على الترتيب.

أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية لمجال تمويل التعليم العالي من القروض فقد كانت عند أعضاء المجلس التشريعي أفضل منها عند الوزراء ، حيث وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى ( ٣,٣٥ ) درجة بينما وصلت عند الوزراء الى ( ٣,١٨ ) درجة.

مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع المخطوطات  
الجدول (١٩) الجامعية

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي

تبعاً لمتغير المركز الوظيفي

لمجال مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات

| الرقم | الفقرة                                                                                             | عضو             |                   | وزر             |                   |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|       |                                                                                                    | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ١     | جعل الجامعات مراكز إنتاج متطورة لورشها وأراضيها وقاعاتها.                                          | ٤,١٨            | ٠,٦٩              | ٤,٢٣            | ٠,٥٨              |
| ٢     | استغلال مراكز الجامعات لتقديم خدمات استشارية لمشكلات مؤسسات المجتمع المحلي مقابل مردود مالي مناسب. | ٤,٠٧            | ٠,٨٩              | ٤,٣٠            | ٠,٦٠              |

تابع الجدول (١٩)

| الرقم | الفقرة                                                                                                     | عضو             |                   | وزير            |                   |
|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|       |                                                                                                            | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ٣     | استغلال مرافق الجامعة المتنوعة في غير أوقات دوامها تعود بمردود مالي مناسب عليها.                           | ٤,٠٧            | ٠,٨٢              | ٤,٢١            | ٠,٦٦              |
| ٤     | تشجيع البحوث المرتبطة بمشكلات الشركات والمصانع والبنوك ، وتقديم الاستشارة العلمية وفقاً لنتائج تلك البحوث. | ٤,١٨            | ٠,٧٣              | ٤,٢٣            | ٠,٧٧              |
| ٥     | إبرام العقود مع مؤسسات حكومية أو مع القطاع التجاري الخاص لأغراض البحوث والاستشارات                         | ٤,١٨            | ٠,٧٧              | ٤,٣٢            | ٠,٦٢              |
| ٦     | أجراء بحوث متميزة تؤدي إلى بيع الحقوق المسجلة.                                                             | ٤,٢٣            | ٠,٨١              | ٤,١٨            | ٠,٦٦              |
| ٧     | تسويق الإكتشافات والإبتكارات.                                                                              | ٤,٢٥            | ٠,٨٧              | ٤,١٦            | ١,٠٢              |
| ٨     | بيع منتجات الجامعة الخاصة من سلع وخدمات ، واستخدام عائداتها في عمليات الصيانة.                             | ٤,١٠            | ٠,٧٤              | ٤,١٥            | ٠,٩٦              |
| ٩     | تأسيس مؤسسات وكليات لخدمة قطاعات الجامعة والمجتمع.                                                         | ٤,٠٤            | ٠,٧٢              | ٤,٣٢            | ٠,٦٠              |
| ١٠    | تضمين بعض مرافق الجامعة بمردود مالي جيد .                                                                  | ٣,٩٧            | ٠,٧١              | ٤,٠٦            | ٠,٦٨              |
| ١١    | استغلال قاعات الجامعة لمؤتمرات علمية وندوات وحلقات دراسية مقابل مردود مالي مناسب .                         | ٣,٩٩            | ٠,٨٤              | ٤,٣٢            | ٠,٦٢              |

تابع الجدول (١٩)

| الرقم | الفقرة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            | عضو             |                   | وزير            |                   |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري |
| ١٢    | ربط بعض المؤسسات المجتمعية بالتقنيات التربوية الحديثة لتعريض وتدريب العاملين فيها مقابل مردود مالي مناسب .                                                                                                                                                                                                                                                        | ٤,٢٥            | ٠,٦١              | ٤,٤٤            | ٠,٨١              |
| ١٣    | توفير الخدمات الإعلامية الجامعية .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | ٤,١٠            | ٠,٧٦              | ٤,١٥            | ٠,٦٢              |
| ١٤    | شراء وسائل مواصلات خاصة بالجامعات تقوم بتسييرها من مركز المدينة و بالعكس .                                                                                                                                                                                                                                                                                        | ٣,٨٤            | ٠,٩٦              | ٣,٦٥            | ١,٠٩              |
| ١٥    | الاستفادة من ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة من خلال :<br>أ - ربط مبالغ لها بفوائد معقولة لأجل معين.<br>ب - بناء الأسواق التجارية وتأجيرها.<br>ج - انشاء مدارس نموذجية.<br>د - انشاء مزارع منتجة للجامعة.<br>هـ - افتتاح كليات مجتمع تابعة للكليات الرئيسة بحيث يتم قبول الطلبة في الجامعات على أساس قبولهم في تلك الكليات.<br>و - بناء مساكن للطلبة وتأجيرها. | ٣,٧٢            | ١,٠٩              | ٣,٦٦            | ١,٤٠              |
|       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | ٣,٧٤            | ٠,٩٧              | ٣,٥٥            | ١,٤١              |
|       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | ٣,٨٧            | ٠,٨٤              | ٣,٨٧            | ١,٠٩              |
|       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | ٣,٩٩            | ٠,٨٠              | ٣,٥٢            | ١,٣٧              |
|       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | ٣,٧٨            | ٠,٨٦              | ٣,٦٩            | ١,٠٨              |
|       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | ٣,٩٧            | ٠,٨١              | ٤,٢٠            | ٠,٦٨              |
|       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | ٣,٦٤            | ٠,٤١              | ٣,٦٨            | ٠,٥٧              |
|       | الك                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                 |                   |                 |                   |

يتضح من الجدول ( ١٩ ) أن هناك اختلافا في درجة استجابة أفراد المجتمع على فقرات مجال تمويل التعليم العالي الفلسطيني من الإنتاج الذاتي للجامعات تبعا لمتغير الوظيفة . فقد كانت درجات الاستجابة على الفقرات (١٥،١٣،١٢،١١،١٠،٩،٨،٦،٥،٤،٣،٢،١) من مجال تمويل التعليم العالي من الإنتاج الذاتي للجامعات أفضل عند الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية منها عند أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث بلغت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات عند الوزراء (٤،٢٤ و ٤،٣٠ و ٤،٢١ و ٤،٢٣ و ٤،٣٢ و ٤،١٨ و ٤،١٥ و ٤،٠٦ و ٤،٣٢ و ٤،٤٤ و ٤،١٥ و ٤،٢ و ٤،٢٤) على الترتيب، في حين بلغت عند أعضاء المجلس التشريعي لنفس الفقرات (٤،١٨ و ٤،٠٧ و ٤،٠٧ و ٤،١٨ و ٤،١٨ و ٤،١٣ و ٤،١٠ و ٤،٠٤ و ٤،٠٧ و ٣،٩٧ و ٣،٩٩ و ٤،٢٥ و ٤،١٠ و ٣،٩٧) على الترتيب.

بينما كانت درجات الاستجابة على الفقرات ( ١٥،١٤،٧ ، ١٥، ١٥، ١٥ هـ ) من نفس المجال أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات عند أعضاء المجلس التشريعي (٤،٢٥ و ٣،٨٤ و ٣،٧١ و ٣،٧٤ و ٣،٩٩ و ٣،٧٨ ) على الترتيب ، في حين بلغت عند الوزراء لنفس الفقرات (٤،١٦ و ٣،٦٥ و ٣،٥٥ و ٣،٥٢ و ٣،١٩ و ٣،١٦) على الترتيب. أما درجة الاستجابة على الفقرة (١٥ جـ) من فقرات هذا المجال فقد كانت متساوية عند كل من أعضاء المجلس التشريعي و الوزراء ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للاستجابة عليها (٣،٨٧) درجة .

ويلاحظ من الجدول أيضا أن درجات الاستجابة على الفقرات (١٣،١٢،٩،٨،٧،٦،٥،٤،٣،٢،١) من هذا المجال كانت عالية جدا عند أعضاء المجلس التشريعي ، حيث بلغت على التوالي (٤،١٨ و ٤،٠٧ و ٤،٠٧ و ٤،١٨ و ٤،١٨ و ٤،١٣ و ٤،٢٥ و ٤،١٠ و ٤،٠٤ و ٤،٢٥ و ٤،١٠ و ٤،٢٠ و ٤،١٥) كما كانت درجات الاستجابة على الفقرات ( ١٥،١٣،١٢،١١،١٠،٩،٨،٧،٦،٥،٤،٣،٢،١ ) لنفس المجال عالية جدا عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية للاستجابة عليها (٤،٢٣ و ٤،٣٠ و ٤،٢١ و ٤،٢٣ و ٤،٣٢ و ٤،١٨ و ٤،١٦ و ٤،١٥ و ٤،٠٦ و ٤،٣٢ و ٤،٤٤ و ٤،١٥ و ٤،٢٠) على التوالي.

أما فيما يتعلق بدرجة الاستجابة الكلية على مجال تمويل التعليم العالي من الإنتاج

الذاتي للجامعات فقد كانت أفضل عند الوزراء منها عند أعضاء المجلس التشريعي ، حيث وصلت عند الوزراء الى (٣,٦٨) درجة ، بينما وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى ( ٣,٦٤ ) درجة.

#### الجدول (٢٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأعضاء المجلس التشريعي

تبعاً لمتغير المركز الوظيفي

لمجال ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي

| الرقم | الفقرة                                                                                | عضو             |                   | وزير            |                   |
|-------|---------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|       |                                                                                       | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ١     | استغلال الأبنية الجامعية بالشكل الأمثل عن طريق رفع معدل الطلبة في الغرفة الواحدة.     | ٣,٧٨            | ١,١٠              | ٣,٧٣            | ١,٠٦              |
| ٢     | الإستفادة من طاقة أساتذة الجامعات بالشكل الأفضل.                                      | ٤,٢٤            | ٠,٧٤              | ٤,٢٤            | ٠,٨٦              |
| ٣     | تخفيض تكاليف الأبنية الجامعية مع تحسين شروطها عن طريق اختيار المكان ذي السعر المنخفض. | ٤,٠٩            | ٠,٨٤              | ٤,٢٨            | ٠,٤٨              |
| ٤     | توفير الشروط الهندسية والتربوية للأبنية الجامعية.                                     | ٤,٢٦            | ٠,٥٩              | ٤,٤٠            | ٠,٨١              |
| ٥     | إطالة مدة السنة الدراسية الجامعية.                                                    | ٣,٦٢            | ١,١٨              | ٤,٠٤            | ٠,٨٩              |
| ٦     | تكثيف الجهود للحد من الفاقد بصوره المختلفة.                                           | ٤,٠٦            | ٠,٨٦              | ٤,٢٩            | ٠,٧٠              |
| ٧     | الإهتمام بربط خطط التعليم الجامعي كماً وكيفاً بخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.    | ٤,٤٩            | ٠,٦٦              | ٤,٥٨            | ٠,٦٢              |

تابع الجدول (٢٠)

| الرقم | الفقرة                                                                                                                 | عضو             |                   | وزير            |                   |
|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
|       |                                                                                                                        | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ٨     | الدمج والتكامل بين الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة.                                                             | ٤,٢٤            | ٠,٦٩              | ٤,٣٨            | ٠,٦٣              |
| ٩     | إجراء تعديلات جذرية في وظائف التعليم العالي بحيث تضيف الوظائف الجديدة مصادر تمويل جديدة.                               | ٣,٩١            | ٠,٩٦              | ٣,٩٦            | ٠,٨٥              |
| ١٠    | التخلص من الوحدات التعليمية الجامعية غير الفعالة حقاً محفوفة وغير الإقتصادية في نظام التعليم العالي و مؤسساته المختلفة | ٤,٠٠            | ٠,٩٨              | ٤,٠٠            | ٠,٩٧              |
| ١١    | تحسين شروط العمل الإداري الجامعي باتباع أساليب إدارية حديثة تضمن فاعلية الكلفة.                                        | ٤,٢٥            | ٠,٩٤              | ٤,٢٥            | ٠,٨٦              |
| ١٢    | تحديد عمل محدد لكل موظف يؤديه على الوجه الأكمل.                                                                        | ٤,٥٦            | ٠,٦٦              | ٤,٥١            | ٠,٦٣              |
| ١٣    | تحسين أنظمة المعلومات والبيانات الجامعية.                                                                              | ٤,٢٥            | ٠,٨٠              | ٤,٤٨            | ٠,٧٣              |
| ١٤    | تطبيق أساليب أكثر تطوراً في تحليل الكلفة الجامعية بأساليب إدارية حديثة.                                                | ٤,٢٦            | ٠,٧٣              | ٤,٤٠            | ٠,٧٢              |
| ١٥    | إجراء دراسات مقارنة للتكاليف والنفقات الجامعية.                                                                        | ٤,١٩            | ٠,٧٨              | ٤,٤٢            | ٠,٦٣              |
| ١٦    | تطبيق التخطيط الإستراتيجي الجامعي.                                                                                     | ٤,١٩            | ٠,٨٠              | ٤,٤٢            | ٠,٧٣              |

| تابع الجدول (٢٠) |                                                    |                 |                   |                 |
|------------------|----------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|
| الرقم            | الفقرة                                             | عضو             |                   | وزير            |
|                  |                                                    | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي |
| ١٧               | تخفيض نفقات الإدارة والنفقات العامة للجامعات.      | ٤,٠٤            | ٠,٨٥              | ٤,٢٣            |
| ١٨               | تخفيض تكلفة الموظفين الأكاديميين.                  | ٣,٨٥            | ٠,٩٣              | ٣,٩٤            |
| ١٩               | تخفيض تكلفة الموظفين غير الأكاديميين.              | ٣,٩٩            | ٠,٩٧              | ٣,٨٥            |
| ٢٠               | استخدام التسهيلات و الموارد المتوفرة بالشكل الأمثل | ٤,٣٥            | ٠,٦٩              | ٤,٢١            |
| ٢١               | تحسين الأنظمة المتبعة بالنسبة للحوافز الجامعية.    | ٤,٣٧            | ٠,٦٧              | ٤,٤٢            |
| الكل             |                                                    | ٣,٧٣            | ٠,٤٣              | ٣,٨١            |

يتضح من الجدول (٢٠) أن هناك أختلافا في درجة الإستجابة على فقرات مجال تمويل التعليم العالي من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي تبعا لمتغير الوظيفة. فقد كانت فقد كانت درجات الاستجابة على الفقرات (٢١، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣) افضل عند الوزراء في السلطة الوطنية منها عند اعضاء المجلس التشريعي ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات (٤,٢٨ و ٤,٤٠ و ٤,٠٤ و ٤,٢٩ و ٤,٥٨ و ٤,٣٨ و ٣,٩٦ و ٤,٤٨ و ٤,٤٠ و ٤,٤٢ و ٤,٤٢ و ٤,٢٣ و ٣,٩٤ و ٤,٤٢) على الترتيب ، في حين بلغت عند أعضاء المجلس التشريعي (٤,٠٩ و ٤,٢٦ و ٣,٦٢ و ٤,٠٦ و ٤,٤٩ و ٤,٢٤ و ٣,٩١ و ٤,٢٥ و ٤,٢٦ و ٤,١٩ و ٤,١٩ و ٤,٠٤ و ٣,٨٥ و ٤,٣٧) على الترتيب.

أما درجات الاستجابة للفقرات (٢٠، ١٩، ١٢، ١) من فقرات نفس المجال فقد كانت افضل عند اعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية للاستجابة عليها عند اعضاء المجلس التشريعي على الترتيب (٣,٧٨ و ٤,٥٦ و ٣,٩٩

و ( ٤,٣٥ ) ، في حين بلغت عند الوزراء ( ٣,٧٣ و ٤,٥١ و ٣,٨٥ و ٤,٢١ ) على الترتيب .  
بينما كانت درجات الاستجابة على الفقرات ( ١١,١٠,٢ ) من نفس المجال متساوية  
عند كل من اعضاء المجلس التشريعي والوزراء في السلطة الوطنية ، حيث بلغت  
المتوسطات الحسابية للاستجابة عليها ( ٤,٢٤ و ٤,٠٠ و ٤,٢٥ ) على الترتيب .  
كما يتضح من الجدول أن درجات الاستجابة للفقرات  
( ٢١,٢٠,١٧,١٦,١٥,١٤,١٣,١٢,١١,١٠,٨,٧,٦,٥,٤,٣,٢ ) من مجال التمويل من ترشيد  
الإنفاق على التعليم العالي عند اعضاء المجلس التشريعي كانت عالية جدا ، حيث  
بلغت ( ٤,٢٤ و ٤,٠٩ و ٤,٢٦ و ٤,٠٦ و ٤,٤٩ و ٤,٢٤ و ٤,٠٠ و ٤,٢٥ و ٤,٥٦ و ٤,٢٥ و ٤,٢٦ و ٤,١٩ ،  
و ٤,١٩ و ٤,٠٤ و ٤,٣٥ و ٤,٣٧ ) ، في حين كانت درجات الاستجابة عند الوزراء على  
الفقرات ( ٢١,٢٠,١٧,١٦,١٥,١٤,١٣,١٢,١١,١٠,٨,٧,٦,٥,٤,٣,٢ ) عالية جدا ، حيث  
بلغت ( ٤,٢٤ و ٤,٢٨ و ٤,٤٠ و ٤,٤٠ و ٤,٢٩ و ٤,٥٨ و ٤,٣٨ و ٤,٠٠ و ٤,٢٥ و ٤,٥١ و ٤,٤٨ و  
٤,٤٠ و ٤,٤٢ و ٤,٤٢ و ٤,٢٣ و ٤,٢١ و ٤,٤٢ ) على الترتيب .  
اما فيما يتعلق بدرجة الاستجابة الكلية لمجال التمويل من ترشيد الإنفاق على التعليم  
الجامعي فقد كانت افضل عند الوزراء عنها عند اعضاء المجلس التشريعي ، حيث وصلت  
عند الوزراء الى ( ٣,٨١ ) درجة ، بينما وصلت عند اعضاء المجلس التشريعي الى  
( ٣,٧٣ ) درجة .

#### الجدول ( ٢١ )

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مصادر التمويل العالي  
لأعضاء المجلس التشريعي تبعا لمتغير المركز الوظيفي

| رقم<br>المجال | المجال                                 | عضو                |                      | وزي                |                      |
|---------------|----------------------------------------|--------------------|----------------------|--------------------|----------------------|
|               |                                        | المتوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري | المتوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري |
| ١             | مصادر التمويل الحكومية المباشرة        | ٣,٦٩               | ٠,٤٥                 | ٣,٢٤               | ٠,٥١                 |
| ٢             | مصادر التمويل الحكومية غير<br>المباشرة | ٣,٤٧               | ٠,٧٢                 | ٣,٠٥               | ٠,٩٣                 |

تابع الجدول (٢١)

| رقم<br>المجال       | المجــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــال |                                                           | عضو                |                      | وز ير              |                      |
|---------------------|------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------|--------------------|----------------------|--------------------|----------------------|
|                     |                                                |                                                           | المتوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري | المتوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري |
| أبعاد المجال الثاني | أولا                                           | بعد التمويل من البريد.                                    | ٣,٤٩               | ٠,٩٢                 | ٣,٠٣               | ٠,٩٦                 |
|                     | ثانيا                                          | بعد التمويل من المحاكم<br>الشريعة والنظامية<br>والأوقاف . | ٣,٦٥               | ٠,٦٠                 | ٣,٢٣               | ١,١٦                 |
|                     | ثالثا                                          | بعد التمويل من البلديات<br>ودائرة الطابو .                | ٣,٣٩               | ٠,٨٢                 | ٣,٠٢               | ١,٠٠                 |
|                     | رابعا                                          | بعد التمويل من مديريات<br>الترخيص .                       | ٣,٣٣               | ٠,٩١                 | ٢,٩٣               | ١,٠٥                 |
| ٣                   | مصادر التمويل الخاصة من<br>المجتمع المحلي      |                                                           | ٤,٠٦               | ٠,٤٧                 | ٣,٧٩               | ٠,٥٨                 |
| أبعاد المجال الثالث | أولا                                           | بعد التمويل من مساهمات<br>الجمعيات الخيرية.               | ٣,٩٥               | ٠,٥٦                 | ٣,٩٤               | ١,٠٠                 |
|                     | ثانيا                                          | بعد التمويل من البنوك<br>والشركات الكبرى .                | ٣,٨٦               | ٠,٥٨                 | ٣,٤١               | ٠,٩٨                 |
|                     | ثالثا                                          | بعد التمويل من الغرف<br>التجارية والنقابات .              | ٣,٦٥               | ٠,٨٥                 | ٣,٤١               | ١,٢٣                 |
|                     | رابعا                                          | بعد التمويل من جمعية<br>خريجي الجامعات الفلسطينية.        | ٤,٠٣               | ٠,٦٣                 | ٤,٠٠               | ٠,٥٥                 |
|                     | خامسا                                          | بعد التمويل من لجان<br>الزكاة.                            | ٤,٣٠               | ٠,٦٩                 | ٣,٩٠               | ١,٠٧                 |
|                     | سادسا                                          | بعد التمويل من الهيئات<br>المحلية.                        | ٤,٣٢               | ٠,٦٦                 | ٣,٨٧               | ١,٠٩                 |
|                     | سابعا                                          | بعد التمويل من المجالس<br>القروية.                        | ٤,٢٩               | ٠,٧٠                 | ٤,٠٠               | ٠,٧٢                 |

| تابع الجدول (٢١) |                                                     |                 |                   |                 |                   |
|------------------|-----------------------------------------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| رقم المجال       | المجال                                              | عضو             |                   | وزي             |                   |
|                  |                                                     | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ٤                | مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية.          | ٤,١٩            | ٠,٥٠              | ٣,٩٤            | ٠,٥٩              |
| ٥                | مصادر التمويل من القروض.                            | ٣,٣٥            | ٠,٧٤              | ٣,١٨            | ١,٠٨              |
| ٦                | مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات.           | ٣,٦٤            | ٠,٤١              | ٣,٦٨            | ٠,٥٧              |
| ٧                | مصادر التمويل من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي. | ٣,٧٣            | ٠,٤٣              | ٣,٨١            | ٠,٣٣              |
| الكل             |                                                     | ٣,٧٣            | ٠,٣٤              | ٣,٥٣            | ٠,٣٧              |

يتضح من الجدول (٢١) ما يلي:   
 مركز أيداع الرسائل الجامعية  
 مكتبة الجامعة الاردنية

١ ) كانت درجات الإستجابة عند أعضاء المجلس التشريعي تبعا لمتغير الوظيفة عالية جدا على مجالي مصادر تمويل التعليم العالي من الأقساط والرسوم الجامعية ومصادر التمويل من المجتمع المحلي، حيث بلغت المتوسطات الحسابية للإستجابة على هذين المصدرين ( ٤,١٩ ، ٤,٠٦ ) درجة على التوالي ، في حين كانت درجات الإستجابة على بقية المجالات عند أعضاء المجلس التشريعي عالية ، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين ( ٣,٣٥ - ٣,٧٣ ) درجة.

٢ ) كانت درجات الإستجابة عند الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية تبعا لمتغير الوظيفة عالية على جميع مجالات مصادر تمويل التعليم العالي ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للإستجابة عليها بين ( ٣,٠٥ - ٣,٩٤ ) درجة.

٣ ) أظهر الجدول أن هناك أختلافا في درجة أستجابة أفراد المجتمع على ترتيب المجالات تبعا لمتغير الوظيفة عند كل من أعضاء المجلس التشريعي والوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية كما يلي:

أ - كان ترتيب مجالات تمويل التعليم العالي عند أعضاء المجلس التشريعي حسب درجات الإستجابة عليها كالتالي:

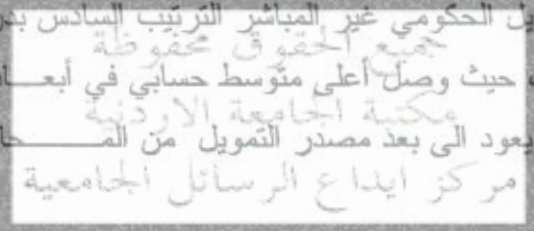
. احتل مصدر التمويل من الأقساط و الرسوم الجامعية الترتيب الأول بدرجة عالية جدا ،  
وبمتوسط حسابي ( ٤,١٩ ) .

. احتل مصدر التمويل من المجتمع المحلي الترتيب الثاني بدرجة عالية جدا، وبمتوسط  
حسابي (٤,٠٦) حيث وصل أعلى متوسط في أبعاد مصادر تمويله الى (٤,٣٢)  
درجة ، والذي يعود الى بعد مصدر التمويل من الهيئات المحلية.

. احتل مصدر التمويل من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي الترتيب الثالث بدرجة عالية  
، وبمتوسط حسابي ( ٣,٧٣ ) .

. احتل مصدر التمويل الحكومي المباشر الترتيب الرابع بدرجة عالية ، وبمتوسط حسابي  
( ٣,٦٩ ) .

. احتل مصدر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات الترتيب الخامس بدرجة  
عالية، وبمتوسط حسابي ( ٣,٦٤ ) .

. احتل مصدر التمويل الحكومي غير المباشر الترتيب السادس بدرجة عالية ، وبمتوسط  
حسابي ( ٣,٤٧ ) ، حيث وصل أعلى متوسط حسابي في أبعاد مصادر تمويله الى  
(٣,٦٥) درجة والذي يعود الى بعد مصدر التمويل من  مركز ايداع الرسائل الجامعية  
والأوقاف.

. احتل مصدر التمويل من القروض الترتيب السابع بدرجة عالية ، وبمتوسط حسابي  
(٣,٣٥) .

ب - كان ترتيب مجالات تمويل التعليم العالي عند الوزراء في السلطة الوطنية حسب  
درجات الإستجابة عليها كالتالي :

. احتل مصدر التمويل من الأقساط و الرسوم الجامعية الترتيب الأول بدرجة عالية ،  
وبمتوسط حسابي ( ٣,٩٤ ) .

. احتل مصدر التمويل من ترشيد الأنفاق على التعليم الجامعي الترتيب الثاني بدرجة  
عالية، وبمتوسط حسابي (٣,٨١) .

. احتل مصدر التمويل من المجتمع المحلي الترتيب الثالث بدرجة عالية ، وبمتوسط  
حسابي (٣,٧٩) ، حيث وصل أعلى متوسط في أبعاد مصادر تمويله الى (٤,٠٠) ،  
درجة والذي يعود الى بعدي مصدري التمويل من جمعية خريجي الجامعات الفلسطينية  
والمجالس القروية.

. احتل مصدر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات الترتيب الرابع بدرجة عالية ، وبمتوسط حسابي ( ٣,٦٨ ) .

. احتل مصدر التمويل الحكومي المباشر الترتيب الخامس بدرجة عالية، وبمتوسط حسابي ( ٣,٢٤ ) .

. احتل مصدر التمويل من القروض الترتيب السادس بدرجة عالية ، وبمتوسط حسابي ( ٣,١٨ ) .

. احتل مصدر التمويل الحكومي غير المباشر الترتيب السابع بدرجة عالية ، وبمتوسط حسابي ( ٣,٠٥ ) ، حيث وصل أعلى متوسط حسابي في أبعاد مصادر تمويله الى ( ٣,٢٣ ) درجة والذي يعود الى بعد مصدر التمويل من المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف .

٣ ( يلاحظ من الجدول أن ترتيب مجال التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية كان الأول عند كل من أعضاء المجلس التشريعي والوزراء في السلطة الوطنية ، إلا أن درجة الإستجابة كانت متباينة عند كل منهما .  
جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز أبحاث السياسات الجامعية  
مجال مصدر التمويل الحكومي غير المباشر قد وصل إلى أعلى متوسط عند كل من أعضاء المجلس التشريعي والوزراء في السلطة الوطنية بالمقارنة مع بقية أبعاد ذلك المجال ، ومع تباين في درجة الإستجابة عند كل منهما .

٤ ( يلاحظ من الجدول أن أعلى درجة استجابة بلغت ( ٤,١٩ ) درجة ، وتعود لمجال مصادر التمويل من الأقساط و الرسوم الجامعية و لصالح أعضاء المجلس التشريعي ، بينما بلغت أقل درجة استجابة ( ٣,٠٥ ) درجة ، و تعود لمجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة ولصالح الوزراء في السلطة الوطنية .

٥ ( أما فيما يتعلق بدرجة الإستجابة الكلية على مجالات مصادر تمويل التعليم العالي فقد كانت عالية عند كل من الوزراء في السلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي ، إلا أنها كانت عند أعضاء المجلس التشريعي أفضل منها عند الوزراء في السلطة الوطنية ، حيث وصلت عند أعضاء المجلس التشريعي الى ( ٣,٧٣ ) درجة ، بينما وصلت عند الوزراء الى ( ٣,٥٣ ) درجة .

### ثالثاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث :

ما مصادر تمويل التعليم العالي في النموذج المقترح التي وافق عليها أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ؟

#### الجدول (٢٢)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مصادر تمويل التعليم العالي التي حصلت على درجة استجابة عالية جداً لدى أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

| النسبة المئوية % | المتوسط الحسابي | الفقرة<br>(مصدر التمويل في النموذج المقترح)                                                                                | بعد مصدر التمويل | مجال مصادر تمويل التعليم العالي |
|------------------|-----------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|---------------------------------|
| ٩١,٠             | ٤,٥٥            | تحديد عمل محدد لكل موظف يؤديه على الوجه الأكمل.                                                                            |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٩٠,٢             | ٤,٥١            | الإهتمام بربط خطط التعليم الجامعي ،<br>كما وكيفا بخطط التنمية الاقتصادية<br>والاجتماعية.<br>مركز الدراسات والبحوث الجامعية |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٨٨,٠             | ٤,٤٠            | إعفاء الطالب الجامعي المتفوق من القسط الجامعي طوال فترة تفوقه الجامعي.                                                     |                  | الأقساط والرسوم                 |
| ٨٧,٦             | ٤,٣٨            | تحسين الأنظمة المتبعة بالنسبة للحوافز الجامعية.                                                                            |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٨٦,٤             | ٤,٣٢            | استخدام التسهيلات والموارد المتوافرة بالشكل الأمثل.                                                                        |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٨٦,٢             | ٤,٣١            | تقديم أراضٍ لبناء وحدات تعليمية تدريبية تابعة للجامعات في القرى المجاورة للجامعة.                                          | المجالس القروية  | المجتمع المحلي                  |
| ٨٦,٠             | ٤,٣٠            | تحسين أنظمة المعلومات والبيانات الجامعية.                                                                                  |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٨٦,٠             | ٤,٣٠            | تقدم الدولة منحاً مالية للطلبة الفقراء بناء على مسح اجتماعي من صندوق خاص لدعم التعليم العالي.                              |                  | الأقساط والرسوم الجامعية        |

تابع الجدول (٢٢)

| النسبة المئوية % | المتوسط الحسابي | الفقرة (مصدر التمويل في النموذج المقترح)                                                                   | بعد مصدر التمويل | مجال مصادر تمويل التعليم العالي |
|------------------|-----------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|---------------------------------|
| ٨٥,٨             | ٤,٢٩            | توفير الشروط الهندسية والتربوية للأبنية الجامعية.                                                          |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٨٥,٨             | ٤,٢٩            | تطبيق أساليب أكثر تطوراً في تحليل الكلفة الجامعية بأساليب إدارية حديثة.                                    |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٨٥,٨             | ٤,٢٩            | ربط بعض المؤسسات المجتمعية بالتقنيات التربوية الحديثة للتعليم وتدريب العاملين فيها مقابل مردود مالي مناسب. |                  | الإنتاج الذاتي للجامعات         |
| ٨٥,٤             | ٤,٢٧            | الدمج والتكامل بين الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة.                                                 |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٨٥,٠             | ٤,٢٥            | تحسين شروط العمل الإداري الجامعي باتباع أساليب إدارية حديثة تضمن فاعلية الكلفة.                            |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٨٥,٠             | ٤,٢٥            | تشجيع الأهالي تقديم التبرعات والمنح المالية لطلبة التعليم العالي والجامعات تكون معفاة من الضرائب.          | الهيئات المحلية  | المجتمع المحلي                  |
| ٨٤,٨             | ٤,٢٤            | تطبيق التخطيط الإستراتيجي الجامعي .                                                                        |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٨٤,٨             | ٤,٢٤            | إجراء دراسات مقارنة للتكاليف والنفقات الجامعية.                                                            |                  | ترشيد الإنفاق                   |
| ٨٤,٨             | ٤,٢٤            | تقديم قروض مستردة بدون فائدة لطلبة التعليم العالي بعد فترة زمنية من التخرج.                                | لجان الزكاة      | المجتمع المحلي                  |
| ٨٤,٨             | ٤,٢٤            | الإستفادة من طاقة أساتذة الجامعات بالشكل الأفضل.                                                           |                  | ترشيد الإنفاق                   |

تابع الجدول (٢٢)

| النسبة المئوية % | المتوسط الحسابي | الفئة (مصدر التمويل في النموذج المقترح)                                                                             | بعد مصدر التمويل | مجال مصادر تمويل التعليم العالي |
|------------------|-----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|---------------------------------|
| ٨٤,٦             | ٤,٢٣            | تسويق الإكتشافات والإبتكارات                                                                                        |                  | الإنتاج الذاتي للجامعات         |
| ٨٤,٦             | ٤,٢٣            | تقدم الدولة لطلبة التعليم العالي قروضاً مستردة بعد فترة زمنية من التخرج من صندوق خاص لذلك بعد رفع الأقساط الجامعية. |                  | الأقساط والرسوم الجامعية        |
| ٨٤,٢             | ٤,٢١            | رصد صندوق خاص لكتاب الطالب                                                                                          | لجان الزكاة      | المجتمع المحلي                  |
| ٨٤,٢             | ٤,٢١            | إبرام العقود مع مؤسسات حكومية أو مع القطاع التجاري الخاص لأغراض البحوث والاستشارات.                                 |                  | الإنتاج الذاتي للجامعات         |
| ٨٤,٠             | ٤,٢٠            | تشجيع تقديم التبرعات العينية : من أجهزة وأثاث وكتب للجامعات الفلسطينية معفاة من الضرائب.                            | الهيئات المحلية  | المجتمع المحلي                  |
| ٨٤,٠             | ٤,٢٠            | استقطاع موازنة مخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة السنوية.                                                     |                  | التمويل الحكومي المباشر         |
| ٨٣,٨             | ٤,١٩            | تشجيع البحوث المرتبطة بمشكلات الشركات والمصانع والبنوك وتقديم الاستشارة العلمية وفقاً لنتائج تلك البحوث.            |                  | الإنتاج الذاتي للجامعات         |
| ٨٣,٨             | ٤,١٩            | تقديم منحاً لطلبة التعليم العالي ذوي الحالات الإجتماعية والإقتصادية المناسبة.                                       | لجان الزكاة      | المجتمع المحلي                  |

تابع الجدول (٢٢)

| النسبة<br>المئوية<br>% | المتوسط<br>الحسابي | الفقرة<br>(مصدر التمويل في النموذج المقترح)                                                                    | بعد<br>مصدر<br>التمويل       | مجال مصادر<br>تمويل التعليم<br>العالي |
|------------------------|--------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|---------------------------------------|
| ٨٣,٨                   | ٤,١٩               | جعل الجامعات مراكز إنتاج متطورة<br>لورشها وأراضيها وقاعاتها.                                                   |                              | الإنتاج الذاتي<br>للجامعات            |
| ٨٣,٤                   | ٤,١٧               | تخصيص جزء من أرباح الشركات<br>الكبرى والبنوك للإنفاق على البحث<br>العلمي لأساتذة التعليم العالي وطلبتها.       | البنوك<br>والشركات<br>الكبرى | المجتمع<br>المحلي                     |
| ٨٣,٤                   | ٤,١٧               | استحداث صندوق الطالب الجامعي الفقير<br>المعفى من الضرائب ، يكون ريعه من<br>الكبرى نسبة لأرباح الشركات والبنوك. | البنوك<br>والشركات           | المجتمع<br>المحلي                     |
| ٨٣,٠                   | ٤,١٥               | استيفاء القسط الجامعي من الطلبة حسب<br>أوضاعهم الاقتصادية.                                                     |                              | الأقساط<br>والرسوم                    |
| ٨٢,٨                   | ٤,١٤               | إجراء بحوث متميزة تؤدي إلى بيع<br>الحقوق المسجلة.                                                              |                              | الإنتاج الذاتي<br>للجامعات            |
| ٨٢,٨                   | ٤,١٤               | تجهيز الوحدات التعليمية التابعة<br>للجامعات في القرى المجاورة تكون<br>معفاة من الضرائب.                        | المجالس<br>القروية           | المجتمع<br>المحلي                     |
| ٨٢,٨                   | ٤,١٤               | تقديم الدعم المالي المناسب للجامعات<br>والمرتبطة بتخفيف الأقساط عن بعض<br>طلبة التعليم العالي.                 | الجمعيات<br>الخيرية          | المجتمع<br>المحلي                     |
| ٨٢,٦                   | ٤,١٣               | تخفيض تكاليف الأبنية الجامعية مع<br>تحسين شروطها عن طريق اختيار<br>المكان ذي السعر المنخفض.                    |                              | ترشيد الإنفاق                         |
| ٨٢,٤                   | ٤,١٢               | استغلال مراكز الجامعات لتقديم خدمات<br>استشارية لمشكلات مؤسسات المجتمع<br>المحلي مقابل مردود مالي مناسب.       |                              | الإنتاج الذاتي<br>للجامعات            |

تابع الجدول (٢٢)

| النسبة<br>المئوية<br>% | المتوسط<br>الحسابي | الفقرة<br>(مصدر التمويل في النموذج المقترح)                                            | يعد<br>مصدر<br>التمويل                    | مجال مصادر<br>تمويل التعليم<br>العالي |
|------------------------|--------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------|---------------------------------------|
| ٨٢,٢                   | ٤,١١               | توفير الخدمات الإعلامية الجامعية.                                                      |                                           | الإنتاج الذاتي<br>للجامعات            |
| ٨٢,٢                   | ٤,١١               | تكثيف الجهود للحد من الفاقد والإهدار<br>بصوره المختلفة.                                |                                           | ترسيد الإنفاق                         |
| ٨٢,٢                   | ٤,١١               | بيع منتجات الجامعة الخاصة من سلع<br>وخدمات واستخدام عائداتها في عمليات<br>الصيانة.     |                                           | الإنتاج الذاتي<br>للجامعات            |
| ٨٢,٠                   | ٤,١٠               | تأسيس مؤسسات وكرات الخدمة قطاعات<br>الجامعة والمجتمع لخدمة                             |                                           | الإنتاج الذاتي<br>للجامعات            |
| ٨٢,٠                   | ٤,١٠               | استغلال مرافق الجامعة المتنوعة في<br>غير أوقات دوامها تعود بمردود مالي<br>مناسب عليها. | مركز                                      | الإنتاج الذاتي<br>للجامعات            |
| ٨٢,٠                   | ٤,١٠               | تقدم الدولة مساعدات مالية للجامعات<br>لأغراض محددة مرتبطة بالبحث العلمي                |                                           | التمويل<br>الحكومي<br>المباشر         |
| ٨١,٦                   | ٤,٠٨               | تخفيض نفقات الإدارة والنفقات العامة<br>للجامعات.                                       |                                           | ترسيد الإنفاق                         |
| ٨١,٤                   | ٤,٠٧               | رصد صندوق خاص لكتاب الطالب<br>الجامعي الفقير.                                          | جمعيات<br>خريجي<br>الجامعات<br>الفلسطينية | المجتمع<br>المحلي                     |
| ٨١,٤                   | ٤,٠٧               | تشجيع وزارة الأوقاف للأهالي بوقف<br>جزء من ممتلكاتهم وأراضيهم كوقف<br>منتج للجامعات.   |                                           | التمويل<br>الحكومي<br>غير المباشر     |

| تابع الجدول (٢٢)       |                    |                                                                                                                                 |                                                    |                                       |
|------------------------|--------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------|---------------------------------------|
| النسبة<br>النئوية<br>% | المتوسط<br>الحسابي | الفئة<br>ر (مصدر التمويل في النموذج المقترح)                                                                                    | عدد<br>مصدر<br>التمويل                             | مجال مصادر<br>تمويل التعليم<br>العالي |
| ٨١,٢                   | ٤,٠٦               | دفع نفقات الإشتراك في مراكز وبنوك المعلومات.                                                                                    | جمعيات<br>خريجي<br>الجامعات<br>الفلسطينية          | المجتمع<br>المحلي                     |
| ٨١,٢                   | ٤,٠٦               | استغلال قاعات الجامعة لمؤتمرات علمية وندوات وحلقات دراسية مقابل مردود مالي مناسب.                                               |                                                    | الإنتاج الذاتي<br>للجامعات            |
| ٨٠,٤                   | ٤,٠٢               | بناء مساكن للطلبة وتأجيرها.                                                                                                     |                                                    | الإنتاج الذاتي                        |
| ٨٠,٤                   | ٤,٠٢               | تمويل شراء كتب ودوريات.<br>مكتبة الجامعة الأردنية                                                                               | جمعيات<br>خريجي<br>مراكز<br>الجامعات<br>الفلسطينية | المجتمع<br>المحلي                     |
| ٨٠,٤                   | ٤,٠٢               | تجهيز جزء من لوازيم المختبرات والمشاغل والملاعب ومكتبات التعليم العالي بحيث تعفى التكاليف من ضريبة الدخل لتمويل التعليم العالي. | البنوك<br>والشركات<br>الكبرى                       | المجتمع<br>المحلي                     |
| ٨٠,٢                   | ٤,٠١               | تقديم التبرعات العينية (الكتب واللوازيم الخاصة) لبعض طلبة التعليم العالي وفق معايير خاصة.                                       | الجمعيات<br>الخيرية                                | المجتمع<br>المحلي                     |
| ٨٠,٠                   | ٤,٠٠               | التخلص من الوحدات التعليمية الجامعية غير الفعالة وغير الإقتصادية في نظام التعليم العالي ومؤسساته المختلفة.                      |                                                    | ترشيد الإنفاق                         |

يتضح من الجدول ٢٢ ما يلي :

(١) وصل عدد فقرات النموذج المقترح لتمويل التعليم العالي التي حصلت على (٤ - ٥)

درجات والتي تمثل درجة استجابة عالية جداً لدى أفراد مجتمع الدراسة الى (٥١) فقرة موزعة على مجالات مصادر التمويل للتعليم العالي كما يلي :-

١- كان عدد الفقرات التي حصلت على درجة استجابة عالية جداً من مجال مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية هو (٤) فقرات .

٢- كان عدد الفقرات التي حصلت على درجة استجابة عالية جداً من مجال مصادر التمويل من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي هو ( ١٦ ) فقرة .

٣- كان عدد الفقرات التي حصلت على درجة استجابة عالية جداً من مجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي هو ( ١٥ ) فقرة .

٤- كان عدد الفقرات التي حصلت على درجة استجابة عالية جداً من مجال مصادر التمويل الإنتاج الذاتي للجامعات هو ( ١٣ ) فقرة .

٥- كان عدد الفقرات التي حصلت على درجة استجابة عالية جداً من مجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة (فقرتين) جميع الحقوق محفوظة

٦- كان عدد الفقرات التي حصلت على درجة استجابة عالية جداً من مجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة ( فقرة واحدة ) .

٧- لم يحصل مجال التمويل من القروض على أي فقرة بدرجة استجابة عالية جداً .

### الجدول (٢٣)

النسب المئوية لمجالات مصادر تمويل التعليم العالي

التي حصلت على درجة استجابة عالية جداً لدى أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

| الرقم | مجال مصادر تمويل التعليم العالي من | عدد الفقرات التي حصلت على (٤-٥) درجة | عدد فقرات المجال الكلية | النسبة المئوية % للمجال الذي حصل على (٤-٥) درجة |
|-------|------------------------------------|--------------------------------------|-------------------------|-------------------------------------------------|
| ١     | الأقساط والرسوم الجامعية           | ٤                                    | ٥                       | ٨٠,٠                                            |
| ٢     | ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي  | ١٦                                   | ٢١                      | ٧٦,٢                                            |
| ٣     | المجتمع المحلي                     | ١٥                                   | ٢٣                      | ٦٥,٢                                            |
| ٤     | الإنتاج الذاتي للجامعات            | ١٣                                   | ٢٠                      | ٦٥                                              |

| تابع الجدول (٢٣) |                                    |                                      |                         |                                                 |
|------------------|------------------------------------|--------------------------------------|-------------------------|-------------------------------------------------|
| الرقم            | مجال مصادر تمويل التعليم العالي من | عدد الفقرات التي حصلت على (٤-٥) درجة | عدد فقرات المجال الكلية | النسبة المئوية % للمجال الذي حصل على (٤-٥) درجة |
| ٥                | المصادر الحكومية المباشرة          | ٢                                    | ١٤                      | ١٤,٣                                            |
| ٦                | المصادر الحكومية غير المباشرة      | ١                                    | ١٦                      | ٦,٣                                             |
| ٧                | القروض                             | ٠                                    | ٢                       | ٠                                               |
|                  | المجموع                            | ٥١                                   | ١٠١                     | ٥٠,٥                                            |

يتضح من الجدول (٢٣) مايلي :

- ١- النسبة المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي على فقرات مجال مصادر التمويل الجامعي من الأقساط والرسوم الجامعية التي حصلت على درجة استجابة عالية جدا بلغت ٨٠%.
- ٢- النسبة المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي على فقرات مجال مصادر التمويل الجامعي من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي بلغت ٧٦,٢%.
- ٣- النسبة المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي على فقرات مجال مصادر التمويل الجامعي الخاصة من المجتمع المحلي بلغت ٦٥,٢%.
- ٤- النسبة المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي على فقرات مجال مصادر التمويل الجامعي من الإنتاج الذاتي للجامعات بلغت ٦٥%.
- ٥- النسبة المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي على فقرات مجال مصادر التمويل الجامعي من المصادر الحكومية المباشرة بلغت ١٤,٣%.
- ٦- النسبة المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي على فقرات مجال مصادر التمويل الجامعي من المصادر الحكومية غير المباشرة بلغت ٦,٣%.
- ٧- النسبة المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي على فقرات مجال مصادر التمويل الجامعي من القروض بلغت صفرا %.
- ٨- النسبة المئوية لاستجابات أعضاء المجلس التشريعي على فقرات النموذج المقترح لمجالات مصادر التمويل الجامعي من الفقرات الكلية بلغت ٥٠,٥% .

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

مقدمة

مناقشة النتائج وتفسيرها

— مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

— مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
— مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الجامعية

التوصيات

— توصيات للممارسة نابعة من نتائج الدراسة

— توصيات للمتابعة مرتبطة بنتائج الدراسة

— توصيات عامة

— توصيات للباحثين

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج و التوصيات

#### مقدمة:

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة في ضوء أسئلتها التي هدفت إلى :  
طرح نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين ذي مجالات لمصادر تمويلية لها  
مؤشرات دالة عليها من خلال التعرف على مصادر التمويل التي وافق عليها أعضاء المجلس  
التشريعي والتي يتضمنها النموذج المقترح وفقاً للمقياس الذي استعمله الباحث .

وقد اشتملت مصادر النموذج المقترح لتمويل التعليم العالي التي على سبع مجالات هي:  
مصادر التمويل الحكومية المباشرة ، و مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة ،  
ومصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي ، ومصادر التمويل من الأقساط والرسوم  
الجامعية ، ومصادر التمويل من القروض ، ومصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات ،

ومصادر التمويل من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعية  
كما يتضمن أيضاً ما خلص إليه الباحث من توصيات مقترحة في ضوء ما توصل إليه  
من نتائج لبناء النموذج المقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين .  
أولاً: مناقشة النتائج وتفسيرها :

لتحقيق أهداف البحث حاولت الباحث الإجابة على أسئلة الدراسة فكانت النتائج كما يلي:

#### مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

ما مدى موافقة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على مصادر تمويل  
التعليم العالي في فلسطين التي يتضمنها النموذج المقترح ؟

يلاحظ من الجدول ( ١١ ) صفحة (٨٩) أن مجال مصدر التمويل من الأقساط  
والرسوم الجامعية قد احتل المركز الأول من مصادر تمويل التعليم العالي ، إذ حصل على  
أعلى متوسط حسابي ( ٤,١٣ ) بنسبة ٨٢,٦ % وهو يشكل مصدر تمويل عال جداً .

ويلاحظ من الجدول ( ٧ ) ص (٨٣) الفقرات التي تقيس درجة استجابة مجتمع  
الدراسة لمصدر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية . وتعتبر درجة قبول الفقرة ضمن  
مقياس النموذج والفقرات اذا حصلت الفقرة من ( ٤ - ٥ ) درجات و يتضح أن :

فقرة رقم (٣) وتتص على ( إعفاء الطالب الجامعي المتفوق من القسط الجامعي طوال

فترة تفوقه الجامعي ) وحصلت على نسبة ٨٨%.

فقرة رقم (٤) وتتص على أن (تقدم الدولة منحا مالية للطلبة الفقراء بناء على مسح اجتماعي من صندوق خاص لدعم التعليم العالي ) وحصلت على نسبة ٨٦ % .

فقرة رقم (٢) وتتص على ( استيفاء القسط الجامعي من الطلبة حسب أوضاعهم الاقتصادية ) وحصلت على نسبة ٨٣ % .

فقرة رقم ( ٥ ) وتتص على أن ( زيادة الأقساط و الرسوم الجامعية على أن تقدم الدولة لطلبة التعليم العالي قروضا مستردة بعد فترة زمنية من التخرج من صندوق خاص لذلك ) وحصلت على نسبة ٨٤,٦ %.

فقرة رقم ( ١ ) وتتص على ( استيفاء كامل القسط الجامعي من الطلبة ) وحصلت على نسبة ٧١,٦ % .

ان هذه النتائج تعكس لنا بوضوح مدى أهمية استيفاء الأقساط والرسوم الجامعية من الطلبة كمصدر رئيس من مصادر تمويل التعليم العالي بالمقارنة مع بقية مجالات التمويل الأخرى.

فقد أشارت تلك النتائج أن أكثر من ٧٠ % من مجتمع الدراسة قد استجابوا بدرجة عالية على استيفاء كامل القسط الجامعي من الطلبة ، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها محافظات السلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث الإنخفاض الحاد في معدلات الدخل الفردي ، وازدياد معدلات التضخم والبطالة، كما تشير الى ذلك البيانات الإحصائية الفلسطينية ومؤشرات الأسواق المالية.

كما بينت الدراسة أن ٨٠ % فأعلى من مجتمع الدراسة قد أيدوا زيادة الأقساط والرسوم الجامعية واستيفاء القسط الجامعي من الطلبة حسب أوضاعهم الاقتصادية ، مع اعفاء بعض الطلبة المتفوقين من القسط طيلة فترة تفوقهم الجامعي ، على أن تقدم الدولة منحا للطلاب الفقراء بناء على مسح اجتماعي ، أو قروضا حكومية مستردة للطلبة من ذوي الدخل المتوسط والمحدود من صندوق خاص لذلك .

ويعزو الباحث أهمية مصدر تمويل التعليم العالي من الأقساط والرسوم الجامعية لدى مجتمع الدراسة للاختلالات المالية المتلاحقة في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك الأزمات المالية المتراكمة لمؤسسات التعليم العالي نتيجة محدودية وعدم استقرار مواردها المالية ، ذلك وأن عملية تمويل النفقات الجارية لمؤسسات التعليم العالي كانت تعتمد بصورة رئيسة على مصدرين أساسيين منذ نشوئها وهما :

(١) المنح والمساعدات التي كانت تحصل عليها تلك المؤسسات من دول الاتحاد الأوروبي عن طريق مجلس التعليم العالي ومن ثم وزارة التعليم العالي و التي توقفت نهائياً علم ١٩٩٨ .

(٢) الرسوم والأقساط الجامعية من الطلبة والتي انخفضت بشكل ملحوظ بعد قدوم السلطة الوطنية ، لتشكل إيرادتها من هذا المصدر ٤٧ % عام ١٩٩٦ من قيمة الإيرادات العامة لتغطية النفقات التشغيلية المتكررة .

ويرى الباحث أنه على الرغم من ارتفاع كلفة التعليم الجامعي بنسبة ٧٥ % من عام ١٩٨٦-١٩٩٦ إلا أن الأقساط الجامعية بقيت ثابتة لسنوات عديدة ، بحيث كانت تغطي ٥٠ % من كلفة الطالب الجامعية حتى تلك الفترة ، الا أنها لم تغط الآن سوى ٣٢,٧ % - ٤٧ % من تلك التكلفة منذ عام ١٩٩٧ و لغاية عام ٢٠٠٠ .

ويعتقد الباحث أن استمرارية مواكبة الجامعات للتقدم العلمي والتكنولوجي ، واستمرارية بقائها لا يمكن أن يتطور بالاعتماد على تذبذب مواردها ، والتي تشكل الأقساط والرسوم الجامعية مصدراً أساسياً مهما لاستقرارها المالي وبالتالي الخدمات التعليمية .  
لذلك ربما جاء هذا المصدر المالي في المرتبة الأولى من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي والوزراء في السلطة التنفيذية ، من أجل المحافظة على بقاء هذه الجامعات واستمرارية نموها ، وبالتالي تطورها العلمي والتكنولوجي ، لتلبية حاجات المجتمع الفلسطيني ، بحيث تغطي الأقساط نفقات الجامعات الجارية المتكررة ، بشكل يغطي فيها الطلبة نفقاتهم الجامعية المباشرة من خلال دفع الرسوم والأقساط الجامعية بشكل كامل ، أوجزئي مشروط ، وهذا لن يتأتى الا من خلال زيادة نسبة تلك الرسوم والأقساط.

ان هذه النتائج تشير بوضوح إلى أن حركة الجامعات وفاعليتها سوف تتحسر وتتخلف عن مواكبة التقدم العلمي إذا لم يتم اعتماد الأقساط والرسوم الجامعية كمصدر رئيس لتمويل نفقاتها الجارية ، خاصة في ظل الزيادة المضطردة والواضحة في أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني . الأمر الذي يتطلب زيادة كبيرة في الموارد المالية الواجب توافرها لتغطية نفقاتها الرأسمالية والتشغيلية المتكررة لاستيعاب هذه الزيادة وما يرافقها من خدمات تعليمية مناظرة ، وذلك لن يتم بدون زيادة تدريجية في الأقساط والرسوم الجامعية على النحو الذي يشكل معه استقراراً وثباتاً لها ، وبالتالي يضمن استمرارية بقائها .

وأتفقت نتائج هذه الدراسة مع (بدروآخرون، ١٩٩٤) ومورا (Mora,1995) المشار

اليه في الجعفري (١٩٩٧) ، كما أتفقت مع نتائج دراسات كل من (سالم وقطناني، ١٩٩٧) و(الخشاب والعناد، ١٩٩٧) و(مريان وتكريتي، ١٩٩٧) وتشانج (Chang, 1999) والتي أشارت الى أن مصادر تمويل الجامعات غير مستقرة ، مما يؤدي الى حدوث تقلبات في موازناتها ، وبالتالي يجب زيادة الرسوم والأقساط الجامعية وفق معايير معينة كربطها بجداول غلاء المعيشة ، أو زيادتها بنسبة معينة بحيث تغطي تكلفة النفقات الجامعية المتكررة لحل مشكلاتها المالية.

وتعارضت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة مكارثي (Mccarthy, 1997) الذي وجد أن زيادة الأقساط في جامعة فيرمونت الأمريكية قد أدى الى انخفاض التحاق الطلبة فيها كما تعارضت نتائج الدراسة مع نتائج تقرير اليونسكو (Unesco, 1988) و(بويطانة، ١٩٩١) اللذين أشارا الى أن زيادة الأقساط في جامعات الوطن العربي قد ووجهت بمعارضة سياسية من الطلبة وأدت الى نتائج سلبية.

ويعزو الباحث سبب هذه المعارضة الى اختلاف الموقع الجغرافي لتلك الجامعات ومستوى دخل الفرد في الوطن العربي نسبة الى الناتج القومي ، واختلاف البدائل المقبولة والمبررة المصاحبة لزيادة الأقساط والرسوم الجامعية ونسبتها. ويرى الباحث أن قيام وزارة التعليم العالي بزيادة الأقساط والرسوم الجامعية الموحدة تدريجيا حسب كلفة الطالب الجامعية تبعا للتخصصات والكليات الجامعية المحددة يجب أن يرافقه بدائل عملية مقبولة من قبل الطلبة وأولياء أمورهم لتفادي حدوث منازعات ومعارضات وأضطرابات طلابية قد تؤدي إلى زيادة نفقات الجامعات وبالتالي زيادة أعبائها المالية.

ويعتقد الباحث أن بديل تقديم قروض حكومية مستردة للطلبة بعد فترة زمنية من التخرج تغطي نسبة كبيرة من الأقساط والرسوم الجامعية من خلال استحداث صندوق خاص لذلك يسمى (صندوق الإقراض الحكومي لطلبة التعليم العالي) يعتبر بديلاً مناسباً يساعد في تطويق الأزمات المالية لمؤسسات التعليم العالي ويشكل مصدراً أكثر ثباتاً واستقراراً لتلك الجامعات والطلبة وأولياء أمورهم . الأمر الذي قد يساهم في تخفيف الأعباء المادية على أولياء أمور الطلبة من خلال تخفيض الإنفاق المباشر على التعليم العالي وتأجيله لما بعد تخرج أبنائهم مما سيساهم في رفع مستوى المعيشة للأسر الفلسطينية.

ويرى الباحث أن انشاء (صندوق الإقراض الحكومي لطلبة التعليم العالي) يجب أن تساهم به السلطة الوطنية بجزء من موازنتها السنوية العامة ، وكذلك تشجيع المؤسسات المعنية بالتعليم العالي والبنوك والشركات الكبرى في تمويل جزء آخر منه ، واستحداث

ضريبة إضافية جديدة تسمى ضريبة التعليم العالي على البضائع والسلع والخدمات التي يستهلكها الجمهور، حيث أن سداد هذه القروض مع الزمن سيشكل مصدر إيراد للصندوق يمكن استغلاله في توليد قروض جديدة تغطي نسبة كبيرة من طلبات ذوي الدخل المحدود والذي ربما يؤدي الى زيادة الكفاءة في اختيار التخصص ، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص لحق الفرد في التعليم العالي ، كما سيساعد في إعادة هيكلة التعليم العالي الفلسطيني ، وعدم سيطرة القرارات العليا على سياسات مؤسسات التعليم العالي.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الحوت، ١٩٨٧) و(عبد الرحمن، ١٩٩١) وتيلاك (Tilak, 1991) و(الجعفري، ١٩٩٧) و(مريان وتكريتي، ١٩٩٧) وماكمولين (Macmulen, 1997) ورودرجز (Rodrigues, 1997) باقتراح بدائل عملية مقابل زيادة الأقساط ، مثل تقديم قروض حكومية للطلبة تغطي على الأقل ٥٠ % من الأقساط .

كما اتفقت هذه النتائج مع ( عبد الرزاق ، ١٩٩٦) الذي أشار الى أن القروض الحكومية للطلبة تعتبر طريقة لاعتماد الجامعات في تغطية نفقاتها المتكررة عن طريق استيفاء الأقساط والرسوم الجامعية من الطلبة بانتظام ، والذي يساهم في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الموجهة وفقا لحاجات المجتمع الفلسطيني. إلا أن نتائج هذه الدراسة تعارضت مع نتائج دراسة فلنت (Flint, 1996) الذي وجد أن ٨٧ % من الطلبة قد تخلفوا عن تسديد قروضهم الجامعية .

ويعزو الباحث سبب تخلف الطلبة عن تسديد القروض الجامعية الحكومية في الولايات المتحدة الى صعوبة الإجراءات القانونية التي تضمن تسديد القروض ومتابعتها . ويرى الباحث أن إنشاء صندوق الإقراض الحكومي لطلبة التعليم العالي يستلزم وضع الضمانات و الإجراءات القانونية والتشريعية التي تضمن تسديد القروض بشروط سهلة متفق عليها في فترات زمنية محددة ، كما يتطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية وضع آليات وقوانين ذات أهداف محددة لدعم التعليم العالي من خلال القروض الحكومية. وهذا يتفق مع تقرير الجعفري (١٩٩٧) والذي أشار إلى أن نظام القروض الحكومي تم تطبيقه في السويد والنرويج والدنمارك وبعض دول شرق آسيا حيث استفاد منه ٨٠ % من الطلبة لتغطية نفقات الدراسة الجامعية ، وقاموا بتسديدها تبعاً للإجراءات القانونية التي تم تنظيمها للإلتزام بتسديد تلك القروض . ويرى الباحث الى جانب تقديم القروض الحكومية لطلبة التعليم العالي ، أن يتم تخصيص موازنة مقطوعة من الدولة لوزارة التعليم العالي تكون مهمتها تقديم المنح الحكومية

بحيث تغطي تلك المنح الطلبة غير القادرين على الدفع ، والتنسيق مع وزارات السلطة لتقديم البعثات اللازمة لها .

ويعتقد الباحث أن تطبيق نظام القروض الحكومية يساعد في تمكين إدارة الجامعات من تقديم التسهيلات لبعض الطلبة الذين لا يريدون الحصول على قروض حكومية بدفع الرسوم على أقساط على مدى العام الدراسي .

ويقترح الباحث أن يتم زيادة الأقساط والرسوم الجامعية الموحدة من قبل وزارة التعليم العالي بحيث تكون الخدمات التعليمية التي يحصل عليها الطالب مساوية للأقساط والرسوم التي يدفعها ثم يكون من حق أي طالب الحصول على قرض حكومي أقصاه (٨٠٠) دينار سنوياً بدون فائدة ، ولكن بعمولة إدارية قدرها ٣ % من قيمة القرض التراكمي ، ويعطى الطالب فترة سماح لمدة سنتين ثم يقوم بتسديد القرض التراكمي بعد ٤ سنوات.

والجدول ( ٢٤ ) الذي أعده الباحث بالإعتماد على دراسة (مريان وتكريتي، ١٩٩٧)

يبين نموذجاً لقرض

نموذج قرض حكومي فردي مقترح من صندوق تمويل التعليم العالي

| السنة    | القيمة المسحوبة | قيمة القرض | القيمة المدفوعة | المجموع  |
|----------|-----------------|------------|-----------------|----------|
| بالدينار | بالدينار        | بالدينار   | بالدينار        | بالدينار |
| ٢٠٠١     | ٨٠٠             | ٨٠٠        | ٢٤              | ٨٢٤      |
| ٢٠٠٢     | ٨٠٠             | ١٦٢٤,٠٠    | ٤٨,٧٢           | ١٦٧٢,٧٢  |
| ٢٠٠٣     | ٨٠٠             | ٢٤٧٢,٧٢    | ٧٤,١٨           | ٢٥٤٦,٩٠  |
| ٢٠٠٤     | ٨٠٠             | ٣٣٤٦,٩٠    | ١٠٠,٤١          | ٣٤٤٧,٣١  |
| ٢٠٠٥     | ٠               | ٣٤٤٧,٣١    | ١٠٣,٤٢          | ٣٥٥٠,٧٣  |
| ٢٠٠٦     | ٠               | ٣٥٥٠,٧٣    | ١٠٦,٥٢          | ٣٦٥٧,٢٥  |
| ٢٠٠٧     | ٠               | ٣٦٥٧,٢٥    | ١٠٩,٧٢          | ٣٧٨٣,٠٧  |
| ٢٠٠٨     | ٠               | ٣٧٨٣,٠٧    | ٨٣,٤٩           | ١٨٨٢,٦٦  |
| ٢٠٠٩     | ٠               | ١٨٨٢,٦٦    | ٥٦,٤٨           | ٩٥٥,٢٤   |
| ٢٠١٠     | ٠               | ٩٥٥,٢٤     | ٢٨,٦٦           | ٠٠       |
| المجموع  | ٣٢٠٠            |            | ٣٩٣٥,٦          |          |

يلاحظ من الجدول ( ٢٤ ) أن قيمة القرض التراكمي الذي حصل عليه الطالب بلغ (٣٢٠٠) دينار. كما يلاحظ أن قيمة ما سيسدده الطالب بعد سنتين من تخرجه ولمدة أربع سنوات سيبلغ (٣٩٣٥,٦) دينار، وبهذا يكون عائد الصندوق من العمولة الإدارية المتراكمة خلال (١٠) سنوات تساوي (٧٣٥,٦) دينار من الطالب الواحد.

وإذا افترضنا البدء بأعداد طلبة التعليم العالي للعام الدراسي (٢٠٠١) والذي بلغ ٦٥,٨٠٠ طالبا وطالبة حسب تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، وعلى افتراض أن معدل النمو السكاني (٤,٣٨ %) حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٩) فإن عدد السكان الفلسطينيين البالغ عددهم عام ٢٠٠١ (٣,٢٩٨,٩٥١) نسمة سيصبحون في العام (٢٠١٠) ما يقارب (٤,٩٣٨,٢٦٤) نسمة (الملحق ٦، صفحة ٢١٣).

وحيث أن نسبة (٠,١ %) من السكان هم من طلبة الثاني الثانوي حاليا (الثالث الثانوي سابقا) حسب تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم (١٩٩٩)، فإن أعداد طلبة التعليم العالي ستصل عام (٢٠١٠) إلى ما يقارب (١١٥,١٨٢) طالبا وطالبة حسب تقديرات وزارة التعليم العالي (١٩٩٩) . وعلى افتراض أن معدل نسبة عدد الطلبة المتسربين والراسبين ستصل إلى ١٣,١٨ % من المرحلة الثانوية فإن أعداد طلبة التعليم العالي ستصل في الغالب إلى (١٤٠,٠٠٠) طالبا وطالبة .

(الملحق ٧، ص ٢١٤)، (الملحق ٨، ص ٢١٥)، (الملحق ٩، ص ٢١٦)

وإذا افترضنا أن القروض الحكومية ستشمل (٦٠ %) من الطلبة ، فإن عدد الطلبة التراكمي الذين سيحصلون على تلك القروض سيبلغ (٦٠,٠٠٠) طالبا وطالبة حتى عام (٢٠١٠) وبالتالي سيكون عائد الصندوق بعد (١٤) سنة من العمولة الإدارية (٤٤,١٣٦,٠٠٠) دينار سيضاف إلى رأسمال الصندوق الأساس . وهذا المبلغ يمثل ما نسبته (٢٣ %) تقريبا من رأسمال الصندوق الأساسي البالغ (١٩٢) مليون دينار اردني ، وهذا بدوره سيولد قروضا جديدة لشرائح المجتمع الفلسطيني ، ويساعد في حل مشكلة تمويل التعليم العالي عن طريق الأقساط والرسوم الجامعية ويعيد رأسمال الصندوق الأساس بعد (٣٢) عاما.

ومع أن تحمل الدولة لعبء هذا المشروع في السنوات الأولى من التنفيذ سيكون كبيرا من حيث توفير الرأسمال المطلوب بالإضافة الى نفقاته المتكررة من موظفين ومكاتب وغيره من النفقات التشغيلية ، إلا أن الباحث يرى أنه من الممكن انشاء هذا الصندوق عن

طريق مساهمة دول الخليج العربي بنسبة عالية في تمويله ، أو الإقراض من البنك الدولي أو البنوك المحلية لتكريسه على أرض الواقع .

٢ ( يلاحظ من الجدول ( ١١ ) صفحة (٨٩) أن مجال مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي قد أحتل المركز الثاني من مصادر تمويل التعليم العالي ، إذ حصل على متوسط حسابي ( ٤,٠٠ ) أي بنسبة ٨٠ % ، وهو يشكل مصدر تمويل عالياً جداً من خلال ابعاد مصادر تمويله المختلفة.

كما يلاحظ من الجدول ( ٦ ) صفحة (٧٨) الفقرات التي تقيس درجة استجابة مجتمع الدراسة لأبعاد مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي ويتضح أن :  
أ ( بعد مصدر التمويل من الهيئات المحلية وحصل على متوسط حسابي (٤,٢٣) بنسبة ٨٤,٦%، حيث:

الفقرة ( ١ ) و التي تنص على ( تشجيع الأهالي تقديم التبرعات والمنح لطلبة التعليم العالي والجامعات تكون معفاة من الضرائب ) وحصلت على نسبة ٨٥ % .  
الفقرة ( ٢ ) و التي تنص على ( تشجيع تقديم التبرعات العينية من أجهزة و أثاث و كتب للجامعات الفلسطينية معفاة من الضرائب ) وحصلت على نسبة ٨٤ % .  
ب) بعد مصدر التمويل من المجالس القروية وحصل على متوسط حسابي ( ٤,٢٣ ) بنسبة ٨٤,٦% حيث:

الفقرة ( ١ ) و التي تنص على ( تقديم أراض لبناء وحدات تعليمية تدريبية تابعة للجامعات في القرى المجاورة للجامعة ) وحصلت على نسبة ٨٦,٢ % .  
الفقرة ( ٢ ) و التي تنص على ( تجهيز الوحدات التعليمية لتلك الجامعات في القرى تكون معفاة من الضرائب ) وحصلت على نسبة ٨٢,٨ % .  
ج) بعد مصدر التمويل من لجان الزكاة وحصل على متوسط حسابي ( ٤,٢١ ) بنسبة ٨٤,٢ % حيث :

الفقرة ( ٢ ) و التي تنص على ( تقديم قروض مستردة بدون فائدة لطلبة التعليم العالي بعد فترة زمنية من التخرج ) وحصلت على نسبة ٨٤,٨ % .  
الفقرة ( ٣ ) و التي تنص على ( رصد صندوق خاص لكتاب الطالب الجامعي الفقير ) وحصلت على نسبة ٨٤,٢ % .

الفقرة ( ١ ) و التي تنص على ( تقديم منح لطلبة التعليم العالي من ذوات الحالات الاجتماعية والاقتصادية المناسبة ) وحصلت على نسبة ٨٣,٨ % .

د) بعد مصدر التمويل من جمعيات خريجي الجامعات الفلسطينية وحصل على متوسط حسابي (٤,٠٣) بنسبة ٨٠,٦% حيث:

الفقرة (٤) والتي تنص على (رصد صندوق خاص لكتاب الطالب الجامعي الفقير) وحصلت على نسبة ٨١,٤% .

الفقرة (٣) والتي تنص على (دفع نفقات الإشتراك في مراكز وبنوك المعلومات) وحصلت على نسبة ٨١,٢% .

الفقرة (٢) والتي تنص على (تمويل شراء كتب و دوريات) وحصلت على نسبة ٨٠,٤% .

هـ) بعد مصدر التمويل من مساهمات الجمعيات الخيرية وحصل على متوسط حسابي (٣,٩٥) بنسبة ٧٩% حيث:

الفقرة (٢) والتي تنص على (تقديم الدعم المالي المناسب للجامعات و المرتبطة بتخفيف الأقساط عن بعض طلبة التعليم العالي) وحصلت على نسبة ٨٢,٨% .

الفقرة (٣) والتي تنص على (تقديم التبرعات العينية (الكتب و اللوازم الخاصة) لبعض طلبة التعليم العالي وفق معايير خاصة) وحصلت على نسبة ٨٠,٢% .

الفقرة (١) والتي تنص على (تقديم الأرض لبناء وحدات تعليمية تابعة للجامعات حسب الحاجة) وحصلت على نسبة ٧٨,٦% .

الفقرة (٤) والتي تنص على (انشاء يانصيب خيري يكون ريعه لدعم الجامعات) وحصلت على نسبة ٧٤,٢% .

و) بعد مصدر التمويل من البنوك و الشركات الكبرى وحصل على متوسط حسابي (٣,٧٧) بنسبة ٧٥,٤% حيث:

الفقرة (٢) والتي تنص على (استحداث صندوق الطالب الجامعي الفقير المعفى من الضرائب يكون ريعه من أرباح الشركات الكبرى) وحصلت على نسبة ٨٣,٤% .

الفقرة (٣) والتي تنص على (تخصيص جزء من أرباح الشركات الصناعية الكبرى والبنوك للإنفاق على البحث العلمي لأساتذة التعليم العالي وطلابه) وحصلت على نسبة ٨٣,٤% .

الفقرة (١) والتي تنص على (تجهيز جزء من لوازم المختبرات و المشاغل و الملاعب و مكتبات التعليم العالي بحيث تعفى التكاليف من ضريبة الدخل لتمويل التعليم العالي) وحصلت على نسبة ٨٠,٤% .

ولم تظهر فقرات مصدر التمويل من شركة الإتصالات الفلسطينية والتي تنص على فرض ضرائب بنسب معينة على فاتورة الهاتف ، وتحويل رسم الإشتراك الدوري لفاتورة الهاتف لصندوق التعليم العالي درجة استجابة عالية جدا من استجابة مجتمع الدراسة ، حيث وصلت أعلى نسبة فيها الى ٦٩,٦ %.

ز ( لم تظهر فقرات بعد مصدر التمويل من الغرف التجارية و النقابات درجة عالية جداً من استجابة مجتمع الدراسة عليها حيث حصل هذا المصدر على متوسط حسابي (٣,٦) بنسبة ٧٢%.

لقد أشارت نتائج هذه الدراسة بأن أكثر من ٨٠% من مجتمع الدراسة يؤيدون مساهمة مؤسسات المجتمع المحلي في تمويل التعليم العالي كالهيئات المحلية والمجالس القروية والبنوك والشركات الكبرى والجمعيات الخيرية وجمعيات خريجي الجامعات الفلسطينية ولجان الزكاة ، حيث أشارت معظم استجاباتهم على فقرات هذا المصدر بأبعاده التمويلية المختلفة على أن طبيعة هذه المساهمات تتضمن أشكالاً عديدة قد تتخذ تقديم المنح المالية والتبرعات العينية لمؤسسات التعليم العالي وطلبتها كتجهيز المختبرات والمشاغل والملاعب ومكتبات التعليم العالي ولوازمها ، وكذلك تقديم الأراضي لبناء وحدات و كليات تابعة للجامعات في القرى المحاذرة وتجهيزها بما يلزم من أجهزة وأثاث.

ويرى الباحث أن هذه التبرعات و الهبات المالية من المجتمع المحلي سوف تعكس وتكرس العلاقة المتبادلة المرجوة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع الفلسطيني المحلية ، والتي يجب أن تتطور للقيام بحملات محلية بين الجاليات الفلسطينية لجمع تلك التبرعات لأهداف محددة تتصل بحاجات الوطن والتخصصات المطلوبة ، حيث منها ما يمكن اعتباره صدقة جارية ، ومنها ما يتم اعفاؤه من ضرائبها ، ومنها ما يمنح مقاعد دراسية في الجامعات بحيث تشكل هذه المنح والتبرعات رافدا هاما للنققات الرأسمالية أو الإستثمارية للجامعات .

ويعزو الباحث النتائج التي توصلت إليها الدراسة الى نظرة السلطتين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة الإهتمام بتمويل التعليم العالي في فلسطين من مساهمات مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص وزيادة الإنفاق عليه من الدخل القومي ، وذلك لأن مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني تعتبر من أهم البنى التحتية التي يستلزم تطويرها لما لها من أهمية في إعداد الكادر البشري الضروري لتطوير الإقتصاد الوطني على أساس أن الإستثمار في التعليم العالي هو استثمار فردي واجتماعي يشارك

فيه جميع أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة . الأمر الذي يتطلب معه أيضا تغييراً في برامج الكليات الجامعية وتطويرها وتطويرها لخدمة المجتمع من أجل تشجيع أفراد ومؤسساته المختلفة للمساهمة في تمويل هذه البرامج التي تخدمها.

ويرى الباحث أن نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج دراسات (إبراهيم وآخرون، ١٩٩١) و(جرادات وآخرون، ١٩٩١) بمساهمة الهيئات المحلية والمجالس القروية ولجان الزكاة عن طريق التبرع بالأراضي والمباني القائمة والجهد للجامعات والتبرعات والقروض المالية والعينية للطلبة الفقراء والمرتبطة بإعفاءات ضريبية أو أية حوافز أخرى.

كما اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسات (إبراهيم وآخرون، ١٩٩١) وتيلاك (Tilak, 1991) و(مريان وتكريتي، ١٩٩٧) حول ضرورة مشاركة خريجي الجامعات الفلسطينية بتمويل التعليم العالي عن طريق تمويل وشراء كتب ودوريات ودفع نفقات الأشتراك في مراكز وبنوك المعلومات ورصد صندوق كتاب الطالب الجامعي الفقير.

وأتفقت نتائج الدراسة مع تقرير اليونسكو (Unesco, 1988) و(إبراهيم وآخرون، ١٩٩١) و(جرادات وآخرون، ١٩٩١) وأبس (Apps, 1992) ، و(شعث، ١٩٩٧) على ضرورة تخصيص جزء من أرباح الشركات والبنوك لدعم طلبة ومدرسي ومؤسسات التعليم العالي.

كما اتفقت نتائج الدراسة مع كارين (Kerin, 1988) ، و(جرادات وآخرون، ١٩٩١) و(بدر وآخرون، ١٩٩٤) و(رودريجز (Rodrigues, 1997) من حيث مساهمات المؤسسات والجمعيات الخيرية في تمويل التعليم العالي عن طريق تقديم الدعم المالي والعيني لطلبة الجامعات وتقديم الأراضي والجهد السكاني لبناء وحدات تعليمية تابعة للجامعات على أن يتم تقديم إعفاءات ضريبية حكومية للمتبرعين.

وتعارضت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة ( الخطيب ، ١٩٩٧ ) الذي أشار الى عدم اعتماد هذا المصدر من التمويل لعدم ثبات واستقرار هذا المصدر ، لأنه غير مرتبط بالجامعة أو أي مصدر حكومي.

كما تعارضت مع نتائج دراسات (جرادات وآخرون، ١٩٩١) وتقرير (اليونسكو، ١٩٩٥) و(سالم وقطناني، ١٩٩٧) من حيث ضالة نسبة مساهمات المجتمع المحلي والمؤسسات الإقتصادية بتمويل التعليم العالي .

وتعارضت أيضا مع نتائج (بوظانة، ١٩٩١) و(جرادات وآخرون، ١٩٩١) من حيث أن فرض ضرائب على معاملات الهاتف ومعاملات الغرف التجارية والنقابات وإنشاء

يأنصيب خيرى لتمويل التعليم العالى . وأن فرض ضرائب على السكان من الممكن أن يؤدي الى نتائج سلبية في الدول التي يكون دخل الفرد فيها قليلا.

ويعزو الباحث عدم استجابة أفراد مجتمع الدراسة لفرض ضرائب إضافية على معاملات السكان بدرجة عالية جدا ، بسبب الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني وافتقار الأرض والمؤسسات الفلسطينية لمقومات اقتصاد مستقل .أضف الى ذلك أن جزءاً كبيراً من موازنة السلطة الفلسطينية العامة تعتمد بالدرجة الأساسية على الضرائب الإضافية للمؤسسات الإقتصادية الفلسطينية والتي هي بالأساس ضرائب إضافية على السكان.

٣ ( يلاحظ من الجدول (١١) صفحة (٨٩) أن مجال مصدر التمويل من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي قد احتل المركز الثالث ، إذ حصل على متوسط حسابي (٣,٧٤) بنسبة ٧٤,٨ % .

ويلاحظ من الجدول (١٠) صفحة (٨٧) الفقرات التي تقس مصادر تمويله حيث:  
الفقرة ( ١٢ ) والتي تنص على ( تحديد عمل محدد لكل موظف يؤديه على الوجه الأكمل ) ، وحصلت على نسبة ٩١ % .  
الفقرة ( ٧ ) والتي تنص على ( الإهتمام بربط خطط التعليم الجامعي كماً وكيفاً بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ) ، حيث حصلت على نسبة ٩٠,٢ % .

الفقرة ( ٢١ ) والتي تنص على ( تحسين الانظمة المتبعة بالنسبة للحوافز الجامعية ) ، وحصلت على نسبة ٨٧,٦ % .

الفقرة ( ٢٠ ) والتي تنص على ( استخدام التسهيلات و الموارد المتوافرة بالشكل الأمثل ) ، وحصلت على نسبة ٨٦,٤ % .

الفقرة ( ١٣ ) والتي تنص على (تحسين أنظمة المعلومات و البيانات الجامعية) ، وحصلت على نسبة ٨٦ % .

الفقرة ( ١٤ ) والتي تنص على (تطبيق أساليب أكثر تطوراً في تحليل الكلفة الجامعية بأساليب إدارية حديثة) ، وحصلت على نسبة ٨٥,٨ % .

الفقرة ( ٤ ) والتي تنص على ( توفير الشروط الهندسية والتربوية للأبنية الجامعية ) ، وحصلت على نسبة ٨٥,٨ % .

الفقرة ( ٨ ) والتي تنص على ( الدمج والتكامل بين الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة ) ، وحصلت على نسبة ٨٥,٤ % .

الفقرة ( ١١ ) والتي تنص على ( تحسين شروط العمل الإداري الجامعي باتّباع أساليب إدارية حديثة تضمن فاعلية الكلفة ) ، وحصلت على نسبة ٨٥% .

الفقرة ( ١٥ ) والتي تنص على ( إجراء دراسات مقارنة للتكاليف والنفقات الجامعية ) ، وحصلت على نسبة ٨٤,٨% .

الفقرة ( ١٦ ) والتي تنص على ( تطبيق التخطيط الإستراتيجي الجامعي ) ، وحصلت على نسبة ٨٤,٨% .

الفقرة ( ٢ ) والتي تنص على ( الاستفادة من طاقة أساتذة الجامعات بالشكل الأفضل ) ، وحصلت على نسبة ٨٤,٨% .

الفقرة ( ٣ ) والتي تنص على ( تخفيض تكاليف الأبنية الجامعية مع تحسين شروطها عن طريق اختيار المكان ذي السعر المنخفض ) ، وحصلت على نسبة ٨٢,٦% .

الفقرة ( ٦ ) والتي تنص على ( تكثيف الجهود للحد من الفاقد بصوره المختلفة ) ، وحصلت على نسبة ٨٢,٦% .

الفقرة ( ١٧ ) والتي تنص على ( تخفيض نفقات الإدارة والنفقات العامة للجامعات ) ، وحصلت على نسبة ٨١,٦% .

لم تظهر فقرات استغلال الأبنية الجامعية بالشكل الأمثل عن طريق رفع معدل الطلبة في الغرفة الواحدة وإطالة مدة السنة الدراسية ، وتخفيض تكلفة الموظفين الأكاديميين وغير الأكاديميين، وإجراء تعديلات جذرية في وظائف التعليم العالي ، بحيث تضيق الوظائف الجديدة مصادر تمويل جديدة درجة استجابة عالية جدا من مجتمع الدراسة.

يلاحظ من نتائج الدراسة أن أكثر من ٨٠% من مجتمع الدراسة يؤيدون أهمية تمويل التعليم العالي من مصادر ترشيد الإنفاق الجامعي عن طريق مصادر عديدة من أهمها مصادر الفقرات المذكورة أعلاه .

ويعزو الباحث النتائج التي توصلت إليها الدراسة الى أهمية الإهتمام بمصادر تمويل التعليم العالي من خلال ترشيد الإنفاق الجامعي ، حيث أن مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني اعتمدت في تمويلها منذ بداية نشوئها على الإتكال الزائد على الدعم الخارجي مع اهمال واضح للمسؤولية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي في تحمل قسط أكبر من هذا العبء ، مما أدى الى غياب سياسة مخططة من قبل القائمين على هذه الجامعات ووزارة التعليم العالي في بداية نشوئها . فقد كان تعددها ونموها العشوائي يفتقر الى خطة وطنية تضمن تكاملها

وأنسجام تطورها بسبب غياب السلطة الوطنية القادرة على تمثيلها ، مما أدى الى آزياد ظاهرة التنافس على الموارد البشرية والمادية المحدودة فيما بينها.

وبناء على ذلك ظلت المباني الجامعية تخضع لنفس الشروط الهندسية والتربوية القائمة دون أدنى تغيير مقبول لم يتعد في معظم الأحيان حالات الصيانة العامة والتوسع الأفقي والعمودي المحصور في حدود مساحة تلك المباني التي وجدت لاستيعاب أعداد محدودة من الطلبة .

كما أن تضخم الجهاز الأكاديمي والإداري فيها كان على حساب تطوير نوعية التعليم فيها حيث وصلت نسبة العاملين في الجهاز الإداري والخدمات الى العاملين في الجهاز الأكاديمي ١,١٨% حسب احصائيات وزارة التعليم العالي في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ . وهذه النسبة لا تخضع لمعايير الجامعة المكملة والنشيطة والتي تقترض أن تصل نسبة الإداريين الى الأكاديميين فيها الى ١,٥% حسب معايير خبراء اليونسكو .

ويعتقد الباحث أن هذا قد يشير الى أن هناك أعمالاً لا يتم تأديتها على الوجه الأكمل، أو أن هناك عبئاً على الإداريين ومستخدمي الجامعة يفوق ما هو مطلوب منهم في ضوء معايير الجامعة المكملة .

كما يعزو الباحث نتائج هذه الدراسة الى غياب الأنظمة المتبعة بالنسبة للحوافز الجامعية وتحسين أنظمة البيانات والمعلومات الجامعية بما هو مطلوب لعدم وجود تكامل بين الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة ، أو بين الكليات المتناظرة في الجامعات الأخرى . مما أدى الى وجود تنافس سلبي بين الجامعات في اجتذاب الكوادر الأكاديمية من جامعة الى أخرى تحت وطأة حوافز الراتب والمركز الوظيفي . الأمر الذي أعاق التطور النوعي لبعضها وأدى الى تخفيض فاعلية بعضها الآخر، وبالتالي ساهم في زيادة الهدر المالي فيها .

ويرى الباحث أن إنشاء الجامعات الفلسطينية الذي ترافق مع حاجة المجتمع الفلسطيني قد أحدث خللاً في ترشيد إنفاقها منذ البداية ، مما أدى في معظم الأحيان الى استنزاف مواردها حيث أن الأوضاع غير المستقرة لهذه الجامعات منذ نشوئها ، منعها من التعامل مع مشاريع الجدوى الاقتصادية لبديل ترشيد الإنفاق في تمويل التعليم العالي والتي تم نجاعتها في العديد من دول العالم ، وأهمها دول جنوب شرق آسيا التي حققت نمواً اقتصادياً متزايداً .

وكما تشير الإحصائيات والبيانات المتوافرة من وزارة التعليم العالي الأردنية فإن الإنفاق على التعليم العالي لطلبة فلسطين في الخارج قد بلغ ما يقارب ٤٠ مليون دينار أردني. وهذا المبلغ يزيد عن موازنات الجامعات الفلسطينية جميعها حيث كان الأولى أن يتم استثمار هذا المبلغ داخل الوطن لو كان هناك تخطيط استراتيجي متوسط المدى لمؤسسات التعليم العالي .

ويرى الباحث أن نجاح مؤسسات التعليم العالي في البحث عن مصادر تمويلية جديدة يتوقف على مدى قدرة الجامعة على استغلال مدخلاتها لإنتاج مخرجات ملائمة في ذلك ، حيث يعتقد أن التحقيق الأمثل لتعبئة موارد مالية اضافية لهذه المؤسسات ربما يكون عن طريق ترشيد نفقات التعليم الجامعي بسبب محدودية مصادر تمويلها وتذبذبها ، نتيجة التخطيط العشوائي الذي رافق قيامها .

ويعتقد الباحث أن تحسين كفاءة وفاعلية الإنفاق العام على التعليم الجامعي يجب أن يخضع الى تطبيق سياسة جديدة ، تأخذ على عاتقها تخطيط الإنفاق الإستراتيجي للتعليم العالي من خلال ربط خطط التعليم الجامعي كما وكيفاً بخطط التنمية الاقتصادية ، والذي قد يتم باتباع الأساليب الإدارية الحديثة التي تضمن فاعلية الكلفة لتحسين شروط العمل والأداء الإداري عن طريق ترشيد التوظيف والاستخدام في العمل والتشكيل الإداري وتنظيمه على نحو يتناسب مع الطبيعة الخاصة لكل جامعة وقدرة مؤسسات التعليم العالي على اتخاذ القرارات التي تؤدي الى تغيير تنظيم التمويل فيها بما يضمن تخفيض النفقات الإدارية والعمامة لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني واستخدام التسهيلات والموارد المتوافرة بالشكل الأمثل.

وأنفقت نتائج الدراسة مع (رحمة، ١٩٨٧) وكذلك مع نتائج دراسات (ابراهيم وآخرون، ١٩٩١) وإجيرير (Greer, 1997) و(سالم وآخرون، ١٩٩٧) بربط خطط التعليم الجامعي وترشيد إنفاقه بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما أنفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (جرادات وآخرون، ١٩٩١) ومع (عبد الدايم، ١٩٩٥) حول الاستفادة من طاقة أساتذة الجامعات بالشكل الأفضل من خلال زيادة العبء الدراسي لهم وممارستهم لأعمالهم المنوطة بهم على أكمل وجه.

وأنفقت أيضاً نتائج الدراسة مع نتائج دراسات (الزبيدي، ١٩٨٧) و(الحسين، ١٩٨٩) و(السرقبي ، ١٩٩١) و(الخطيب، ١٩٩٢) و(الشاروك، ١٩٩٧) و(مريان وتكريتي، ١٩٩٧) و(الجعفري، ١٩٩٧) وسيربان (Serban, 1998) وثورنتون (Thornton, 1999) حول تحسين شروط العمل الإداري الجامعي ، واتباع أساليب إدارية حديثة تضمن فاعلية الكلفة

وتحديد أعمال محددة للوظائف المحددة ، والتأهيل المستمر للجهاز الإداري الجامعي ، مرتبطة بتحسين أنظمة الحوافز المادية والمعنوية الجامعية والتدخل الفاعل للإدارة الجامعية في تفعيل أداء التمويل.

كما اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج (الزبيدي، ١٩٨٧) و(سالم وقطناني، ١٩٩٧) و(الجعفري، ١٩٩٧) بضرورة تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والبيانات الجامعية .  
و اتفقت أيضاً مع نتائج (الخطيب، ١٩٩٢) و(صلاح، ١٩٩٤) و(الجعفري، ١٩٩٧) و(الشاروك، ١٩٩٧) و(سالم وقطناني، ١٩٩٧) و(شعث، ١٩٩٧) وديمبسي (Dempsey, 1997) وتشانج (Chang, 1999) حول ضرورة الدمج والتكامل بين التخصصات وتوزيع البرامج التعليمية فيما بين الجامعات والتخلص من الوحدات التعليمية الجامعية غير الفعالة وغير الاقتصادية فيها.

و اتفقت نتائج الدراسة أيضاً مع (ابراهيم وآخرون، ١٩٩١) و (صلاح، ١٩٩٤) و(مريان وتكريتي، ١٩٩٧) و(سالم وقطناني، ١٩٩٧) و(الجعفري، ١٩٩٧) حول ترشيد الإنفاق من خلال استخدام التسهيلات والموارد المتوافرة بالشكل الأمثل بما يسمح بتخفيض نفقات الإدارة والنفقات الجامعية العامة.  
كما اتفقت نتائج الدراسة مع (رحمة، ١٩٨٧) و(ابراهيم وآخرون، ١٩٩١) و(الخطيب، ١٩٩٢) حول الحد من الإهدار في التعليم الجامعي الى الحد الأدنى.

ويرى الباحث أن النتائج التي توصل إليها (رحمة، ١٩٨٧) و(بوظانة، ١٩٩١) و(الخطيب، ١٩٩٢) بضرورة ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي عن طريق اقامة المعاهد والكليات المساندة للكليات الجامعية و دمجها في بنى التعليم العالي ، بحيث تشكل السنتان الأولى والثانية للمعاهد و الكليات جزءاً من الكليات الجامعية بدلاً مقبولا يمكن أختراره في الجامعات الفلسطينية لتقليل الإهدار في المال وتخفيض النفقات الرأسمالية والمتكررة لبنى التعليم العالي الفلسطيني .

وتعارضت نتائج الدراسة مع نتائج دراسات (ابراهيم وآخرون ، ١٩٩١) و(جرادات وآخرون، ٩١) و(الخطيب، ١٩٩٢) و(الجعفري ، ١٩٩٧) وديمبسي (Dempsey, 1997) وتشانج (Chang, 1999) والتي أشارت الى ضرورة ترشيد الإنفاق الجامعي عن طريق استغلال الأبنية بالشكل الأمثل برفع معدل الطلبة بإمكانيات مادية أقل وتخفيض تكاليفها مع تحسين شروطها الهندسية والتربوية واستخدام تلك المباني لأغراض أخرى تدر على الجامعات المزيد من الموارد المالية .

٤ ( يلاحظ من الجدول ( ١١ ) صفحة (٨٩) أن مجال مصدر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات قد آحتل المركز الرابع ، حيث وصل متوسطه الحسابي إلى ( ٣,٦٥ ) بنسبة ٧٣%.

ويلاحظ من الجدول (٩) صفحة (٨٥) الفقرات التي تبين درجات الاستجابة لمجتمع الدراسة على مصادر تمويله المختلفة حيث :

الفقرة ( ١٢ ) والتي تنص على ( ربط بعض المؤسسات المجتمعية بالتقنيات التربوية الحديثة لتعليم وتدريب العاملين فيها مقابل مردود مالي مناسب ) ، وحصلت على نسبة ٨٥,٨ %.

الفقرة (٧) والتي تنص على ( تسويق الإكتشافات والإبتكارات ) ، وحصلت على نسبة ٨٤,٦ %.

الفقرة (٥) والتي تنص على ( إبرام العقود مع مؤسسات حكومية أو مع القطاع التجاري الخاص لأغراض البحوث والاستشارات ) ، وحصلت على نسبة ٨٤,٢ %.

الفقرة ( ٤ ) والتي تنص على ( تشجيع البحوث المرتبطة بمشكلات الشركات والمصانع والبنوك وتقديم الاستشارة العلمية وفقا لنتائج تلك البحوث ) ، وحصلت على نسبة ٨٣,٨ %.

الفقرة ( ١ ) والتي تنص على ( جعل الجامعات مراكز إنتاج متطورة لورشها وأراضيها وقاعاتها ) ، وحصلت على نسبة ٨٣,٨ %.

الفقرة ( ٦ ) والتي تنص على ( إجراء بحوث متميزة تؤدي إلى بيع الحقوق المسجلة ) ، وحصلت على نسبة ٨٢,٨ %.

الفقرة ( ٢ ) والتي تنص على ( استغلال مراكز الجامعات لتقديم خدمات استشارية لمشكلات مؤسسات المجتمع المحلي مقابل مردود مالي مناسب ) ، وحصلت على نسبة ٨٢,٤ %.

الفقرة ( ٨ ) والتي تنص على ( بيع منتجات الجامعة الخاصة من سلع وخدمات واستخدام عائداتها في عمليات الصيانة ) ، وحصلت على نسبة ٨٢,٢ %.

الفقرة ( ١٣ ) والتي تنص على ( توفير الخدمات الإعلامية الجامعية ) ، وحصلت على نسبة ٨٢,٢ %.

الفقرة ( ٩ ) والتي تنص على ( تأسيس مؤسسات وكليات لخدمة قطاعات الجامعة والمجتمع ) ، وحصلت على نسبة ٨٢ %.

الفقرة ( ٣ ) وتنص على ( استغلال مرافق الجامعة المتنوعة في غير أوقاتها ودوامها تعود بمردود مالي مناسب عليها ) ، وحصلت على نسبة ٨٢% .

الفقرة ( ١٥ و ) وتنص على ( بناء مساكن للطلبة و تأجيرها ) ، وحصلت على نسبة ٨٠,٤% .

لم تظهر فقرات مصادر التمويل من تضمين مرافق الجامعة بمردود مالي جيد وشراء وسائل خاصة بالجامعات ، تقوم بتسييرها من مركز المدينة وبالعكس ، وربط مبالغ الجامعات بفوائد بنكية، وبناء الأسواق التجارية وتأجيرها ، وإنشاء مدارس نموذجية ومزارع منتجة للجامعة ، وافتتاح كليات مجتمع تابعة للكليات الرئيسة ، بحيث يتم قبول الطلبة في الجامعات على أساس قبولهم في تلك الكليات درجة استجابة عالية جدا من مجتمع الدراسة. وتشير هذه النتائج الى ان اكثر من ٨٠% من مجتمع الدراسة يؤيدون تمويل التعليم العالي من مصدر الإنتاج الذاتي للجامعات من خلال مصادر التمويل التي تشير اليها الفقرات المذكورة اعلاه .

ان هذه النتائج تفسر لنا مدى اهتمام أعضاء المجلس التشريعي والوزراء في السلطة الوطنية لمصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات الفلسطينية . ويعزو الباحث سبب ذلك إلى غياب السياسات الاستثمارية لجامعاتنا الفلسطينية الكفيلة بتطوير خدماتها لتصبح رافدا أساسيا من روافد الدخل بالنسبة للجامعات .

كما يعزو الباحث تشجيع مجتمع الدراسة لمؤسسات التعليم العالي لهذا المصدر المهم من التمويل الذاتي الى ايمان مجتمع الدراسة بقدرة الجامعات الفلسطينية على جعلها مراكز إنتاج متطورة لورشها وأراضيها وقاعاتها وقدرتها على تسويق سلعها وأنشطتها التجارية والصناعية والزراعية من خلال تأسيس مؤسسات وكليات تخدم قطاعات الجامعة والمجتمع ، والحصول على عوائد مالية تستطيع فيها أن تغطي جزءاً كبيراً من نفقاتها الجارية على برامجها الأكاديمية والمهنية والفنية.

ويعتقد الباحث ان هناك الكثير من الخدمات الفنية التي يمكن للجامعات القيام بها من خلال مراكز الإستشارات في تلك الجامعات والإعتماد على تمويل نفسها ذاتيا من عوائد تلك الإستشارات كالإستشارات الادارية والمالية والهندسية التطبيقية والتجارية والصناعية وتسويق هذه الخدمات. الأمر الذي يساعد في دمج الباحثين الأكاديميين مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في المجتمع ، مما يساعد الجامعة على طرح برامج أكاديمية جديدة تتناسب مع حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، وتشجيع البحوث المرتبطة

بمشكلات الشركات والمصانع والبنوك وتقديم الإستشارات اللازمة لها وتدريب بعض العاملين فيها بربط تلك المؤسسات بالتقنيات التربوية الحديثة .

كما أن إنشاء المراكز الطبية كالمستشفيات التابعة لتلك الجامعات سيوفر تمويلا ذاتيا عاليا من عوائد رسوم المعالجة والاقامة الرمزية في هذه المستشفيات ، وعائدات بيع الادوية وغيرها بشكل يشجع المواطنين على ارتيادها ، ويساعد في تدريب الطلبة بطريقة مباشرة في العمل التطبيقي في تلك المراكز . كما ان الانتفاع من بدلات المرافق الجامعية كإسكانات الطلبة ومقاصفها وقاعاتها وارضيتها وبدلات الدورات التدريبية لقطاعات الصناعة والتجارة والصناعة سيوفر لها رافدا ماليا اضافيا مهما في الاعتماد على تمويل نفسها ذاتيا ، ويساعدها في تغطية جزء من نفقاتها عن طريق الإنتاج ، وهذا يتطلب تحويل الوحدات الأكاديمية الى وحدات إنتاجية يحقق الروابط العضوية بين التعليم والبحث والإنتاج وخدمة المجتمع عن طريق تفعيل دور المكاتب الإستشارية العلمية في الجامعات الفلسطينية .

كما يرى الباحث ان بإمكان الجامعات القيام باستحداث وتطوير التخصصات التي يستفاد منها في التقنيات العالية المتعلقة بأبحاث الطاقة الشمسية والهندسة الوراثية ، والتي من الممكن ان تحقق لها مردودا ماليا عاليا ، ليصبح مصدر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات من أهم المصادر الذي يساعد مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية على حل مشكلاتها المالية .

ويعتقد الباحث أن ذلك سوف يساعد كوادنا الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي على الاهتمام بالبحث العلمي ونتاجاته من الابتكارات العلمية والإختراعات ، والذي مازال نموه بطيئا في هذا الجانب ، ليس في جامعاتنا الفلسطينية فحسب ، وانما في جامعات الوطن العربي بشكل عام ، وذلك بسبب أفئقتار تلك المؤسسات الى توفير الحوافز المادية والمعنوية للباحثين ، والإقتصار على النمط التقليدي للجامعات العربية ، باعتبار الجامعات مكانا للتدريس وليس مكانا للإنتاج وهذا ما يفسره طبيعة البرامج والتخصصات المتكررة لمعظم جامعاتنا ، والتي تفيض مخرجاتها المتشابهة الى حد بعيد عن حاجة السوق ، وبالتالي تساعد في ايجاد البطالة المقنعة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع اليونسكو (Unesco,1988) وكرونورد المشار اليها في آيس (Apps,1992) و(الجعفري ، ١٩٩٧) حول ربط بعض المؤسسات المجتمعية بالتقنيات التربوية الحديثة للتعليم الجامعي وتدريب العاملين ، وإبرام العقود مع مؤسسات حكومية أو مع القطاع التجاري الخاص لأغراض البحوث والإستشارات .

كما أتت نتائج الدراسة مع نتائج دراسات (السرقبي، ١٩٩١) و(الشاروك، ١٩٩٧) في تسويق نتائج الاكتشافات والابتكارات والإختراعات .

وأتت أيضا نتائج الدراسة مع نتائج دراسات (السعيد، ١٩٩١) وتيلاك (Tilak, 1991) (ابراهيم وآخرون، ١٩٩١) و(جرادات وآخرون، ١٩٩١) و(الخطيب، ١٩٩٢) و(الشاروك، ١٩٩٤) و(الجعفري، ١٩٩٧) و(الخشاب والعنّاد، ١٩٩٧) وماكملين (Mccmullen, 1997) و(الشاروك، ١٩٩٧) حول جعل الجامعات مراكز إنتاج ، واستغلال هذه المراكز لتقديم خدمات استشارية لمشكلات مؤسسات المجتمع المحلي مقابل مردود مالي مناسب ، يساهم في تغطية نفقات الجامعات الجارية والمتكررة .

كما تتفق نتائج الدراسة مع نتائج (الزبيدي، ١٩٨٧) و(جرادات وآخرون، ١٩٩١) و(السرقبي، ١٩٩١) و(قرعان، ١٩٩٥) و(الجعفري، ١٩٩٧) وتشانج (Chang, 1999) حول تشجيع البحوث المتميزة والمرتبطة بمشكلات الشركات والمصانع والبنوك .

وتتفق أيضا مع نتائج (الجعفري، ١٩٩٧) و(الشاروك، ١٩٩٧) و(شعث، ١٩٩٧) حول إمكانية استغلال مرافق الجامعات المتنوعة في غير أوقات دوامها مقابل مردود مالي مناسب . كما تتفق أيضا مع نتائج دراسات (ابراهيم وآخرون، ١٩٩١) و(شعث، ١٩٩٧) و(الجعفري، ١٩٩٧) حول بيع منتجات الجامعات من سلع وخدمات واستخدام عائداتها في بعض نفقاتها المتكررة .

وأتت كذلك مع (الزبيدي، ١٩٨٧) واليونسكو (Unesco, 1988) و(دراسة فريق كلية الينوي، ١٩٨٩) المشار إليها في قرعان (١٩٩٥) وسانيال (Sanyal, 1995) المشار إليه في الجعفري (١٩٩٧) و(السرقبي، ١٩٩١) و(عبد الرحمن، ١٩٩١) و(الخطيب، ١٩٩٧) و(مريان وتكريتي، ١٩٩٧) و(الجعفري، ١٩٩٧) ورودرجـز (Rodriguess, 1997) وتوكر (Tucker, 1998) حول ضرورة استثمار أموال الجامعات بربطها بفوائد بنكية معقولة وبناء مساكن للطلبة وبناء الأسواق التجارية وتأجيرها وإنشاء مزارع منتجة للجامعات .

كما أتت أيضا مع نتائج دراسات (رحمة، ١٩٨٧) و(فريق كلية الينوي، ١٩٨٩) المشار إليها في قرعان (١٩٩٥) و(بوظانة، ١٩٩١) و(الخطيب، ١٩٩٢) حول افتتاح كليات مجتمع مسائية تابعة للكليات الرئيسة ، بحيث يتم قبول الطلبة في الجامعات على أساس قبولهم في تلك الكليات .

وأتت نتائج الدراسة مع نتائج (السرقبي، ١٩٩١) في توفير الخدمات الإعلامية الجامعية .

وتعارضت نتائج الدراسة مع نتائج دراسات (سالم وقطناني، ١٩٩٧) اللذين أشارا الى اعتماد برامج استثمارية واستشارية على أسس تجارية لزيادة موارد الجامعات المالية . ويعزو الباحث سبب ذلك الى تخوف مجتمع الدراسة من إدخال الجامعات مدخل المتاجرة وتحويلها مع الزمن الى جامعات ربحية ، الأمر الذي يتناقض مع أهداف التعليم العالي الفلسطيني ، وهذا يتفق مع ما رمى اليه بريملر (Bremiller, 1989) في دراسته بهذا الخصوص.

كما تعارضت نتائج الدراسة مع نتائج دراسات (وزارة التعليم السورية، ١٩٨٩) و(خضر، ١٩٨٩) و(السعيد، ١٩٩١) والتي أشارت الى ضآلة إجراء البحوث العلمية المتميزة في الجامعات العربية .

ويعزو الباحث سبب ذلك الى مدى اهتمام مجتمع الدراسة بتطبيق الجامعات الفلسطينية لأهداف التعليم العالي والذي يعتبر البحث العلمي من أهم أهدافه كما نص عليه مشروع قانون التعليم العالي الفلسطيني ١٩٩٨ والذي تم تقديمه من المجلس التشريعي الفلسطيني.

٥ ( يلاحظ الجدول ( ١١ ) صفحة (٨٩) أن مجال مصادر التمويل الحكومية المباشرة احتل المركز الخامس ، حيث حصل على ( ٣,٥٩٤ ) بنسبة ٧١,٨ % .

ويتضح من الجدول ( ٤ ) صفحة (٧٤) درجات استجابة أعضاء المجلس التشريعي والوزراء في السلطة الوطنية حيث :

الفقرة ( ٣ ) وتنص على ( استقطاع موازنة مخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة السنوية ) ، وحصلت على نسبة ٨٤ % .

الفقرة ( ٨ ) وتنص على أن ( تقدم الدولة مساعدات مالية للجامعات لأغراض محددة مرتبطة بالبحث العلمي ) ، وحصلت على نسبة ٨٢ % .

لم تظهر فقرات تغطية الدولة للعجز المالي للجامعات وتوزيع الموازنة المخصصة للجامعات حسب الكليات أو التنافس أو الحجم وتقديم الدولة مساعدات مالية للجامعات لأغراض محددة مرتبطة بتطوير القوى البشرية درجة استجابة عالية جدا من مجتمع الدراسة.

كما يلاحظ من الجدول (٤) أن الفقرات التي تنص على فرض ضرائب على نسبة معينة من الرواتب وأرباح الشركات و الرسوم الجمركية و رسوم إضافية لصالح التعليم العالي قد تراوحت نسبة الاستجابة عليها من قبل مجتمع الدراسة من ٥٧,٦ % إلى ٧٣,٨ % .

في حين حصلت الفقرة التي تنص على أن(تقوم الدولة بدفع جميع نفقات التعليم العالي) على نسبة ٥٠ %.

بيّنت نتائج الدراسة أن أكثر من ٨٠% من أعضاء المجلس التشريعي يؤيدون استقطاع موازنة مخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة السنوية ، وأن تقوم الدولة بمساعدات مالية لأغراض محددة ومرتبطة بالبحث العلمي ، في حين أيد ٧٠% فأكثر من مجتمع الدراسة توزيع الموازنة المخصصة للجامعات من الموازنة العامة للدولة حسب مبدأ التنافس بين الجامعات والحجم والكليات الجامعية ، وفرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة بنسبة معينة ، واستقطاع نسبة معينة من قيمة رسوم المسافرين على المعابر الحدودية ، وتحويل الضريبة المفروضة على السجائر لتمويل التعليم العالي مع إعفاء ضريبي للمواطنين الذين يتبرعون للجامعات العامة غير الربحية .

ان هذه النتائج تشير بوضوح الى تعايش أعضاء المجلس التشريعي الأزمة المالية التي تعيشها السلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث ما زالت تلك السلطة تعتمد على المساعدات والقروض من الدول المانحة والبنك الدولي ، وبالتالي فالموازانات التي تستقطع من الخزينة العامة لصالح القطاعات المختلفة ومنها التعليم العالي ، تعاني من اختلالات مالية مستمرة منذ عام ١٩٩٤ ولغاية الآن ، مما يجعل الحاجة ماسة الى عدم اعتماد مؤسسات التعليم العالي بشكل كامل على التمويل الحكومي المباشر ، ومحاولة ايجاد البدائل المناسبة لحل مشكلاتها المالية من خلال تعبئة موارد اضافية للتعليم العالي الفلسطيني.

ويعزو الباحث نتائج الدراسة الى إدراك أعضاء المجلس التشريعي من أن اعتماد مؤسسات التعليم العالي على الحكومة في تغطية نفقاتها يخلق حالة من عدم الاستقرار في مواردها ، خاصة وأن الإيرادات الحكومية المخصصة للتعليم العالي تظل عرضة للتقلبات المفاجئة والحادة كونها تعتمد على النشاط الاقتصادي للدولة ، والذي ما زلنا نفتقر لمقوماته ، إضافة إلى أن الموازنة العامة للدولة تخضع لمنافسة بقية القطاعات الأخرى ، والتي يتم تحديد دعمها تبعاً للحالة التي تعيشها تلك القطاعات خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها مناطق السلطة الوطنية ، والتي أدت إلى تراجع مستمر في مستوى المعيشة وتزايد معدلات البطالة ، وانخفاض الدخل الفردي ونضوب قيمة المساعدات والهيئات التي كانت تحصل عليها الجامعات من الخارج .

ويرى الباحث أن أعضاء المجلس التشريعي ومن منطلق دعم التعليم العالي لأهميته المتمثلة في رفد المجتمع الفلسطيني بالكوادر العلمية والمهنية المؤهلة والمدرّبة التي تساعد

في بناء صرح الدولة الفلسطينية فإنهم أيدوا استقطاع موازنة مخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة للدولة .

ويعتقد الباحث أن تلك الموازنة يجب أن تشرف وزارة التعليم العالي على توزيع جزء منها بين مؤسسات التعليم العالي وفق معايير وشروط محددة وواضحة ، ربما تخضع لمبدأ نوع الكليات الجامعية أو مبدأ التنافس بين الجامعات على مخرجاتها النوعية ، أو مبدأ الحجم ، وتقوم بتوزيع الجزء الآخر بين الجامعات لأغراض مرتبطة بالبحث العلمي وتطويره بما يتناسب مع حاجات مؤسسات السلطة وحاجات المؤسسات المجتمعية المختلفة . وهذا من الممكن أن يؤدي إلى تطوير نوعية التعليم الجامعي في مؤسسات التعليم العالي ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويرى الباحث أن المساعدات المالية الحكومية يجب أن تقدم لأغراض محددة مرتبطة بتطوير القوى البشرية والبحث العلمي والدراسات التي تحتاجها الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة من خلال إنشاء علاقة تبادلية بخبرات أكاديمية محلية بدلا من الخبرات الأجنبية بين الجامعات والمؤسسات الحكومية بحيث تأخذ مؤسسات التعليم العالي على عاتقها مساعدة تلك المؤسسات بإجراء الدراسات والبحوث التي تحتاجها الوزارات ومؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية مقابل عائد مادي يشكل مصدرا إضافيا مهما لدعم إيراداتها من جهة ، ويساعد في عملية التنمية من جهة أخرى . ويقترح الباحث في هذا المجال إنشاء وحدات خاصة في وزارات ومؤسسات التعليم العالي للتنسيق فيما بينها في مجال الخبراء على المستويين القطري والقومي لإنتاج البحوث العلمية والتطبيقية اللازمة لها وصياغة برامج تعاونية بين كل وزارة وما يقابلها من كليات جامعية ، مما يساهم في تخفيض نسبة الانفاق الحكومي المباشر على التعليم العالي ، ويمكن الجامعات في التحول التدريجي على طرح البرامج الأكاديمية التي تتناسب مع متطلبات منظمات الأعمال والوزارات والسلطات المحلية. ويقترح الباحث تطبيق النموذج التالي لصياغة برامج للتعاون ما بين وزارات السلطة الوطنية والمؤسسات العامة وكليات وأقسام الجامعات اعتمادا على نموذج (الجعفري، ١٩٩٧).

## الجدول (٢٥)

نموذج مقترح لأنشطة التعاون بين  
الجامعات والوزارات الحكومية والمؤسسات العامة

| الكليات                                                                      | التخصصات                                                                                                                                                                                                                         | الوزارات<br>والمؤسسات                                                                                                                                              | أنشطة التعاون<br>المتبادل                                                                                                                                                                                  |
|------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الطب ،<br>الصيدلة،<br>المهن<br>الطبية،<br>العلوم<br>التكنولوجية<br>التمريض . | طب عام، صيدلة، أدوية<br>وعقاقير، تحاليل طبية، طب<br>مخبري، تكنولوجيا طبية<br>وكيماوية، غرف<br>عمليات، أشعة، علاج<br>طبيعي، تمريض، الإدارة في<br>التمريض، تمريض أطفال، بقالة<br>قانونية، أمومة وطفولة، صحة<br>المرأة، أمراض معدية | وزارة الصحة<br>، المستشفيات<br>الخاصة، المختبرات<br>، وكالة الغوث ،<br>لجان الإغاثة الطبية                                                                         | توفير الكوادر<br>المؤهلة<br>والمدرية، توفير<br>دورات<br>تدريبية، إجراء<br>الأبحاث اللازمة،                                                                                                                 |
| العلوم                                                                       | كيمياء، فيزياء، أحياء،<br>رياضيات، حاسوب، بيئة<br>وعلوم الأرض، جيولوجيا،<br>علوم بيئية، علوم حيائية،<br>ميكروبيولوجي.                                                                                                            | وزارة التربية،<br>وزارة الصناعة ،<br>وزارة البيئة، وزارة<br>الصحة، وكالة<br>الغوث، الدفاع<br>المدني، الأرصاد<br>الجوية، البلديات،<br>البنوك والشركات،<br>الإحصاء . | توفير الكوادر<br>البشرية، التعليم،<br>المناهج، توفير<br>الإستشارات<br>اللازمة، دعم الدفاع<br>المدني، إجراء<br>التجارب اللازمة<br>لجودة البيئة<br>والصحة، توفير<br>الأبحاث<br>والمعلومات<br>للأرصاد الجوية. |
| إدارة<br>الفنادق                                                             | إدارة الفنادق، أدلاء حجاج                                                                                                                                                                                                        | وزارة<br>السياحة، الفنادق                                                                                                                                          | توفير الكوادر<br>البشرية ، توفير<br>الدورات التدريبية                                                                                                                                                      |

تابع نموذج لأنشطة التعاون المقترحة بين الجامعات  
والوزارات الحكومية والمؤسسات العامة

| الكليات | التخصصات                                                                                              | الوزارات<br>والمؤسسات                                                                                                                                    | أنشطة التعاون<br>المتبادل                                                                                                                                                       |
|---------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الزراعة | كيمياء المبيدات، صناعات<br>غذائية، إنتاج حيواني، إنتاج<br>نباتي، تنمية ريفية.                         | وزارة الزراعة،<br>وزارة<br>الصناعة، وزارة<br>الاقتصاد، وزارة<br>التموين ، البلديات<br>والمجالس القروية.                                                  | توفير الأبحاث<br>اللازمة، توفير<br>دورات تدريبية في<br>الإرشاد الزراعي،<br>دورات في التسويق<br>الزراعي، دورات<br>تدريبية في<br>الاقتصاد الزراعي،<br>تطوير الصناعات<br>الغذائية. |
| التجارة | اقتصاد، احصاء، علوم مالية،<br>إدارة أعمال، إدارة إنتاج، إدارة<br>اقتصاد، إدارة محاسبة، إدارة<br>تسويق | محاكاة، إدارة عامة،<br>وزارات التخطيط<br>والاقتصاد، الزراعة،<br>السياحة،<br>سلطة النقد، المركز<br>الوطني للإدارة<br>العامة، البنوك<br>والشركات، البلديات | توفير الكوادر<br>المؤهلة، توفير<br>الدورات التدريبية<br>اللازمة للعاملين في<br>تلك المؤسسات،<br>إجراء البحوث<br>اللازمة.                                                        |
| الإعلام | صحافة، إذاعة، تلفزيون، إعلام<br>تربوي، مسرح.                                                          | وزارة<br>الإعلام، وزارة<br>الثقافة، تلفزيون<br>وإذاعة<br>فلسطين، محطات<br>التلفزة المحلية.                                                               | توفير الكوادر<br>البشرية المدربة<br>والمؤهلة ، توفير<br>الدورات التدريبية<br>اللازمة .                                                                                          |

| تابع نموذج لأنشطة التعاون المقترحة بين الجامعات<br>والوزارات الحكومية والمؤسسات العامة |                                                                                       |                                                                                                 |                                                                                                                     |
|----------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الكليات                                                                                | التخصصات                                                                              | الوزارات<br>والمؤسسات                                                                           | أنشطة التعاون<br>المتبادل                                                                                           |
| الآثار                                                                                 | السياحة، الآثار الإسلامية، الآثار<br>التاريخية.                                       | وزارة<br>السياحة، دائرة<br>الآثار، البلديات<br>والمجالس القروية،<br>دوائر الطابو.               | توفير الكوادر ،<br>توفير الدورات<br>التدريبية اللازمة،<br>إجراء البحوث<br>اللازمة، إدارة<br>المحميات<br>والمنتزهات. |
| الحقوق                                                                                 | القانون، الحقوق<br>مكتبة الجامعة<br>مركز ايداع الرسائل<br>الاجامعية والنظامية         | وزارة العدل ،<br>وزارة الأوقاف، المحاكم<br>الشرعية<br>الاجامعية والنظامية                       | توفير الكوادر<br>المؤهلة من محامين<br>وقضاة، توفير<br>استشارات عامة،<br>توفير دورات في<br>حقوق الإنسان.             |
| الفنون                                                                                 | فنون جميلة، فنون تشكيلية،<br>موسيقى.                                                  | وزارة السياحة<br>وزارة الثقافة ،<br>وزارة التربية،<br>وكالة الغوث،<br>تلفزيون وإذاعة<br>فلسطين. | التعليم ، معارض<br>دولية، دورات<br>تدريبية ، إجراء<br>الأبحاث اللازمة.                                              |
| التنمية<br>الاجتماعية<br>والأسرية<br>والصحة<br>المجتمعية.                              | رعاية صحية، تنمية المجتمع<br>المحلي، التعليم النسوي،<br>الأشغال اليدوية، رعاية الطفل. | وزارات الحكم<br>المحلي والصناعة<br>والسياحة والشؤون<br>الاجتماعية، ووزارة<br>الصحة.             | توفير الكوادر<br>المؤهلة، توفير<br>الدورات التدريبية<br>اللازمة، إجراء<br>الأبحاث اللازمة.                          |

| تابع نموذج لأنشطة التعاون المقترحة بين الجامعات<br>والوزارات الحكومية والمؤسسات العامة |                |                                                                                        |                                                                                             |
|----------------------------------------------------------------------------------------|----------------|----------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|
| الكليات                                                                                | التخصصات       | الوزارات<br>والمؤسسات                                                                  | أنشطة التعاون<br>المتبادل                                                                   |
| اللغويات<br>والنطق.                                                                    | لغويات وسمعيات | وزارة الصحة،<br>وزارة التربية،<br>وزارة الشؤون<br>الاجتماعية، جمعيات<br>الهلال الأحمر. | توفير الكوادر<br>البشرية المؤهلة،<br>توفير الدورات<br>التدريبية اللازمة ،<br>إجراء الأبحاث. |

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسات (ابراهيم وآخرون، ١٩٩١) و(بوظانة، ١٩٩١) و(عبدالرحمن، ١٩٩١) و(عبد القادر، ١٩٩٣) و(قرعان، ١٩٩٥) و(شعث، ١٩٩٧) و(الخطيب، ١٩٩٧) و(الخشاب والعناد، ١٩٩٧) و(شنانج، 1999) (Chang) حول ضرورة الدعم الحكومي الجزئي من الموازنة العامة للدولة للتعليم العالي وفق معايير متباينة .  
كما تتفق نتائج الدراسة مع (الزبيدي، ١٩٨٧) و(دراسة وزارة التعليم السورية، ١٩٨٩) و(خضر، ١٩٨٩) و(الحوت، ١٩٨٩) و(السعيد، ١٩٩١) و(قرعان، ١٩٩٥) و(الجعفري، ١٩٩٧) و(شنانج، 1999) (Chang) في الدعم الحكومي للجامعات الفلسطينية ، لأغراض مرتبطة بالبحث العلمي.

وأتفقت أيضا مع نتائج دراسة (سالم وقطناني، ١٩٩٧) وإجيرير (Greer, 1997) حول توزيع الميزانية المخصصة للجامعات حسب مبدأ الكليات والتخصصات الموجودة في الجامعات.

وتعارضت نتائج الدراسة مع نتائج (شعث، ١٩٩٧) حول توزيع الميزانية المخصصة للجامعات، حسب مبدأ التنافس بين الجامعات.

كما تعارضت مع نتائج دراسات كلاونتش (Claunch, 1986) و(البسام، ١٩٨٧) و(التل، ١٩٩١) و(جرادات وآخرون، ١٩٩١) و(الخطيب، ١٩٩٢) الذين أشاروا الى التعليم العالي المجاني ، وزيادة الدعم الحكومي للجامعات.

وتعارضت أيضا مع نتائج دراسات (جرادات وآخرون، ١٩٩١) و(آبس، 1992) (Apss) و(شعث، ١٩٩٧) و(الخطيب، ١٩٩٧) و(الجعفري، ١٩٩٧) حول ضرورة تخصيص ضريبة إضافية بنسب معينة على رواتب الموظفين ، وأرباح الشركات ، وأثمان البضائع

المستوردة ، والسجائر ، ورسوم المسافرين على المعابر الحدودية ، لغايات التعليم العالي .  
ويعزو الباحث سبب تأييد ما يقارب ٧٠% من مجتمع الدراسة لفرض ضرائب  
إضافية لغايات التعليم العالي ، قد يكون إيمان أعضاء المجلس التشريعي بضرورة مشاركة  
المستفيدين من مخرجاته كالشركات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة في ظل ظروف سياسية  
اقتصادية طبيعية.

٦ ( يلاحظ من الجدول (١١) صفحة (٨٩) أن مجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة  
قد احتل المركز السادس ، حيث حصل على متوسط حسابي (٣٨ ، ٣) بنسبة ٦٧,٦%  
وبيّن الجدول ( ٥ ) صفحة (٧٥) الفقرات التي تقيس مصادر تمويله بدرجة عالية  
جدا حيث يتضح :

أ ( بعد مصدر التمويل من المحاكم النظامية والشرعية والأوقاف ، وقد حصل على متوسط  
حسابي ٣,٥٦ بنسبة ٧١,٢ % حيث:

الفقرة (٤) والتي تنص على ( تشجيع وزارة الأوقاف للأهالي بوقف جزء من ممتلكاتهم  
وأراضيهم كوقف منتج للجامعات ) ، وحصلت على نسبة ٨١ , ٤ % .  
ولم تظهر فقرات مصادر التمويل الأخرى من هذا البعد ( كفرض رسوم على  
معاملات تلك المحاكم وتخصيص جزء من دخل وزارة الأوقاف للجامعات ) درجة استجابة  
عالية جدا لمجتمع الدراسة ، حيث تراوحت نسبتها من ٦٦% الى ٧٢,٦% .

ب) بعد مصدر التمويل من البريد حصل على متوسط حسابي ( ٣٩ ، ٣ ) بنسبة ٦٧ , ٨ %  
حيث :

لم يظهر الجدول درجة استجابة عالية جدا لأعضاء المجلس التشريعي لفقرات بعد  
التمويل من مصدر البريد والمتمثلة بفرض قيمة طابع بريدي ، وفرض رسوم معينة على  
الطرود البريدية لغايات التعليم العالي .

جـ ( بعد مصدر التمويل من البلديات ودائرة الطابو ، وقد حصل على متوسط حسابي  
(٣,٣١) بنسبة ٦٦,٢% حيث :

لم تظهر فقرات هذا البعد درجة استجابة عالية جدا لأعضاء المجلس التشريعي  
لمصادر التمويل من البلديات ودائرة الطابو ، والمتمثلة بفرض ضرائب ورسوم معينة على  
فواتير الكهرباء والمياه ورخص البناء ومعاملات تسجيل الأراضي وبيعها ، وفرض رسوم  
على ذبح المواشي لدعم التعليم العالي ، حيث تراوحت نسبها المئوية من ٥٨,٨ % الى  
٦٩% .

د ( بعد مصدر التمويل من مديريات الترخيص ، وقد حصل على متوسط حسابي (٣,٢٥) بنسبة ٦٥% حيث:

لم تظهر فقرات هذا البعد درجة استجابة عالية جدا لأعضاء المجلس التشريعي لمصادر التمويل من مديريات الترخيص والمتمثلة بفرض رسوم إضافية على معاملات ولوحات السيارات ورخص السياقة لغايات التعليم العالي ، حيث تراوحت نسبها من ٦٣,٦% الى ٦٦,٤%.

لقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن أكثر من ٨٠% من أعضاء المجلس التشريعي يؤيدون دعم التعليم العالي من خلال وقف أراضي وممتلكات الأهالي كوقف منتج للجامعات. كما بينت النتائج أن أكثر من ٦٠% من مجتمع الدراسة يؤيدون فرض ضرائب ورسوم معينة على معاملات وفواتير الخدمات التي تقدمها مؤسسات حكومية للسكان .

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى أن الحالة الاقتصادية التي يعيشها السكان وانخفاض مستوى الدخل الفردي نسبة إلى الناتج القومي يجعلان من الصعب على الدولة فرض ضرائب إضافية أخرى عليهم لغايات التعليم العالي ، ومن الممكن أن يؤدي إلى ردود فعل سلبية من قبلهم ، كما أن فرض ضرائب جديدة على السكان لغايات التعليم العالي ستكون على حساب الضرائب التي يدفعها هؤلاء السكان والمؤسسات العامة والخاصة للموازنة العامة للدولة .

كما يعزو الباحث تشجيع وزارة الأوقاف للأهالي بوقف جزء من ممتلكاتهم وأراضيهم كوقف منتج للجامعات إلى أهمية هذا المصدر الذي يعتبر من الصنقات الجارية التي تساعد على تخفيض الكلفة الجامعية للطلاب ، وتخفيض النفقات الرأسمالية للجامعات. ويرى الباحث أن يوظف انتاج العائد من وقف الأراضي والممتلكات في خدمة الطلبة الذين لا يستطيعون مواصلة تعليمهم بسبب ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة .

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات ( إبراهيم وحلمي ، ١٩٩١) و (بوظانة، ١٩٩١) و (جرادات وآخرون ، ١٩٩١) و (الجعفري، ١٩٩٧) و (كولنز (Collins, 1997) و (وiggins, 1998) حول ضرورة مشاركة جميع المستفيدين من التعليم العالي من مؤسسات وأفراد وشركات في توفير موارده من خلال تقديم المنح والهبات المالية والعينية ، وفرض الدولة لرسوم وضرائب إضافية جديدة باسم ضريبة التعليم العالي لمعاملات السكان في المؤسسات والدوائر الحكومية.

كما آتقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (شعث، ١٩٩٧) حول تشجيع الأفراد لتسجيل ممتلكاتهم كوقف يعود ريعه للجامعات.

كما آتقت نتائج الدراسة الى حد ما مع دراسة ( جرادات وآخرون، ١٩٩١) و(الجعفري، ١٩٩٧) و(شعث، ١٩٩٧) حول فرض رسوم معينة على فواتير الكهرباء و المياه وفرض رسوم على رخص السيارات ورخص البناء ومعاملات الأراضي وذبج المواشي. وقد تعارضت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة ( الخطيب ، ١٩٩٧ ) الذي أيد أعفاء الجامعات من الضرائب والرسوم دون قيد أو شرط أسوة بالوزارات والدوائر الحكومية كبديلي لفرض ضرائب على السكان لغايات التعليم العالي .

٧ ) يلاحظ من الجدول (١١) صفحة (٨٩) أن مجال مصادر التمويل من القروض أحتل المركز السابع، حيث كانت درجة الاستجابة عليه متوسطة وقد بلغ المتوسط الحسابي ( ٣١ ، ٣ ) بنسبة ٦٦,٢ %.

ويلاحظ من الجدول (٨) صفحة (٨٤) الفقرات التي تقيس مصادر التمويل الخاصة به حيث يتضح:

الفقرة ( ٢ ) تنص على ( استخدام القروض لتمويل المشاريع الرأسمالية للجامعات ) ، وحصلت على نسبة ٧٢ %  
الفقرة ( ١ ) والتي تنص على ( استخدام القروض لدعم النفقات المتكررة للجامعات ) ، وحصلت على نسبة ٦٠,٤ % .

تشير نتائج الدراسة إلى أن أكثر من ٧٠ % من مجتمع الدراسة يؤيدون تمويل التعليم العالي عن طريق القروض واستخدامها لتمويل المشاريع الرأسمالية للجامعات ، في حين أيد ٦٠,٤ % من أعضاء المجلس التشريعي والوزراء استخدام هذه القروض لدعم النفقات المتكررة للجامعات .

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى احتلال هذا المصدر المركز الاخير ( السابع ) وذلك لأن استخدام القروض لدعم النفقات المتكررة سوف يؤدي الى زيادة العجز في موازنات تلك الجامعات ، وذلك لأن الجزء الأكبر من هذه النفقات يستخدم لدعم النفقات المتكررة ، إلا أن استخدامها لدعم النفقات الرأسمالية يجب أن يتم بحذر ، وأن يوجه نحو الإستثمار في الأغراض المحددة بكفاءة عالية لتغطية بعض نفقاتها من خلال التوسع في الأبنية والمنشآت والمرافق والتجهيزات الضرورية وتحديث أو شراء الأجهزة والمعدات المعمرة والمكملة لهذه المنشآت من أجل استيعاب الزيادة المضطردة في أعداد الطلاب التي لا يرافقها توسع في

الموارد المخصصة . أضف الى ذلك أنه من غير المستحسن لجوء الجامعات إلى القروض الخارجية ، بسبب ارتفاع نسبة الفائدة عليها ، وخوفاً من أن يؤدي ذلك الى سيطرة مؤسسات الإقراض على توجهات المؤسسات التعليمية.

وقد انقفت نتائج هذه الدراسة مع دراسات (جرادات وآخرون، ١٩٩١) و(السرقبي، ١٩٩١) و(الجعفري، ١٩٩٧) بإمكانية لجوء الجامعات إلى القروض الخارجية لأغراض محددة ومرتبطة نحو الاستثمار في أنواع التعليم التي تعطي عائداً في الأجل القصير كالتعليم الفني والمهني ومراكز التدريب وتمويل بعض المشاريع الإنمائية والراسمالية

**مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني :**

**هل يوجد اختلاف في تصور أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني للنموذج المقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين يعزى لمتغير المركز الوظيفي ؟.**

١ ( يلاحظ من الجدول ( ٢١ ) صفحة (١١٨) أن المتوسط الحسابي الكلي لمجالات تمويل التعليم العالي لدى أعضاء المجلس التشريعي بلغ (٧٣,٣) ، وهو يشكل درجة قبول عالية على النموذج المقترح للتمويل في حين بلغ المتوسط الحسابي الكلي لدى الوزراء ( ٣ ,٥٣ ) ، وهو يشكل درجة قبول عالية على النموذج المقترح أيضاً

كما يلاحظ أيضاً من الجدول (١٢) صفحة (٩١) أن المتوسط الحسابي الكلي لمصادر التمويل الحكومية تبعا لمتغير المركز الوظيفي يعود لأعضاء المجلس التشريعي ، حيث بلغ (٣ ,٦٩) عند أعضاء المجلس التشريعي، في حين بلغ (٣,٢٤) عند الوزراء وهو يمثل درجة قبول عالية عند كل منهما.

كما يتضح أن ١٢ فقرة من فقرات هذا المصدر كانت لصالح أعضاء المجلس التشريعي ، في حين كانت هناك ( فقرتان ) من فقرات هذا المصدر لصالح الوزراء هما الفقرتان اللتان تتصان على ان تقدم الدولة مساعدات مالية للجامعات لأغراض محددة مرتبطة بالبحث العلمي وتطوير القوى البشرية ، والسبب في رأي الباحث قد يعود في ذلك إلى أن الوزراء في السلطة الوطنية يمثلون السلطة التنفيذية في الحكومة ، وبالتالي فهم الأقدر على تقييم الوضع المالي للحكومة واختلالاته المتكررة في الموازنة العامة أكثر من أعضاء المجلس التشريعي ، لذلك فإن الدعم الحكومي للجامعات اذا ما أُنحصر في دعم البحوث العلمية ، وتطوير القوى البشرية التي يحتاج إليها المجتمع الفلسطيني في مختلف مواقع العمل — وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية — فإنه قد يؤدي الى تخفيف العبء المالي الملقى على كاهل وزارات السلطة مع مرور الزمن اذا ما قورن هذا الدعم بتغطية عجز

الجامعات المالي من الموازنة العامة للدولة ، أضف الى أن طريقة دعم الجامعات بهذا الشكل قد يؤدي الى زيادة الإهتمام بالبحث العلمي من قبل ائكوار الأكاديمية في جامعاتنا، مما سيساهم في تحسين الأداء الإداري ، وتوفير الحوافز التي تضمن تطوير نوعية التعليم الجامعي ، ليلاتم حاجات المجتمع الفلسطيني من التنمية.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسات دراسة (وزارة التعليم السوري، ١٩٨٩) و(خضر، ١٩٨٩) و (قرعان، ١٩٩٥) و ( الجعفري، ١٩٩٧) و(مريان وتكريتي، ١٩٩٧) وتشانج (Chang, 1999).

٢ ) يتضح من الجدول (٢١) صفحة (١١٨) أن المتوسط الكلي لمصادر التمويل الحكومية غير المباشرة حسب متغير المركز الوظيفي كان لصالح أعضاء المجلس التشريعي بدرجة عالية لك منهما ، حيث بلغ (٣٠،٤٧) لأعضاء المجلس التشريعي في حين بلغ (٣٠،٠٥) للوزراء .

كما يتضح من الجدول (١٣) في (١٤) في الصفحتين (٩٤) و(٩٨) ان جميع فقرات هذا المجال وعددها ٢٦ فترة كانت لصالح أعضاء المجلس التشريعي. ويعتقد الباحث ان السبب قد يعود في ذلك الى قناعة أعضاء المجلس التشريعي باتساع مسؤوليات الجامعة بالنسبة للمؤسسات الحكومية للمجتمع الفلسطيني ، فإذا كان التمويل الحكومي الفلسطيني وحده لجامعاتنا غير قادر على تأمين موارده المالية الكبيرة من الموازنة العامة للدولة ، نتيجة الزيادة الطبيعية للسكرار ، وزيادة الطلب الاجتماعي للتعليم العالي ، فإنه يكون من حق جامعاتنا الفلسطينية على اجمع ومؤسساته الحكومية أن تسهم في توفير الموارد المالية التي تحتاجها تلك الجامعات في إعداد القوى البشرية المؤهلة والمدرية لتطوير البنى التحتية للمجتمع ومؤسساته المختلفة ، والتي سوف تساهم في زيادة الإنتاج القومي والفردى . لذلك فإن أعضاء المجلس التشريعي يرون أن تخصيص صندوق قومي لخدمة التعليم العالي يتجمع فيه المصادر الإضافية المقترحة يعتبر ضرورة ملحة يمكن تميمته من خلال فرض رسوم إضافية معينة على معاملات المؤسسات الحكومية المختلفة مما يخفف العبء على المصروفات الحكومية ويضمن استمرارية الجامعات للقيام بأدوارها المنوطة بها لتحقيق التنمية .

كما يعزو الباحث أن أكبر درجة استجابة لأعضاء المجلس التشريعي كانت لبعده مصدر التمويل من المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف لمجال مصادر تمويل الحكومية غير المباشرة ، إلا أن تشجيع وزارة الأوقاف للأهالي بوقف جزء من ممتلكاتهم وأراضيهم

كوقف منتج للجامعات واستغلال واستثمار هذه الأراضي والممتلكات لمشاريع إسكان أو مزارع أو ورش تدريب أو كليات جديدة تدر دخلا إضافيا للجامعات من الممكن أن تدعم الجامعات في نفقاتها الرأسمالية والمتكررة.

كما يعزو الباحث أن أقل درجة استجابة للوزراء كانت لبعيد مصدر التمويل من مديريات الترخيص من مجال مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة ، وذلك بسبب الرسوم الكبيرة التي يدفعها المواطنون على معاملات مديرية الترخيص المختلفة.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج (جرادات وآخرون، ١٩٩١) و(إبراهيم وآخرون، ١٩٩١) و(الجعفري، ١٩٩٧) و(شعث، ١٩٩٧).

وتتعارض هذه النتائج مع نتائج (بوظانة، ١٩٩١) .

٣ ( يلاحظ من الجدول ( ٢١ ) صفحة ( ١١٨ ) أن المتوسط الحسابي الكلي لبعيد مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي حسب متغير المركز الوظيفي وصل إلى ( ٤ , ٠٦ ) عند أعضاء المجلس التشريعي في حين وصل إلى ( ٣ , ٧٩ ) .

كما يلاحظ من الجدولين (١٥) و(١٦) في الصفحتين (١٠٤) و(١٠٦) أن جميع المتوسطات الكلية في هذا المجال كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منه عند الوزراء باختلافات بسيطة بينهما ، كما أن ١٩ فقرة من فقرات هذا المجال كانت لصالح أعضاء المجلس التشريعي في حين كانت ٤ فقرات من فقراته لصالح الوزراء .

ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى أن أعضاء المجلس التشريعي كالوزراء ينطلقون من قاعدة مشاركة الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة والحكومة في دعم التعليم العالي عن طريق تقديم الأرض والتبرعات المالية والعينية للجامعات لبناء وحدات تدريبية للجامعات وتجهيزها وفرض رسوم إضافية على أرباح الشركات ومعاملات السكان ، ذلك وأن عائدات المخرجات التعليمية في الجامعات تساهم في عمليات التنمية الشاملة والتي تعود على مواطني السلطة الوطنية ، وبالتالي تساهم في زيادة الدخل القومي للفرد مقارنة بالنتائج القومي .

كما يعزو لباحث اختلاف درجات الاستجابة عند الوزراء في فقرات بعيد مصدر التمويل من مساهمات الجمعيات الخيرية من خلال تقديم الأرض للجامعات ، تقديم الدعم المالي للجامعات ، أو الطلبة المحتاجين ، وتقديم التبرعات العينية ، إلى الأهمية العظمى التي ينظر إليها أعضاء السلطة التنفيذية لدور الجمعيات الخيرية التاريخي في فلسطين في دعم ومساعدة طلبة التعليم العالي ، وما لهذه المصادر من أهمية ومساهمة في تخفيف النفقات الرأسمالية عن جامعاتنا الفلسطينية . كما أن الوزراء يجدون في دفع خريجي الجامعات

الفلسطينية نفقات الإشتراك في مراكز وبنوك المعلومات مصدراً مالياً ومعنوياً مهماً لجامعاتنا الفلسطينية يساهم في ديمومة التواصل الإيجابي المستمر بين الجامعة وخريجيه .

كما يعزو الباحث أن أعلى درجة استجابة كانت لأعضاء المجلس التشريعي لبعده مصدر التمويل من الهيئات المحلية ، وذلك بسبب أن مصادره المتعددة من التبرعات العينية من الأجهزة والأثاث والكتب والمنح المالية للطلبة تساهم في تخفيض النفقات المتكررة للجامعات وتؤكد العلاقة التعاونية المرغوبة بين المجتمع بأفراده ومؤسساته والجامعات الفلسطينية.

كما يعزو الباحث أن أقل درجة استجابة كانت للوزراء لبعدي مصدر التمويل من البنوك والشركات الكبرى والغرف التجارية والنقابات ، وذلك بسبب عدم مضاعفة الضرائب التي تدفعها تلك المؤسسات لخزينة الدولة ، الأمر الذي قد يؤدي الى ردود فعل سلبية .

وتتفق هذه النتائج مع تقرير (الغنام ، ١٩٨١) واليونسكو (Unesco, 1988) وكارين (Kerin, 1988) ، كما يتفق مع نتائج دراسات (جرادات وآخرون، ١٩٩١) و (عبد الرحمن ، ١٩٩١) و (يوحنا ، ١٩٩١) و (ابراهيم وآخرون ، ١٩٩١) و تيلاك (Tilak, 1991) و (مريان و تكريتي ، ١٩٩٧) وكولنز (Collins, 1997) و ويجنز (Wiggins, 1998).

٤ ( يلاحظ من الجدول ( ٢١ ) صفحة ( ١١٨ ) أن المتوسط الحسابي الكلي لمجال مصادر التمويل من الأقساط و الرسوم الجامعية تبعاً لمتغير المركز الوظيفي كان أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي حيث وصل الى ( ٤,١٩ ) في حين وصل عند الوزراء الى ( ٣,٩٤ ) .

كما يلاحظ من الجدول ( ١٧ ) صفحة ( ١٠٩ ) حيث كانت درجة الاستجابة على (٤) فقرات من هذا المجال لصالح أعضاء المجلس التشريعي بينما كانت الفقرة رقم (٥) لصالح الوزراء .

وقد يعود السبب في رأي الباحث الى أن تشجيع الوزراء في السلطة الوطنية لإقامة صندوق حكومي - لدعم التعليم العالي عن طريق إقراض الطلبة - هو ضرورة ملحة للتخلص من الأزمات المالية التي تعاني منها الجامعات ، وذلك بسبب انخفاض الدعم الحكومي للجامعات في تغطية نفقاتها والناجمة عن حالة عدم الاستقرار المالي للخزينة العامة للدولة كونها كانت وما زالت تعتمد على المنح والمساعدات الخارجية في ظل اقتصاد وطني بطيء النمو ، الأمر الذي كان وما زال يحدث معه اختلالات واضحة في أشكال الدعم المالي لمؤسسات التعليم العالي وبالتالي فإن التزام الطلبة بدفع الأقساط والرسوم الجامعية لتغطية

نفقاتهم التعليمية يساعد الجامعات في تغطية نفقاتها المتكررة ، الأمر الذي يستلزم من الحكومة وضع البدائل العملية الكفيلة بتوفير هذه الأقساط عن طريق القروض الحكومية المستردة للطلبة بعد فترة زمنية من التخرج.

كما أن احتلال هذا المجال المركز الأول عند كل من أعضاء المجلس التشريعي والوزراء يفسر لنا أهمية تحويل اعتماد الجامعات في تغطية نفقاتها على مصدر الرسوم والأقساط الجامعية بحيث يتم رفع زيادة الأقساط من قبل وزارة التعليم العالي ضمن أسس ومعايير محددة مقابل سياسة إقراض حكومية للطلبة ، تؤمن الفرص التعليمية المتكافئة لأفراد المجتمع.

وتتفق هذه النتائج مع (ابراهيم وآخرون، ١٩٩١) وتيلاك (Tilak, 1991) و(الجعفري، ١٩٩٧) وماكمولين (McMullen, 1997) ، (سالم وقطناني، ١٩٩٧).

وتعارضت نتائج الدراسة مع نتائج فلينت (Flint, 1996) ورودرجز (Rodriguess, 1997).

٥ ( يلاحظ من الجدول (٢١) صفحة (١١٨) أن درجة الإستجابة الكلية على مجال مصادر التمويل العالي عن طريق القروض تبعاً لمتغير المردد الوظيفي كان لصالح أعضاء المجلس التشريعي منه عند الوزراء في الساطة الوطنية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإستجابة عليه عند أعضاء المجلس التشريعي (٣,٣٥) درجة ، بينما وصل عند الوزراء الى (٣,١٨) درجة.

كما يلاحظ من الجدول ( ١٨ ) صفحة ( ١١٠ ) أن المتوسطات الحسابية على جميع فقرات هذا المجال كانت أفضل عند أعضاء المجلس التشريعي منها عند الوزراء.

ويعتقد الباحث أن السبب قد يعود في ذلك الى أن أعضاء المجلس التشريعي يسرون في استخدام هذه القروض لدعم النفقات الرأسمالية لمؤسسات التعليم العالي أكثر من استخدامها لدعم النفقات المتكررة، ذلك وأن أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات يتطلب توسعاً هندسياً وتربوياً لهذه المؤسسات ويتطلب معه نفقات رأسمالية عالية ، يجب أن لا تكون على حساب النفقات التشغيلية المرصودة للجامعات . ولذلك يرى الباحث أن أعضاء المجلس التشريعي يحبذون بدرجة أكبر توفيرها من القروض ضمن الحاجة الماسة والملحة لذلك ، كما أن احتلال هذا المصدر التمويلي المركز السادس عند الوزراء ، والمركز السابع عند أعضاء المجلس التشريعي يفسر لنا عدم تشجيع أعضاء المجلس التشريعي والوزراء اللجوء

اليه إلا في حالات الضرورة القصوى بسبب الفوائد البنكية العالية عليها ، وخوفاً من سيطرة الدول المانحة للقروض على توجهات وسياسات مؤسساتنا التعليمية.

وتتفق هذه النتائج مع (عبد الرحمن، ١٩٩١) و(الجعفري، ١٩٩٧).

٦ ( يلاحظ من الجدول (٢١) صفحة (١١٨) أن المتوسط الحسابي الكلي لمجال مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات تبعاً لمتغير المركز الوظيفي كان أفضل عند الوزراء منه عند أعضاء المجلس التشريعي مع درجة اختلاف ضعيفة لاستجابتهما على فقراته ، حيث بلغ المتوسط الحسابي عند الوزراء (٣,٦٨) درجة في حين وصل إلى (٣,٦٤) عند أعضاء المجلس التشريعي.

كما يلاحظ من الجدول (١٤) صفحة (١١١) أن (١٢) فقرة من فقرات هذا المجال كانت لصالح الوزراء مقابل (٦) فقرات كانت لصالح أعضاء المجلس التشريعي وتساوي درجة الاستجابة على فقرتين عند كل منهما.

ويرأي الباحث فإن الجميع قد اختلفوا في ذلك فلو كان الأمر كذلك لكانت إدارات مؤسسات التعليم العالي على جعل الجامعات مراكز إنتاج متطورة ، واعتماد نموذج الجامعة المنتجة الذي يدفع المؤسسات إلى الاستقلال الذاتي في تمويل نفقاتها وتخفيض اعتمادها على الدعم الحكومي إلى الحد الأدنى ، وهذا ينسجم مع الاتجاهات العربية والدولية في زيادة إيرادات الجامعات عن طريق هذا المصدر الذي من الممكن أن يصبح المصدر الرئيس لاعتماد الجامعات عليه إلى جانب الرسوم الجامعية.

وتتفق هذه النتائج مع (ابراهيم وآخرون، ١٩٩١) و(السعيد، ١٩٩١) وإيجر (Greer, 1997) و(الخشاب، والعنود، ١٩٩٧) و(الشاروك، ١٩٩٧) ورودرجز (Rodriguess, 1997) وتوكر (Tucker, 1998).

٧ ( يلاحظ من الجدول (٢١) صفحة (١١٨) أن المتوسط الحسابي الكلي لمجال مصادر التمويل من ترشيد الإنفاق تبعاً لمتغير المركز الوظيفي عند الوزراء أفضل منه عند أعضاء المجلس التشريعي ، فقد بلغ عند الوزراء (٣,٨١) درجة ، في حين بلغ عند أعضاء المجلس التشريعي (٣,٧٣) درجة .

كما يلاحظ من الجدول (٢٠) صفحة (١١٥) أن (١٤) فقرة من فقرات هذا المجال كانت لصالح الوزراء مقابل (٤) فقرات كانت لصالح أعضاء المجلس التشريعي ، وتساوي درجة الاستجابة على (٣) فقرات عند كل منها.

ويعزو الباحث السبب في ذلك أن الوزراء في السلطة الوطنية كأعضاء المجلس التشريعي يرون أن على مؤسسات التعليم العالي بذل المزيد من الإهتمام بمصادر التمويل من خلال ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي ، من أجل تحقيق الفاعلية للتعليم العالي الفلسطيني في الجانبين الإداري والفني لتلك المؤسسات لمراقفها ووحداتها وكلياتها وأبنيتها وجميع مدخلاتها ، بما يضمن تخفيض النفقات الرأسمالية والمتكررة باستخدام التسهيلات والموارد المتوافرة بالشكل الأمثل ، والتنسيق التعاوني ما بين الجامعات الفلسطينية في التخصصات والكليات والبرامج بإشراف وزارة التعليم العالي .

وتتفق نتائج الدراسة مع (الزبيدي، ١٩٨٧) ودراسة (فريش كلية مجتمع الينوي، ١٩٨٩) المشار إليها في قرعان (١٩٩٥) و(ابراهيم وآخرون، ١٩٩١) و(الخطيب، ١٩٩١) و(مريان وتريتي، ١٩٩٧) و(شعشع، ١٩٩٧) وديمبسي (Dempsey, 1997) وسيربان (Serban, 1998) وتشانج (Chang, 1999).

#### مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث : محفظة

ما مصادر تمويل التعليم العالي في النموذج المقترح التي وافق عليها أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني؟ وسائل الجامعة

يلاحظ من الجدولين (٢٢ ، ٢٣) في الصحتين (١٢٢ ، ١٢٩) أن عدد الفقرات التي حصلت على ٨٠% فأكثر من استجابات مجتمع الدراسة وصلت إلى ٥١ فقرة من فقرات النموذج المقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين وهي تمثل ٥٠,٥% من فقرات النموذج المقترح .

كما يلاحظ من الجدول (٢٣) صفحة (١٢٩) أن فقرات مجال مصادر تمويل التعليم العالي من الأقساط والرسوم الجامعية قد احتلت المركز الأول ، حيث وصلت النسبة المئوية لفقرات النموذج المقترح منها ٨٠% ، تلتها فقرات مجال مصادر تمويل التعليم العالي من ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي ، والتي بلغت النسبة المئوية لفقرات النموذج المقترح منها ٧٦,٢% ، بينما بلغت النسبة المئوية لفقرات النموذج المقترح من مجال مصادر التمويل من المجتمع المحلي والإنتاج الذاتي للجامعات نسبة تراوحت بين ٦٥,٢% و ٦٥% على الترتيب ، في حين لم تتعد النسبة المئوية لفقرات النموذج المقترح من مجالات مصادر التمويل من المصادر الحكومية المباشرة وغير المباشرة ١٤,٣% ولم يؤيد أفراد مجتمع الدراسة فقرات مجال التمويل من القروض كفقرات للنموذج المقترح .

ويعتقد الباحث أن وجود نسبة مئوية تزيد عن ٦٥% من الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي (٤ - ٥) درجات واعتمادها من فقرات النموذج المقترح لتمويل التعليم العالي من مجالات مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية ، وكذلك المجتمع المحلي وترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي ، والإنتاج الذاتي للجامعات يعكس النظرة الإيجابية لدور الطلبة وأولياء أمورهم والمجتمع المحلي بأفراده ومؤسساته المختلفة في تمويل الجامعات الفلسطينية لنفقاتها الجارية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها بفاعلية .

كما يعتقد الباحث أن نظرة أعضاء المجلس التشريعي والوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية لدور مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني في أداء رسالتها يجب أن تعتمد بصورة أكبر في تمويل نفقاتها على ترشيد الإنفاق والإنتاج الذاتي لتلك الجامعات أكثر من اعتمادها على التمويل الحكومي ، وقد يعود السبب في ذلك إلى الوضع المالي الصعب الذي تعيشه السلطة الوطنية وخزينة العامة التي ما زالت تعتمد على المعونات والمساعدات العربية والأجنبية ، وانفتاحها إلى بنية اقتصادية تحتية تستطيع من خلالها أن تساهم في تطوير المؤسسات العامة والخاصة للدولة الفلسطينية بما يلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني المنشود

من خلال احتياجات تلك المؤسسات. الحقوق محفوظة  
ثانياً : التوصيات  
مكتبة الجامعة الاردنية

في ضوء ما توصي به الدراسة من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلي :

أ ( توصيات للممارسة تابعة من نتائج الدراسة :

يوصي الباحث اعتماد الجدول (٢٦) التالي كنموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين .

#### الجدول (٢٦)

نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين

تبعاً لترتيب درجات مجالات مصادر التمويل التنازلية

| المرتبة                           | مجال مصادر تمويل التعليم العالي                                        |
|-----------------------------------|------------------------------------------------------------------------|
| (مصدر التمويل في النموذج المقترح) |                                                                        |
| ١                                 | إعفاء الطالب الجامعي المتفوق من القسط الجامعي طوال فترة تفوقه الجامعي. |
| ٢                                 | الأقساط والرسوم الجامعية                                               |

| مجال مصادر تمويل التعليم العالي   | الفقرة<br>(مصدر التمويل في النموذج المقترح)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|-----------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الأقساط والرسوم الجامعية          | تقدم الدولة منحاً مالية للطلبة الفقراء بناء على مسح اجتماعي من صندوق خاص لدعم التعليم العالي.<br>تقدم الدولة لطلبة التعليم العالي قروضاً مستردة بعد فترة زمنية من التخرج من صندوق خاص لذلك بعد زيادة الأقساط.<br>استيفاء القسط الجامعي من الطلبة حسب أوضاعهم الاقتصادية.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
| ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي | تحديد عمل محدد لكل موظف ، يؤديه على الوجه الأكمل.<br>الاهتمام بربط خطط التعليم الجامعي كماً وكيفاً بخطط التنمية الاقتصادية والإحصائية.<br>تسهيل الأنظمة المنبجعة بالنسبة للحوافز الجامعية.<br>استخدام التسهيلات والموارد المتوافرة بالشكل الأمثل.<br>تحسين منظومة المعلومات والبيانات الجامعية<br>توفير الشروط الهندسية والتربوية للأبنية الجامعية.<br>تطبيق أساليب أكثر تطوراً في تحليل الكلفة الجامعية بأساليب إدارية حديثة.<br>الدمج والتكامل بين الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة.<br>تحسين شروط العمل الإداري الجامعي باتباع أساليب إدارية حديثة ، تضمن فاعلية الكلفة.<br>تطبيق التخطيط الاستراتيجي الجامعي .<br>إجراء دراسات مقارنة للتكاليف والنفقات الجامعية.<br>الاستفادة من طاقة أساتذة الجامعات بالشكل الأفضل.<br>تخفيض تكاليف الأبنية الجامعية مع تحسين شروطها عن طريق اختيار المكن ذي السعر المنخفض.<br>تكثيف الجهود للحد من الفاقد والإهدار بصوره المختلفة.<br>تخفيض نفقات الإدارة والنفقات العامة للجامعات.<br>التخلص من الوحدات التعليمية الجامعية غير الفعالة وغير الاقتصادية في نظام التعليم العالي ومؤسساته المختلفة. |

تابع الجدول (٢٦)

| مجال مصادر تمويل التعليم العالي | الفقرة<br>(مصدر التمويل في النموذج المقترح)                                                                                     |
|---------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المجتمع المحلي                  | تقديم أراضٍ لبناء وحدات تعليمية تدريبية تابعة للجامعات في القرى المجاورة للجامعة.                                               |
|                                 | تشجيع الأهالي تقديم التبرعات والمنح المالية لطلبة التعليم العالي والجامعات تكون معفاة من الضرائب.                               |
|                                 | تقديم قروض مستردة بدون فائدة لطلبة التعليم العالي بعد فترة زمنية من التخرج.                                                     |
|                                 | رصد صندوق خاص لكتاب الطالب الجامعي الفقير.                                                                                      |
|                                 | تشجيع تقديم التبرعات العينية من أجهزة وأثاث وكتب للجامعات الفلسطينية معفاة من الضرائب.                                          |
|                                 | مكتب البحوث والدراسات الاجتماعية والاقتصادية                                                                                    |
|                                 | تقديم منح لطلبة التعليم العالي ذوي الحالات الاجتماعية والاقتصادية المناسبة.                                                     |
|                                 | تخصيص جزء من أرباح الشركات الكبرى الصناعية والبنوك للإنفاق على البحث العلمي لأساتذة التعليم العالي وطلبه.                       |
|                                 | استحداث صندوق الطالب الجامعي الفقير المعفى من الضرائب يكون ريعه من نسبة أرباح الشركات والبنوك.                                  |
|                                 | تجهيز الوحدات التعليمية التابعة لتلك الجامعات في القرى تكون معفاة من الضرائب.                                                   |
|                                 | رصد صندوق خاص لكتاب الطالب الجامعي الفقير.                                                                                      |
|                                 | تقديم الدعم المالي المناسب للجامعات والمرتبطة بتخفيف الأقساط عن بعض طلبة التعليم العالي.                                        |
|                                 | دفع نفقات الاشتراك في مراكز وبنوك المعلومات.                                                                                    |
|                                 | تمويل شراء كتب ودوريات.                                                                                                         |
|                                 | تجهيز جزء من لوازم المختبرات والمشاغل والملاعب ومكتبات التعليم العالي، بحيث تعفى التكاليف من ضريبة الدخل لتمويل التعليم العالي. |

تابع الجدول (٢٦)

نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين

| مجال مصادر تمويل التعليم العالي | الفئة (مصدر التمويل في النموذج المقترح)                                                                  |
|---------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المجتمع المحلي                  | تقديم التبرعات العينية (الكتب واللوازم الخاصة) لبعض طلبة التعليم العالي وفق معايير خاصة.                 |
| الإنتاج الذاتي للجامعات         | ربط بعض المؤسسات المجتمعية بالذيات التربوية الحديثة للتعليم وتدريب العاملين فيها مقابل مردود مالي مناسب. |
|                                 | تسويق الاكتشافات والإبتكارات                                                                             |
|                                 | إبرام العقود مع مؤسسات حكومية أو قطاع التجاري الخاص لأغراض البحوث والاستشارات. الجامعة الأردنية          |
|                                 | تشجيع البحوث المرتبطة بمشكلات الشركات والمصانع والبنوك وتقديم الإستشارة العلمية وفقاً لنتائج تلك البحوث. |
|                                 | جعل الجامعات مراكز إنتاج متطورة لورشها وأراضيها وقاعاتها.                                                |
|                                 | إجراء بحوث متميزة تؤدي الى بيع الحقوق المسجلة.                                                           |
|                                 | استغلال مراكز الجامعات لتقديم خدمات استشارية لمشكلات مؤسسات المجتمع المحلي مقابل مردود مالي مناسب.       |
|                                 | توفير الخدمات الإعلامية الجامعية.                                                                        |
|                                 | بيع منتجات الجامعة الخاصة من سلع وخدمات واستخدام عائداتها في عمليات الصيانة.                             |
|                                 | تأسيس مؤسسات وكيانات لخدمة قطاعات الجامعة والمجتمع.                                                      |
|                                 | استغلال مرافق الجامعة المتنوعة في غير أوقات دوامها تعود بمردود مالي مناسب عليها.                         |
|                                 | استغلال قاعات الجامعة لمؤتمرات علمية وندوات وحلقات دراسية مقابل مردود مالي مناسب.                        |
|                                 | بناء مساكن للطلبة وتأجيرها .                                                                             |

| تابع الجدول (٢٦)<br>نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين |                                                                                                                                           |
|-----------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| مجال مصادر تمويل التعليم العالي                                 | الفقرة<br>(مصدر التمويل في النموذج المقترح)                                                                                               |
| التمويل الحكومي المباشر                                         | استقطاع موازنة مخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة السنوية.<br>تقدم الدولة مساعدات مالية للجامعات لأغراض محددة مرتبطة بالبحث العلمي . |
| التمويل الحكومي غير المباشر                                     | تشجيع وزارة الأوقاف للأهالي بوقف جزء من ممتلكاتهم وأراضيهم كوقف منتج للجامعات.                                                            |

ب) توصيات للمتابعة مرتبطة بنتائج الدراسة : مرفوعة

(١) إصدار التشريعات اللازمة الكفيلة بتقديم روض حكومية مستردة لطلبة التعليم العالي من صندوق خاص لذلك ، تساهم به السلطة الوطنية بميزانية سنوية محددة ، وكذلك الشركات الكبرى والمصارف والمؤسسات الخاصة ، بحيث تغطي تلك القروض ٦٠% من الأقساط الجامعية بعمولة إدارية أقصاها ٣% بعد زيادة في الأقساط والرسوم الجامعية لا تتعد ٥٠% .

ويوصي الباحث اعتماد الجدول (٢٤) صفحة (١٣٧) كنموذج لقروض حكومي فردي مقترح من صندوق تمويل التعليم العالي .

(٢) زيادة الاعتماد على التمويل الحكومي غير المباشر لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين من خلال تشجيع التعاون بين الجامعات ووزارات السلطة الوطنية ومؤسسات السلطة العامة.

ويرصي الباحث اعتماد الجدول (٢٥) صفحة (١٥٥) كنموذج مقترح لأنشطة التعاون بين الجامعات الفلسطينية والوزارات الحكومية للسلطة الوطنية ومؤسساتها العامة بشكل يؤدي الى الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات المادية والبشرية واستثمار الطاقات الوطنية.

جـ) توصيات عامة:

(١) تنمية استثمار الأموال السائلة وغير المنقولة في الجامعات وإدارتها على أسس مالية استثمارية، بحيث تشكل رافدا أساسيا لإيرادات الجامعات الفلسطينية.

(٢) الإهتمام بالإنتاج الذاتي للجامعات من خلال تطبيق أسلوب الجامعة المنتجة ، وترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي ، يساهم في توفير موارد مالية إضافية للجامعات الفلسطينية ، ويعمل على زيادة مساهمة الجامعات الفلسطينية في تطوير مؤسسات المجتمع .

(٣) يوصي الباحث بأن يتركز الدعم الحكومي المباشر بتحديد موازنة سنوية من الميزانية العامة للحكومة لتمويل التعليم العالي، تخصص للإنفاق على تمويل الأبحاث العلمية في مراكز البحث العلمي للجامعات الفلسطينية من خلال إشراف وزارة التعليم العالي على توزيع مخصصات الجامعات السنوية من تلك الميزانية.

( د ) توصيات للباحثين :

في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يقترح :

(١) إجراء المزيد من الدراسات المقارنة التي تتناول تجارب الجامعات العربية والأجنبية في تمويل التعليم العالي.

(٢) إجراء دراسة للكشف عن فاعلية أنشطة التعاون بين الجامعات والوزارات الحكومية المختلفة والمؤسسات الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي.

(٣) إجراء دراسة تبين أثر تغير سياسات التمويل الحكومية للتعليم العالي على أداء الجامعات وبرامجها من وجهة نظر رؤساء الجامعات العامة ، وأعضاء المجلس التشريعي.

## المراجع

أولاً - المراجع العربية

ثانياً - المراجع الأجنبية

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الاردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

## أولاً : المراجع العربية

- إبراهيم ، لبيب ، وحلمي ، شكري ، وحسان ، حسان ( ١٩٩١ ) . " تمويل التعليم العالي في مصر من مصادر غير تقليدية " . مجلة مكتب اليونسكو الإقليمي ، العدد الثالث ، ص ص : ١٧ ، ٢٨ — ٣٦ .
- بدر ، ماجد ، وخصاونة ، أنور ، وملاوي ، أحمد ( ١٩٩٤ ) . " الإنفاق العائلي الخاص على التعليم في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم خلال العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ " . دراسة مقدمة الى لجنة البحث التربوي ، عمان ، الأردن ، ص ص : ٣ ، ٤٤ — ٤٥ .
- البسام ، عبد العزيز ( ١٩٨٧ ) . " واقع التعليم العالي في الوطن العربي " . ورقة عرضت في المؤتمر الثاني للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، جامعة الدول العربية ، تونس . ص ص ٢١ .
- بوطانة ، عبدالله ( ١٩٩١ ) . " تمويل التعليم العالي العربي (البحث عن بدائل جديدة) " . مجلة مكتب اليونسكو الإقليمي والعدد الثالث ص ص ٥ — ٩ .
- البياتي ، أكرم ( ١٩٨٠ ) . " تعبئة موارد إضافية للتعليم " . مجلة التربية الجديدة ، مجلد ٦ ، العدد ٢٠ ، ص ص : ٣٧ — ٣٨ . مركز أبحاث الرسائل الجامعية .
- النل ، كامل ( ١٩٩١ ) . " أثر التعليم على النمو الاقتصادي (حالة الأردن) " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .
- جرادات ، عزت ، وبدر ، ماجد ، وملاوي ، احمد ، وخصاونة ، أنور ( ١٩٩١ ) . " تمويل التعليم ما قبل العالي في الأردن ( المشكلات والحلول المقترحة) " . دراسة مقرة من لجنة البحث التربوي ، عمان ، الأردن . ص ص : ٥٩ — ٦١ .
- جرباوي ، علي ( ١٩٨٦ ) . الجامعة الفلسطينية بين الواقع والتوقع ، القدس ، جمعية الدراسات العربية .
- الجعفري ، محمود ( ١٩٩٧ ) . " الجامعات العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين (تمويل التعليم العالي) " ، بحث عرض في المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، جامعة صنعاء ، الجمهورية اليمنية ، ص ص : ١٣ — ٢٥ .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، فلسطين في أرقام ، رام الله ، ١٩٩٩ .
- الحسين ، أحمد ( ١٩٨٩ ) . " الإدارة المالية في الجامعات " . المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، العدد ١٠ ، ص ص : ٢٥ ، ٣٤ — ٣٦ .

- الحوت ، محمد ( ١٩٨٩ ) . تعبئة موارد مالية إضافية للتعليم العالي في مصر . مجلة التربية الجديدة ، مجلد ١٦ ، العدد ٤٦ ، ص ص : ٤٢ — ٤٤ .
- الخشاب ، عبد الإله والعناد ، مجذاب ( ١٩٩٧ ) . " تمويل التعليم العالي في الوطن العربي وسبل تعزيزه " . بحث عرض في المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، جامعة صنعاء ، الجمهورية اليمنية ، ص ص : ٩ — ١٢ .
- خضر ، محمد ( ١٩٨٩ ) . " البحث العلمي في الأقطار العربية " . بحث عرض في المؤتمر الرابع لرؤساء والمسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي ، دمشق ، الجمهورية العربية السورية ، ص ص : ٩-١٩ .
- الخطيب ، أحمد ( ١٩٩٢ ) . " التعليم الجامعي في الوطن العربي (التحديات والبدائل المستقبلية) " . مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ٢٧ ، ص ص : ٤٦٩ — ٤٧٣ ، ٤٧٦ — ٤٧٨ .
- الخطيب ، نعمان ( ١٩٩٧ ) جميع الاطراف القانونية لتفعيل التعليم العالي في الأردن . بحث عرض في المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، جامعة صنعاء ، الجمهورية اليمنية ، ص ص : ١٦ — ١٧ .
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٩ ، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي ١٩٩٨/١٩٩٩ ، رقم ( ٥ ) . رام الله ، فلسطين .
- رحمة ، أنطوان ( ١٩٨٧ ) . " الهدر في التعليم العالي و سبل علاجه " ، مجلة مكتب اليونسكو في الدول العربية ، العدد ٢٦ ، ص ص : ٣٨ — ٣٩ .
- الزبيدي ، سلمان ( ١٩٨٧ ) . نظام مقترح لإنشاء جامعة عربية للدراسات العليا و البحث العلمي في الوطن العربي في ضوء خبرات جامعة الأمم المتحدة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .
- سالم ، فؤاد و قطناني ، أحمد ( ١٩٩٧ ) . " تمويل التعليم العالي في الأردن " . بحث عرض في المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، جامعة صنعاء ، الجمهورية اليمنية ، ص ص : ١٧ — ٢٠ .
- السركي ، مي ( ١٩٩١ ) . " الندوة الإقليمية حول تعبئة موارد مالية إضافية للتعليم العالي " ، مجلة مكتب اليونسكو الإقليمي ، العدد الثالث ، ص ص : ٥٤ ، ٥٦ — ٥٨ .

- السعيد ، أنور ( ١٩٩١ ) . " اتجاهات الإنفاق على التعليم العالي في الأقطار العربية " . ورقة عرضت في المؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية حول اقتصاديات التعليم العالي وموقعها من خطط التنمية في الأقطار العربية ، الدوحة ، قطر ، ص ص ٩ — ١٨ .
- الشاروك ، زهير ( ١٩٩٤ ) . " الجامعة المنتجة و مصادر تمويلها " . بحث عرض في الندوة العلمية والتربوية العاشرة لجامعة الموصل ، الموصل ، الجمهورية العراقية .
- الشاروك ، زهير ( ١٩٩٧ ) . " الجامعات العربية ومصادر تمويلها " . بحث عرض في المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، جامعة صنعاء ، الجمهورية اليمنية ، ص ص : ٢ — ٥ .
- الشامي ، مفيد ، ( ١٩٩٦ ) . تقرير حول نماذج استحقاق الدعم للجامعات الفلسطينية ، تقرير قدم الى وزيرة التعليم العالي ، رام الله ، فلسطين ، ص ص : ١ — ٨ .
- شعب ، منى ( ١٩٩٧ ) . واقع تمويل التعليم الجامعي و مستقبله من وجهة نظر القائمين على الجامعات الفلسطينية و مجلس التعليم العالي و أجهزة الدولة . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .
- صائغ ، عبد الرحمن ( ١٩٨٧ ) . التجربة الأمريكية في تمويل التعليم العالي . مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ٢٢ ، ص ص : ٢٧ — ٣٧ .
- صالح ، عبد الجواد ( ١٩٨٥ ) . الإحتلال الإسرائيلي و اثره على المؤسسات الثقافية والتربوية في فلسطين المحتلة . لندن ، مركز القدس للدراسات الإنمائية .
- صلاح ، منذر ( ١٩٩٤ ) . مجلس التعليم العالي والجامعات الفلسطينية . نابلس ، فلسطين ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية .
- عبد الدايم ، عبد الله ( ١٩٩٥ ) . مراجعة استرجعية لتطوير التربية العربية . منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس .
- عبد الرحمن ، هاني ( ١٩٩١ ) . " تمويل التعليم العالي في الأردن " ، مجلة المكتب الإقليمي لليونسكو ، العدد الثالث . ص ص : ٤٤ — ٤٥ .
- عبد الرزاق ، عسر ( ١٩٩٦ ) . الموازنة الفلسطينية للعام ١٩٩٥ . منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية .
- عبد القادر ، علي ( ١٩٩٣ ) . " عوامل الإهدار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، عدد ٢٨ ، ص ص ٤٤ .

- عنتر ، لطفي ( ١٩٩٥ ) . " الجامعات الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر " ،  
مجلة دار المعرفة الجامعية ، العدد ٣٩ . ص ص ٢٣ .
- الغنام ، محمد ( ١٩٨١ ) . " مالية التعليم في البلاد العربية بين عقدين ( ١٩٦٠ - ١٩٨٠ ) " .  
المركز الإقليمي لتخطيط التربية و إدارتها للبلاد العربية ، بيروت ، ص : ٣٦ .
- فرجاني ، نادر ( ١٩٨٤ ) . التنمية العربية — الواقع والمستقبل — ، ط ١ ، بيروت ، مركز  
الدراسات العربية .
- قرعان ، وليد ( ١٩٩٥ ) . دراسة تحليلية مقارنة لتطور الإنفاق على التعليم في الجامعات  
الأردنية شبه الحكومية للفترة ما بين عام ١٩٨٣ - ١٩٩٣ . رسالة ماجستير غير منشورة ،  
الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .
- كاوتري ، هوين ( ١٩٧٤ ) . مشكلات التمويل وقياس الطاقة المالية والجهد العقلي في  
التربية ، ترجمة أنطوان خوري ، مجلة التربية الجديدة ، ١٩٧٤ ، ص ص : ٢٠ .
- الكرنز ، سعدي ( ١٩٩٨ ) ، صحيفة القدس ، القدس ، ٢٠ نيسان ، ١٩٩٨ .
- كوري ، محمود ( ١٩٩٦ ) . تمويل التعليم العالي الفلسطيني . صحيفة القدس ، أيار ،  
١٩٩٦ .
- المجلس التشريعي الفلسطيني ، قانون رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٩٨ بشأن التعليم العالي ، غزة ،  
١٩٩٨ .
- مريان ، نادر وتكريتي ، نادية ( ١٩٩٧ ) . " تمويل التعليم الجامعي في جامعتي اليرموك  
و مؤتة " ، دراسة عرضت في المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد  
الجامعات العربية ، جامعة صنعاء ، الجمهورية اليمنية . ص ص : ١٠ ، ١١ ، ٢١ - ٢٣ .
- وزارة التعليم العالي ، الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني ، القدس ،  
١٩٩٩ .
- وزارة التعليم في الجمهورية السورية ، مصادر تمويل البحث العلمي في الجامعات  
العربية ، الجمهورية السورية ، ١٩٨٩ .
- يوسف ، عبد القادر ( ١٩٨٤ ) . أولويات وبدائل في مجلس التعليم العالي للشعب  
الفلسطيني . المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، العدد ١ ، ص ص : ٤٠ .
- اليونيسكو ( ١٩٩٥ ) ، مؤشرات التنمية البشرية ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،  
الأردن ، ١٩٩٥ .

## المراجع الأجنبية :

- Apps ,Jerold . (1992) . Higher Education in A Learning Societ: Meating New Demands For Education and Training . U.S.A. : Jossey-Bass INC .
- Bremiller ,Dick . (1989) . Gift to higher educaton , Journal Of Financing Higher Education , Vol.6 .NO.2,pp.14 .
- Chang, Joo Naam . ( 1999 ) . A Study On Riembursement Of Indirect Research Costs in Keorean Institutions Of Higher Education , Dissertation Abstract International, Vol. 60,No.2, Aug .pp.358.
- Chang, Fu-ping. (1999).Higl r Education Responds To Fiscal Stress: A Case Study Of Puplic Higher Education in Taiwan ,Dissertaion Abstract International ,Vol. 60.N<sup>o</sup>. 2,Aug.pp.355.
- Claunch,Jacuelin.(1986).A Study Of Funding and Expenditure Trends in Texas Community Colleges. Dissertation Abstract International, Vol.47.No.5.pp.115.
- Collins,David.(1997).Funding Of Higher Education in Tennessee:A Qualitaative Study Of The Perceptions Of State Legislators and Higher Education Leaders, Dissertation Abstract International , Vol.58.No.3.Sep .PP.659 .
- Dempsey,William .( 1997) . The devil is in the details. Un published Master's Thesis, Rochester Institute Of Technology , New York .
- Douglas , Albrecht .( 1992 ) . Financing Universities in Developing Countries : An Analysis Of International Choices , World Bank , PP.13.
- Flint , Thomas . ( 1996 ,Nov.) .Predicting Student Loan Defaults . Paper Presented Annual Meeting Of The Association For The Study Of Higher Education , Illinois , At U.S.A. Eric Documents , ED . No . 402843.
- Greer , Darryl ( 1997 ) . Association Of Governing Boards Of Universities and Colleges AGB Occasional Paper No.1, Washington, U.S.A. Eric Documents , ED. No.412856.
- Heyneman , Stephen . ( 1994 ) . Issues Of Education Finance and Management in ECA and OECD Countries . World Bank , PP. 11-16.
- Kerin, Lillis. (1988 ) .The Community Financing Of Education: Issues and Policy Implications in Less Developed Countries.England. Oxford Press .
- Ohio Board Of Regents, Columbus, (1994) . A New Funding Model For Institutional Stability. Performance and Change For The Future . Eric Documents . ED . No.386249.

- McCarthy, Philip . (1996,Nov.). Sharing The Cost Of Postsecondary Education in Vermont : A Case Study Of A (High Tuition , High Aid) State Strategy . Paper Presented At The Annual Meeting Of The Association For The Study Of Higher Education . Eric Documents, ED .No . 402827 .
- McMullen , Mathew . ( 1997 ) . Higher Education Finance Reform in Czech Republic , Dissertation Abstract International , Vol . 57 . No .7. Jan . PP. 2778 .
- Rodrigues. Anthony . ( 1997 ) . Cost Sharing in Public Universities: A Kenyan Case Study, Un published Master's Thesis. Vol. 10.No.1,PP.55-80. Eric Documents Reproduction Service. No. EJ 541243 .
- Sadlak, J. (1987) . Effeciency in Higher Education. An Analysis Of International Choices Of Higher Education . World Bank ,PP. 214.
- Serban , Andreea , (1998) . Performance Funding For Public Higher Education: A Comparative Analysis (Arkansas, Missouri, Tennessee) Dissertation Abstract International, Vol . 58.No.9.March.PP.3443.
- Thornton, Marie . ( 1999 ) . Leadership, Finance , and The Revival Of St. Edwards College, Dissertation Abstract International , Vol. 60. No.3.Sep.PP.675.
- Tilak ,J.(1991) . Financing Higher Education in India.Vol. 21. No. 4. PP. 399.
- Tucker, Rebecca. (1998). Images Of Public Higher Education in Louisiana : A survey Of Selected Publics in Regard To Higher Education Funding and Individual Institutions, Dissertation Abstract International, Vol.58.No.8.Feb.PP.3043.
- Unesco,11EP. (1988) . Training Mater'a's in Education Planning. (Administration and Facilities). Paris.Vol.6.PP.87.
- Wiggins, Nimmi. (1998). The Effect Of Government Higher Education Funding On The Behavior Of Colleges and Universities in The United States (Student Financial Aid, Scholarships), Disse.tation Abstract International, Vol.58.No.11.Ma .PP.4440.
- Wilms, Wellford.(1997). The Clash Of Accountability and Academic Freedom : Fiscal Reform At California. Un publised Master's Thesis, University Of California,Los Angeles . Vol.29.No.5.PP.40-49.Eric Document Reproduction Service .No.EJ 552357.



## الملحق ( ١ )

توزيع أسماء أعضاء المجلس التشريعي على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية  
حسب الترتيب الهجائي

| الرقم   | اسم النائب                    | المنصب                       |
|---------|-------------------------------|------------------------------|
| ١       | معالي الوزير انتصار الوزير    | وزيرة الشؤون الإجتماعية      |
| ٢       | معالي الوزير جميل الطريفي     | وزير الشؤون المدنية          |
| ٣       | معالي الوزير حسن عصفور        | وزير شؤون المنظمات الأهلية   |
| ٤       | معالي الوزير حكمت زبد         | وزير الزراعة                 |
| ٥       | معالي الوزير رفيق النتشة      | وزير العمل                   |
| ٦       | معالي الوزير رياض الزعنون     | وزير الصحة                   |
| ٧       | معالي الوزير زياد أبو زياد    | وزير دولة لشؤون القدس        |
| ٨       | معالي الوزير سعدي الكرنز      | وزير الصناعة                 |
| ٩       | معالي الوزير صائب عريقات      | وزير الحكم المحلي            |
| ١٠      | معالي الوزير عبد الرحمن حمد   | وزير الإسكان                 |
| ١١      | معالي الوزير عبد العزيز شاهين | وزير الترميم                 |
| ١٢      | معالي الوزير عزام الأحمد      | وزير الأشغال العامة          |
| ١٣      | معالي الوزير علي القواسمي     | وزير النقل والمواصلات        |
| ١٤      | معالي الوزير عماد الفالوجي    | وزير الإتصالات               |
| ١٥      | معالي الوزير فريخ أبو مدين    | وزير العدل                   |
| ١٦      | معالي الوزير ماهر المصري      | وزير الإقتصاد                |
| ١٧      | معالي الوزير متري أبو عيطة    | وزير السياحة                 |
| ١٨      | معالي الوزير نبيل شعث         | وزير التخطيط والتعاون الدولي |
| ١٩      | معالي الوزير نبيل عمرو        | وزير الشؤون البرلمانية       |
| ٢٠      | معالي الوزير هشام عبد الرزاق  | وزير شؤون الأسرى             |
| ٢١      | معالي الوزير يوسف أبو صفية    | وزير البيئة                  |
| المجموع | ٢١                            | ٢١                           |

الملحق ( )

توزيع أسماء أعضاء المجلس التشريعي  
على نجان المجلس للدورة السادسة حسب الترتيب الهجائي

| الترتيب | الاسم            | لجان المجالس التشريعية |                                  |                              |            |           |                              |                 |         |          |                           |
|---------|------------------|------------------------|----------------------------------|------------------------------|------------|-----------|------------------------------|-----------------|---------|----------|---------------------------|
|         |                  | شؤون المجلس            | الموازنة العامة و الشؤون المالية | التربية و القضايا الاجتماعية | الاقتصادية | القانونية | الرقابة العامة وحقوق الإنسان | الداخلية والأمن | القانون | السياسية | الأراضي ومقاومة الاستيطان |
| ١       | احمد قريش        | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ٢       | ابراهيم بو النجا | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ٣       | ابراهيم الهباش   | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ٤       | احمد ارشيد       | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ٥       | احمد البطش       | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ٦       | احمد الديك       | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ٧       | احمد الشيبلي     | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ٨       | احمد الزغير      | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ٩       | احمد نصر         | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ١٠      | اميل جرجوعي      | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ١١      | الطيب عبد الرحيم | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ١٢      | برهان جرار       | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ١٣      | بشارة دلود       | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ١٤      | جلال المصدر      | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ١٥      | جمال الشوبكي     | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ١٦      | جمال الهندي      | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |
| ١٧      | جميلة صيدم       | ×                      | ×                                | ×                            | ×          | ×         | ×                            | ×               | ×       | ×        | ×                         |

تابع الملحق (٢)

| الرقم    | اسم<br>النائب      | لجان المجالس التشريعية |                          |                  |            |           |                |                 |         |          |
|----------|--------------------|------------------------|--------------------------|------------------|------------|-----------|----------------|-----------------|---------|----------|
|          |                    | شؤون المجلس            | الموازنة العامة والمالية | التربية والقضايا | الاقتصادية | القانونية | الرقابة العامة | الداخلية والأمن | القانون | السياسية |
| اللاجئين | الأراضي والاستيطان |                        |                          |                  |            |           |                |                 |         |          |
| ١٨       | جواد الطيبي        |                        | ×                        | ×                |            |           |                |                 |         |          |
| ١٩       | حاتم عبد القادر    |                        |                          |                  |            |           |                |                 | ×       | ×        |
| ٢٠       | حسام خضر           |                        |                          |                  |            |           | ×              |                 |         | ×        |
| ٢١       | حسن خريشة          |                        |                          |                  |            |           |                |                 |         | ×        |
| ٢٢       | حكم بلعاوي         |                        |                          |                  |            |           |                |                 | ×       | ×        |
| ٢٣       | حنان عشراوي        |                        |                          |                  |            |           |                |                 | ×       | ×        |
| ٢٤       | حيدر عبد الشافي    |                        |                          |                  |            |           |                |                 |         |          |
| ٢٥       | داود الزير         |                        | ×                        |                  | ×          |           |                |                 |         |          |
| ٢٦       | دلال سلامة         |                        |                          | ×                |            |           |                |                 |         | ×        |
| ٢٧       | رأفت النجار        |                        |                          |                  |            | ×         | ×              |                 |         |          |
| ٢٨       | راوية الشوا        |                        |                          |                  |            |           | ×              |                 |         | ×        |
| ٢٩       | روحي فتوح          | ×                      |                          |                  |            |           |                |                 |         |          |
| ٣٠       | زهران أبو قبيطة    |                        |                          | ×                |            |           |                |                 |         | ×        |
| ٣١       | زياد أبو عمرو      |                        |                          |                  |            |           | ×              |                 |         | ×        |
| ٣٢       | سلم الكاهن         |                        |                          |                  |            |           |                |                 | ×       |          |
| ٣٣       | سليمان أبو سنيّة   |                        |                          |                  |            | ×         |                | ×               |         |          |
| ٣٤       | سليمان الرومي      |                        |                          |                  | ×          | ×         |                |                 |         |          |
| ٣٥       | صلاح التصري        |                        |                          | ×                |            |           |                |                 |         | ×        |
| ٣٦       | عباس زكي           |                        |                          | ×                |            |           |                |                 | ×       |          |
| ٣٧       | عبد ربه أبو عون    |                        |                          |                  |            |           | ×              |                 |         | ×        |

تابع الملحق (٢)

| الترتيب | اسم النائب         | لجان المجالس التشريعية |                 |                  |            |           |                |                 |         |         |
|---------|--------------------|------------------------|-----------------|------------------|------------|-----------|----------------|-----------------|---------|---------|
|         |                    | شؤون المجلس            | الموازنة العامة | التربية والقضايا | الاقتصادية | القانونية | الرقابة العامة | الداخلية والأمن | القانون | المهنية |
| ٣٨      | عبد الجواد صالح    |                        |                 |                  |            |           | x              |                 |         | x       |
| ٣٩      | عبد الفتاح حمائل   |                        | x               |                  |            |           |                | x               |         |         |
| ٤٠      | عبد الكريم أبوصلاح |                        | x               |                  |            | xx        |                |                 |         |         |
| ٤١      | عثمان العناش       |                        |                 | x                |            |           |                |                 |         | x       |
| ٤٢      | عزمي الشعيبي       |                        |                 |                  |            |           |                |                 |         |         |
| ٤٣      | علي أبو الريش      |                        |                 |                  |            |           |                |                 |         | x       |
| ٤٤      | غازي حنايا         |                        |                 |                  |            |           |                |                 |         |         |
| ٤٥      | غسان الشكعة        |                        |                 |                  |            |           |                |                 |         |         |
| ٤٦      | فايز زيدان         |                        |                 |                  | x          |           |                |                 |         |         |
| ٤٧      | فخري التركمان      | x                      | x               | x                |            |           |                |                 |         |         |
| ٤٨      | فخري شقورة         |                        | x               |                  | x          |           |                | xx              |         |         |
| ٤٩      | فرج الصراف         |                        |                 |                  |            | x         |                |                 | x       |         |
| ٥٠      | فؤاد عبيد          |                        |                 | x                |            |           |                | x               |         |         |
| ٥١      | قدورة فارس         |                        |                 | x                |            |           | xx             |                 |         |         |
| ٥٢      | كامل الأفغاني      |                        |                 |                  |            |           | x              |                 |         | x       |
| ٥٣      | كرم زرنوح          |                        |                 | x                |            |           | x              |                 |         |         |
| ٥٤      | كمال الشراف        |                        |                 |                  |            |           | x              |                 |         | x       |
| ٥٥      | محمد الحوراني      | x                      |                 |                  |            | x         |                |                 |         | x       |
| ٥٦      | محمد حجازي         | x                      |                 |                  |            |           | x              | x               |         |         |
| ٥٧      | مسودعاس            |                        |                 |                  |            | x         |                | x               |         |         |
| ٥٨      | مروان البزغوثي     |                        |                 |                  |            | x         |                |                 |         | x       |

| تابع الملحق (٢) |               |                      |                 |                  |            |           |                |                 |         |          |         |
|-----------------|---------------|----------------------|-----------------|------------------|------------|-----------|----------------|-----------------|---------|----------|---------|
| الرقم           | الاسم         | لجان المجلس التشريعي |                 |                  |            |           |                |                 |         |          |         |
|                 |               | شؤون المجلس          | الموازنة العامة | التربية والفضايا | الاقتصادية | القانونية | الرقابة العامة | الداخلية والأمن | القانون | السياسية | الأراضي |
| ٥٩              | مروان كنفاني  | x                    |                 |                  |            |           | x              |                 |         | x        |         |
| ٦٠              | معاوية المصري |                      | x               |                  |            |           | x              |                 |         |          |         |
| ٦١              | سليمان ربه    |                      | x               |                  |            |           |                |                 |         |          | x       |
| ٦٢              | موسى أبو صبحه |                      |                 |                  |            |           | x              |                 |         |          | x       |
| ٦٣              | موسى الزعبلوط |                      |                 |                  |            |           |                |                 |         |          |         |
| ٦٤              | ناهد نريس     |                      |                 |                  |            |           |                |                 | x       |          |         |
| ٦٥              | هاشم نرس      |                      |                 |                  |            |           |                |                 | x       |          |         |
| ٦٦              | وجيه ياغي     |                      |                 | x                |            |           |                |                 | x       |          |         |
| ٦٧              | يوسف الشدلي   | x                    | x               |                  |            |           | x              |                 |         |          |         |
| المجموع         |               | ١٢                   | ١٠              | ١٥               | ١٠         | ٩         | ٢٤             | ٨               | ١٣      | ١٦       | ٥       |
|                 |               |                      |                 |                  |            |           |                |                 |         |          | ٧       |

(xx) : رئيس لجنة من لجان المجلس التشريعي.

(x) : مقرر أو عضو لجنة من لجان المجلس التشريعي.

الملحق (٣)  
الإستبانة بصورتها الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

استبانة مقترحة لتطوير نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين

حضرة الأستاذ الكريم.....المحترم

تحية وبعد:

يقوم الباحث بدراسة تهدف إلى تطوير نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين . وقد قام الباحث بإعداد استبانة لهذا الغرض حيث قسم فيها مصادر تمويل التعليم العالي الى سبع مجالات رئيسة تتضمن (١٠١) فقرة موزعة على تلك المجالات. وقد وقع الاختيار عليكم أحد المحكمين لقياس مدى صدق هذه الأداة وتطويرها نحو تحقيق للهدف المنوي قياسه.

- أرجو التكرم بإيداء رأيكم في كل فقرة ، بوضع إشارة (X) بمحاذاتها وكتابة ملاحظاتكم حسب رأيكم الشخصي من حيث:
- أ) وضوح فقرات الإستبانة.
  - ب) تناسب مجالات الدراسة مع أهدافها.
  - ج) مدى تحقيق فقرات الإستبانة للهدف المنوي قياسه.
  - د) يمكن إلغاء أو تعديل الفقرات التي لا تتناسب مع الدراسة أو إعادة صياغة ما يلزم منها.
  - هـ) اقتراح ما يلزم إضافته من فقرات تحقق الهدف المنوي قياسه.

واقبلوا الاحترام

الباحث : معين حسن عبد الرحمن جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الإدارة التربوية

### استبانة

حضرة السيد.....المحترم

تحية طيبة وبعد :-

يقوم الباحث بإجراء دراسة تهدف إلى تطوير نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين من خلال وجهات نظر وزير التعليم العالي ، ورئيس الدائرة المالية فيه ، ورؤساء جامعات الضفة الغربية العامة ، ورؤساء الدوائر المالية فيها ، وأعضاء المجلس التشريعي ، والوراء في السلطة الوطنية الفلسطينية ، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية . وقد تم اختياركم للجنة نظراً لأهمية موقعكم الوظيفي ، وعليه أرجو تعبئة هذه الاستبانة التي تستغرق ( ١٥ ) دقيقة على الأكثر من وقتكم علماً أنها تقسم إلى قسمين ، حيث يتعلق القسم الأول بالبيانات الشخصية لحضرتكم والقسم الثاني يتألف من فقرات الاستبانة التي تتناول ( سبع ) مجالات راجياً تحديد درجة موافقتكم على فقراتها بوضع إشارة ( X ) داخل العمود المناسب .

إنني أثق بأن إجاباتكم سيكون لها أثر فعال على نتائج الدراسة ، وسوف يتم التعامل حول ما تدلي به بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط .

شاكراً لكم حسن تعاونكم .

الباحث :

معين حسن عبد الرحمن جبر

إشراف :

د. محمود أحمد كوزي

٢٠٠١/٢٠٠٠

### القسم الأول : البيانات الشخصية

أرجو تعبئة البيانات التالية بوضع إشارة ( X ) في الخانة التي تنطبق على حالتك .

|                  |                        |                 |            |                  |
|------------------|------------------------|-----------------|------------|------------------|
| البيانات الشخصية | وزير                   | عضو مجلس تشريعي | رئيس جامعة | رئيس دائرة مالية |
| مكان العمل       | هاتف رقم:<br>خلوي رقم: |                 |            |                  |

القسم الثاني : نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين من مصادر غير تقليدية .

يضم هذا القسم (سبعة) مجالات مكونة من (١٠٤) فقرات تتناول مصادر التمويل المختلفة للتعليم العالي ، أرجو الإجابة عن جميع فقرات الاستبانة ( قدر الإمكان) التي تتناسب ودرجة موافقتك عليها وفق التوزيع التالي محفوظ

(أوافق بشدة = ٥ ، أوافق كجدة ، المحايدة ٣، أعارض ٢، أعارض بشدة = ١) .

المجال الأول: مصادر التمويل الحكومية المباشرة:

| الفقرة                                                                                       | أوافق بشدة | أوافق | محايد | أعارض بشدة | أعارض |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|------------|-------|
| ١) تقوم الدولة بدفع جميع نفقات التعليم العالي                                                |            |       |       |            |       |
| ٢) تقوم الدولة بتغطية العجز المالي للجامعات                                                  |            |       |       |            |       |
| ٣) استقطاع موازنة مخصصة للتعليم العالي من موازنة الدولة العامة سنوياً                        |            |       |       |            |       |
| ٤) توزيع الموازنة المخصصة حسب الكليات الموجودة في الجامعة                                    |            |       |       |            |       |
| ٥) توزيع الموازنة المخصصة للتعليم العالي حسب مبدأ التنافس بين الجامعات                       |            |       |       |            |       |
| ٦) توزيع الموازنة المخصصة حسب الحجم                                                          |            |       |       |            |       |
| ٧) تقدم الدولة مساعدات مالية للجامعات لأغراض محددة مرتبطة بالبحث العلمي وتطوير القوى البشرية |            |       |       |            |       |

| الفقرة                                                                                          | أوافق بشدة | أوافق | محايد | أعارض | أعارض بشدة |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|-------|------------|
| ٨) استقطاع نسبة معينة من رواتب موظفي الدولة كضريبة تعليم عالٍ.                                  |            |       |       |       |            |
| ٩) فرض رسوم على أرباح الشركات بنسبة معينة لتمويل التعليم العالي تكون معفاة من الضرائب.          |            |       |       |       |            |
| ١٠) فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة بنسبة معينة من قيمتها الأساسية لتمويل التعليم العالي. |            |       |       |       |            |
| ١١) تقوم الدولة بإعفاءات ضريبية لمواطنيها الذين يتبرعون للجامعات غير الربحية.                   |            |       |       |       |            |
| ١٢) تحويل الضريبة المفروضة على المساجير لتمويل التعليم العالي.                                  |            |       |       |       |            |
| ١٣) استقطاع نسبة معينة من قسائم رسوم المسافرين على المعابر الحدودية لتمويل التعليم الحالي.      |            |       |       |       |            |
| <p>جميع الحقوق محفوظة<br/>مكتبة الجامعة الأردنية<br/>من إعداد الرسائل الجامعية</p>              |            |       |       |       |            |
| المجال الثاني : مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة.                                            |            |       |       |       |            |
| أولاً : البريد                                                                                  |            |       |       |       |            |
| ١) فرض قيمة طابع بريدي ثانٍ على الرسائل المسجلة لتمويل التعليم العالي .                         |            |       |       |       |            |
| ٢) فرض رسوم بنسبة معينة على الطرود الواردة والمرسلة لتمويل التعليم العالي .                     |            |       |       |       |            |
| ثانياً : المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف .                                                   |            |       |       |       |            |
| ١) تخصيص نسبة معينة من رسوم المعاملات لتمويل التعليم العالي .                                   |            |       |       |       |            |
| ٢) فرض نسبة معينة من رسوم معاملات الزواج والطلاق لتمويل التعليم العالي .                        |            |       |       |       |            |

| الفقرة                                                                                             | أوافق<br>بشدة | أوافق | محايد | أعارض<br>بشدة | أعارض |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------|-------|---------------|-------|
| (٣) تخصيص جزء من دخل وزارة الأوقاف للجامعات غير الربحية سنوياً .                                   |               |       |       |               |       |
| (٤) تشجيع وزارة الأوقاف للأهالي بوقف جزء من ممتلكاتهم وأراضيهم كوقف منتج للجامعات .                |               |       |       |               |       |
| ثالثاً : البلديات ودائرة الطابو .                                                                  |               |       |       |               |       |
| (١) فرض رسوم بنسبة معينة على فواتير الكهرباء والمياه لتمويل التعليم العالي .                       |               |       |       |               |       |
| (٢) استقطاع نسبة معينة من رسوم رخص البناء لتمويل التعليم العالي .                                  |               |       |       |               |       |
| (٣) فرض رسوم إضافية بنسبة معينة على معاملات تسجيل الأراضي وتبعتها وإقرارها لتمويل التعليم العالي . |               |       |       |               |       |
| (٤) استقطاع نسبة معينة من قيمة الأراضي المباعة عند تسجيلها في دائرة الطابو .                       |               |       |       |               |       |
| (٥) فرض رسوم إضافية بنسبة معينة على ذبح المواشي لتمويل التعليم العالي .                            |               |       |       |               |       |
| (٦) استقطاع نسبة معينة من ضريبة المعالوف لتمويل التعليم العالي .                                   |               |       |       |               |       |
| (٧) تقديم الأثاث والأجهزة اللازمة لجامعات الضفة الغربية من ريع ما سبق                              |               |       |       |               |       |
| (٨) توزيع الأموال على جامعات الضفة الغربية من ريع ما سبق حسب معايير خاصة.                          |               |       |       |               |       |

| رابعاً : مديريات الترخيص :                                                                                                          |                 |         |       |               |               |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|---------|-------|---------------|---------------|
| الفقرة                                                                                                                              | اوا فوق<br>بشدة | اوا فوق | محايد | اعارض<br>بشدة | اعارض<br>بشدة |
| (١) فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على معاملات شراء السيارات وبيعها لتمويل التعليم العالي .                                            |                 |         |       |               |               |
| (٢) فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على لوحات السيارات لتمويل التعليم العالي .                                                          |                 |         |       |               |               |
| (٣) فرض رسوم اضافية على رخص السيارات ورخص السياقة لتمويل التعليم العالي.                                                            |                 |         |       |               |               |
| المجال الثالث : مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي                                                                              |                 |         |       |               |               |
| اولاً: مساهمات الجمعيات الخيرية                                                                                                     |                 |         |       |               |               |
| (١) تقديم الأرض لبناء وحدات تعليمية تابعة للجامعات حسب الحاجة .                                                                     |                 |         |       |               |               |
| (٢) تقديم الدعم المالي المناسب للجامعات والمرتبطة بتخفيف الأقساط عن بعض طلبة التعليم العالي .                                       |                 |         |       |               |               |
| (٣) تقديم التبرعات العينية (الكتب واللوازم الخاصة) لبعض طلبة التعليم العالي وفق معايير خاصة.                                        |                 |         |       |               |               |
| (٤) إنشاء يانصيب خيري يكون ريعه لدعم الجامعات                                                                                       |                 |         |       |               |               |
| ثانياً : البنوك والشركات الكبرى :                                                                                                   |                 |         |       |               |               |
| (١) تجهيز جزء من لوازم المختبرات والمشاغل والملاعب ومكتبات التعليم العالي بحيث تعفى التكاليف من ضريبة الدخل لتمويل التعليم العالي . |                 |         |       |               |               |

| الفقرة                                                                                                        | اوافق<br>بشدة | اوافق | محايد | اعارض<br>بشدة | اعارض |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------|-------|---------------|-------|
| ٢) استحداث صندوق الطالب الجامعي الفقير المعفى من الضرائب ، يكون ريعه من نسبة أرباح الشركات والبنوك .          |               |       |       |               |       |
| ٣) تخصيص جزء من أرباح الشركات الكبرى الصناعية والبنوك للإنفاق على البحث العلمي لأساتذة وطلبة التعليم العالي . |               |       |       |               |       |
| ثالثاً : الغرف التجارية والنقابات .                                                                           |               |       |       |               |       |
| ١) استقطاع نسبة معينة من إيراداتها الإجمالية لتمويل التعليم العالي .                                          |               |       |       |               |       |
| ٢) فرض رسوم بنسبة معينة على معاملات جميع الحقوق محفوظة                                                        |               |       |       |               |       |
| الغرف التجارية لتمويل التعليم العالي .                                                                        |               |       |       |               |       |
| رابعاً : جمعية خريجي الجامعات الفلسطينية .                                                                    |               |       |       |               |       |
| ١) تقديم خدمات عينية وتجهيزات معملية                                                                          |               |       |       |               |       |
| ٢) تمويل شراء كتب ودوريات .                                                                                   |               |       |       |               |       |
| ٣) دفع نفقات الاشتراك في مراكز وبنوك المعلومات .                                                              |               |       |       |               |       |
| ٤) رصد صندوق خاص لكتاب الطالب الجامعي الفقير .                                                                |               |       |       |               |       |
| خامساً : لجان الزكاة .                                                                                        |               |       |       |               |       |
| ١) تقديم منح لطلبة التعليم العالي ذوات الحالات الاجتماعية والاقتصادية المناسبة .                              |               |       |       |               |       |
| ٢) تقديم قروض مستردة بدون فائدة لطلبة التعليم العالي بعد فترة زمنية من التخرج .                               |               |       |       |               |       |
| ٣) رصد صندوق خاص لكتاب الطالب الجامعي الفقير .                                                                |               |       |       |               |       |

| سادساً : الهيئات المحلية .                                                                             |            |       |       |            |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|------------|
| الفقرة                                                                                                 | اوافق بشدة | اوافق | محايد | اعارض بشدة |
| (١) تشجيع الاهالي تقديم التبرعات والمنح المالية لطلبة التعليم العالي والجامعات تكون معفاة من الضرائب . |            |       |       |            |
| (٢) تشجيع تقديم التبرعات العينية من أجهزة وأثاث وكتب للجامعات الفلسطينية معفاة من الضرائب .            |            |       |       |            |
| سابعاً: المجالس القروية.                                                                               |            |       |       |            |
| (١) تقديم أراضٍ لبناء وحدات تعليمية تدريبية تابعة للجامعات في القرى المجاورة للجامعة.                  |            |       |       |            |
| (٢) تجهيز الوحدات التعليمية التابعة لتلك الجامعات في القرى تكون معفاة من الضرائب.                      |            |       |       |            |

المجال الرابع : مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية .

|                                                                                                                         |  |  |  |  |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|--|
| (١) استيفاء كامل القسط الجامعي من الطلبة .                                                                              |  |  |  |  |
| (٢) استيفاء القسط الجامعي من الطلبة حسب أوضاعهم الاقتصادية .                                                            |  |  |  |  |
| (٣) إعفاء الطالب الجامعي المتفوق من القسط طيلة فترة تفوقه الجامعي .                                                     |  |  |  |  |
| (٤) تقدم الدولة منحاً مالية للطلبة الفقراء بناء على مسح اجتماعي من صندوق خاص لدعم التعليم العالي.                       |  |  |  |  |
| (٥) تقدم الدولة لطلبة التعليم العالي قروضاً مستردة بعد فترة زمنية من التخرج من صندوق خاص لذلك بعد رفع الأقساط الجامعية. |  |  |  |  |

المجال الخامس: مصادر التمويل من القروض .

| الفقرة                                                 | اوافق بشدة | اوافق | محايد | اعارض بشدة | اعارض |
|--------------------------------------------------------|------------|-------|-------|------------|-------|
| ١) استخدام القروض لدعم النفقات المتكررة للجامعات.      |            |       |       |            |       |
| ٢) عدم استخدام القروض لدعم النفقات المتكررة للجامعات.  |            |       |       |            |       |
| ٣) استخدام القروض لتمويل المشاريع الرأسمالية للجامعات. |            |       |       |            |       |

المجال السادس: مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات .

|                                                                                                              |  |  |  |  |  |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|--|--|
| ١) جعل الجامعات مراكز إنتاج متطورة                                                                           |  |  |  |  |  |
| لورشها وارضيتها وقاعاتها جميع الحقوق محفوظة                                                                  |  |  |  |  |  |
| ٢) استغلال مراكز الجامعات لتقديم خدمات استشارية لمشكلات مقابل مردود مالي مناسب                               |  |  |  |  |  |
| ٣) استغلال مرافق الجامعة المتنوعة في غير أوقات دوامها تعود بمردود مالي مناسب عليها                           |  |  |  |  |  |
| ٤) تشجيع البحوث المرتبطة بمشكلات الشركات والمصانع والبنوك وتقديم الاستشارة العلمية وفقاً لنتائج تلك البحوث . |  |  |  |  |  |
| ٥) إبرام العقود مع مؤسسات حكومية أو مع القطاع التجاري الخاص لأغراض البحوث والاستشارات.                       |  |  |  |  |  |
| ٦) إجراء بحوث متميزة تؤدي إلى بيع الحقوق المسجلة.                                                            |  |  |  |  |  |
| ٧) تسويق الاكتشافات والابتكارات .                                                                            |  |  |  |  |  |
| ٨) بيع منتجات الجامعة الخاصة من سلع وخدمات واستخدام عائداتها في عملية الصيانة                                |  |  |  |  |  |

المجال السابع : ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي .

| الفقرة                                                                                                                             | اوافق بشدة | اوافق | محايد | اعارض بشدة | اعارض |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|------------|-------|
| ١) استغلال الأبنية الجامعية بالشكل الأمثل عن طريق رفع معدل عدد الطلبة في الغرفة الواحدة .                                          |            |       |       |            |       |
| ٢) الاستفادة من طاقة اساتذة الجامعات بالشكل الأفضل .                                                                               |            |       |       |            |       |
| ٣) التقليل ما أمكن من الهدر في المناهج والكتب الجامعية المقررة عن طريق تحسين نوعية الورق في الكتب مما يؤدي الى إطالة عمرها.        |            |       |       |            |       |
| ٤) تخفيض تكاليف الابنية الجامعية مع تحسين شروطها عن طريق اختيار المكان ذي السعر المنخفض وتوفير الشروط الهندسية والتربوية الملائمة. |            |       |       |            |       |
| ٥) الإهتمام بعوامل الجودة في التعليم الجامعي مثل إطالة مدة السنة الدراسية الجامعية ، والإهتمام بالمكتبات الجامعية ومعاملها وكتبها. |            |       |       |            |       |
| ٦) تكثيف الجهود للحد من الفاقد والهدر الجامعي المختلفة.                                                                            |            |       |       |            |       |
| ٧) الاهتمام بربط خطط التعليم الجامعي كماً وكيفاً بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .                                             |            |       |       |            |       |
| ٩) اجراء تعديلات جذرية في وظائف التعليم العالي بحيث تضيف الوظائف الجديدة مصادر تمويلية جديدة.                                      |            |       |       |            |       |

| الفقرة                                                                                                          | اوافق بشدة | اوافق | محايد | اعارض بشدة | اعارض |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|------------|-------|
| (١٠) التخلص من الوحدات التعليمية الجامعية غير الفعالة وغير الإقتصادية في نظام التعليم العالي ومؤسساته المختلفة. |            |       |       |            |       |
| (١١) تحسين شروط العمل الإداري الجامعي باتباع أساليب إدارية حديثة ، تضمن فاعلية الكلفة                           |            |       |       |            |       |
| (١٢) تحديد عمل محدد لكل موظف ، يؤديه على الوجه الأكمل.                                                          |            |       |       |            |       |
| (١٣) تحسين أنظمة المعلومات والبيانات الجامعية.                                                                  |            |       |       |            |       |
| (١٤) تطبيق أساليب أكثر تطوراً في تحليل التكلفة الجامعية بأساليب إدارية حديثة.                                   |            |       |       |            |       |
| (١٥) اجراء دراسات مقارنة للتكاليف والنفقات الجامعية.                                                            |            |       |       |            |       |
| (١٦) تطبيق التخطيط الإستراتيجي الجامعي.                                                                         |            |       |       |            |       |
| (١٧) تخفيض نفقات الإدارة والنفقات العامة للجامعات.                                                              |            |       |       |            |       |
| (١٨) تخفيض تكلفة الموظفين الأكاديميين وغير الأكاديميين.                                                         |            |       |       |            |       |
| (١٩) استخدام التسهيلات والموارد المتوفرة بالشكل الأمثل.                                                         |            |       |       |            |       |
| (٢٠) تحسين الأنظمة المتبعة بالنسبة للحوافز الجامعية.                                                            |            |       |       |            |       |
| (٢١) الإبقاء على أكبر قدر من النفقات المتغيرة او غير الثابتة.                                                   |            |       |       |            |       |

حضرة المستجيب الكريم :-

أرجو كتابة أية اقتراحات تراها مناسبة لتطوير نموذج لتمويل التعليم العالي مع ذكر المجال الخاص بمصادر التمويل السابقة ، شاكراً لكم حسن تعاونكم .

#### الملحق (٤)

#### الاستبانة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الإدارة التربوية

#### استبانة

حضرات السادة رئيس وأعضاء المجلس التشريعي المحترمين

تحية طيبة وبعد :-

يقوم الباحث بإجراء دراسة تهدف إلى تطوير نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين من خلال وجهات نظر أعضاء المجلس التشريعي، والوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.

وقد تم اختياركم للعينة نظراً لأهمية موقعكم الوظيفي ، وعليه أرجو تعبئة هذه الاستبانة التي تستغرق (١٥) دقيقة على الأكثر من وقتكم علماً أنها تقسم إلى قسمين ، حيث يتعلق القسم الأول بالبيانات الشخصية لحضرتكم ، والقسم الثاني يتألف من فقرات الاستبانة التي نتناول ( سبع ) مجالات راجياً تحديد درجة موافقتكم على فقراتها بوضع إشارة ( X ) داخل العمود المناسب .

إنني أثق بأن إجابتك سيكون لها اثر فعال على نتائج الدراسة ، وسوف يتم التعامل حول ما تدلي به بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط .

شاكراً لكم حسن تعاونكم .

الباحث : معين حسن عبد الرحمن جبر

إشراف : د. محمود احمد كوري

٢٠٠١/٢٠٠٠



| الفقرة                                                                                             | أوافق بشدة | أوافق | محايد | أعارض | أعارض بشدة |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|-------|------------|
| ٩) استقطاع نسبة معينة من رواتب موظفي الدولة كضريبة تعليم عال.                                      |            |       |       |       |            |
| ١٠) فرض رسوم على أرباح الشركات بنسبة معينة لتمويل التعليم العالي تكون معفاة من الضرائب.            |            |       |       |       |            |
| ١١) فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة بنسبة معينة من قيمتها الأساسية لتمويل التعليم العالي.    |            |       |       |       |            |
| ١٢) تقوم الدولة بإعفاءات ضريبية لمواطنيها الذين يتبرعون للجامعات غير الربحية.                      |            |       |       |       |            |
| ١٣) تحويل الضريبة المفروضة على السجائر لتمويل التعليم العالي.                                      |            |       |       |       |            |
| ١٤) استقطاع نسبة معينة من قيمة رسوم الجامعات للمسافرين على المعابر الحدودية لتمويل التعليم الحالي. |            |       |       |       |            |
| المجال الثاني : مصادر التمويل الحكومية غير المباشرة.                                               |            |       |       |       |            |
| أولاً : البريد                                                                                     |            |       |       |       |            |
| ١) فرض قيمة طابع بريدي ثانٍ على الرسائل المسجلة لتمويل التعليم العالي .                            |            |       |       |       |            |
| ٢) فرض رسوم بنسبة معينة على الطرود الواردة والمرسلة لتمويل التعليم العالي .                        |            |       |       |       |            |
| ثانياً : المحاكم الشرعية والنظامية والأوقاف .                                                      |            |       |       |       |            |
| ١) تخصيص نسبة معينة من رسوم المعاملات لتمويل التعليم العالي .                                      |            |       |       |       |            |
| ٢) فرض نسبة معينة من رسوم معاملات الزواج والطلاق لتمويل التعليم العالي .                           |            |       |       |       |            |

| الفقرة                                                                                                                     | اوافق<br>بشدة | اوافق | محايد | اعارض<br>بشدة | اعارض |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------|-------|---------------|-------|
| ٣) تخصيص جزء من دخل وزارة الأوقاف للجامعات غير الربحية سنوياً .                                                            |               |       |       |               |       |
| ٤) تشجيع وزارة الأوقاف للأهالي بوقف جزء من ممتلكاتهم وأراضيهم كوقف منتج للجامعات .                                         |               |       |       |               |       |
| ثالثاً : البلديات ودائرة الطابو .                                                                                          |               |       |       |               |       |
| ١) فرض رسوم بنسبة معينة على فواتير الكهرباء والمياه لتمويل التعليم العالي .                                                |               |       |       |               |       |
| ٢) فرض رسوم إضافية بنسبة معينة من رسوم رخص البناء لتمويل التعليم العالي .                                                  |               |       |       |               |       |
| ٣) فرض رسوم إضافية بنسبة معينة على معاملات تسجيل الأراضي وبيعها وإقرارها لتمويل التعليم العالي مركز ايداع الرسائل الجامعية |               |       |       |               |       |
| ٤) استقطاع نسبة معينة من قيمة الأراضي المباعة عند تسجيلها في دائرة الطابو لغايات التعليم العالي.                           |               |       |       |               |       |
| ٥) فرض رسوم إضافية بنسبة معينة على ذبح المواشي لتمويل التعليم العالي .                                                     |               |       |       |               |       |
| ٦) تقديم الأثاث والأجهزة اللازمة للجامعات الفلسطينية من ريع ما سبق .                                                       |               |       |       |               |       |
| ٧) توزيع الأموال على الجامعات الفلسطينية من ريع ما سبق حسب معايير خاصة.                                                    |               |       |       |               |       |
| رابعاً : مديريات الترخيص :                                                                                                 |               |       |       |               |       |
| ١) فرض رسوم إضافية بنسبة معينة على معاملات شراء السيارات وبيعها لتمويل التعليم العالي .                                    |               |       |       |               |       |

| الفقرة                                                                                                                              | اوافق<br>بشدة | اوافق | محايد | اعارض<br>بشدة | اعارض |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------|-------|---------------|-------|
| (٢) فرض رسوم اضافية بنسبة معينة على لوحات السيارات لتمويل التعليم العالي .                                                          |               |       |       |               |       |
| (٣) فرض رسوم اضافية على رخص السيارات ورخص السياقة لتمويل التعليم العالي.                                                            |               |       |       |               |       |
| <b>المجال الثالث : مصادر التمويل الخاصة من المجتمع المحلي</b>                                                                       |               |       |       |               |       |
| <b>اولا: مساهمات الجمعيات الخيرية</b>                                                                                               |               |       |       |               |       |
| (١) تقديم الأرض لبناء وحدات تعليمية تابعة للجامعات حسب الحاجة .                                                                     |               |       |       |               |       |
| (٢) تقديم الدعم المالي المناسب للجامعات والمرتبطة بتخفيف الأقساط عن بعض طلبة التعليم العالي .                                       |               |       |       |               |       |
| (٣) تقديم التبرعات المعنية (الكليات والوحدات الدراسية) لبعث طلبة التعليم العالي وفق معايير خاصة.                                    |               |       |       |               |       |
| (٤) إنشاء يانصيب خيري يكون ريعه لدعم الجامعات .                                                                                     |               |       |       |               |       |
| <b>ثانياً : البنوك والشركات الكبرى :</b>                                                                                            |               |       |       |               |       |
| (١) تجهيز جزء من لوازم المختبرات والمشاغل والملاعب ومكتبات التعليم العالي بحيث تعفى التكاليف من ضريبة الدخل لتمويل التعليم العالي . |               |       |       |               |       |
| (٢) استحداث صندوق الطالب الجامعي الفقير المعفى من الضرائب ، يكون ريعه من نسبة أرباح الشركات والبنوك .                               |               |       |       |               |       |

| الفقرة                                                                                                                                | أوافق بشدة | أوافق | محايد | أعارض | أعارض بشدة |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|-------|------------|
| ٣) تخصيص جزء من أرباح الشركات الكبرى الصناعية والبنوك للإنفاق على البحث العلمي لأساتذة التعليم العالي وطلبتة .                        |            |       |       |       |            |
| ٤) فرض رسوم بنسبة معينة على فاتورة الهاتف لتمويل التعليم العالي.                                                                      |            |       |       |       |            |
| ٥) فرض مبلغ مقطوع على كل هاتف يتم تأسيسه لتمويل التعليم العالي.                                                                       |            |       |       |       |            |
| ٦) تحويل رسم الإشتراك الدوري لفاتورة الهاتف مع ضريبتها المضافة لصندوق التعليم العالي.                                                 |            |       |       |       |            |
| ثالثاً : الغرف التجارية والنقابات .<br>١) استقطاع نسبة معينة من إيراداتها الإجمالية لتمويل التعليم العالي ابتداءً من الرسائل الجامعية |            |       |       |       |            |
| ٢) فرض رسوم إضافية بنسبة معينة على معاملات الغرف التجارية لتمويل التعليم العالي .                                                     |            |       |       |       |            |
| رابعاً : جمعيات خريجي الجامعات الفلسطينية .                                                                                           |            |       |       |       |            |
| ١) تقديم خدمات عينية وتجهيزات معملية .                                                                                                |            |       |       |       |            |
| ٢) تمويل شراء كتب ودوريات .                                                                                                           |            |       |       |       |            |
| ٣) دفع نفقات الإشتراك في مراكز وبنوك المعلومات .                                                                                      |            |       |       |       |            |
| ٤) رصد صندوق خاص لكتاب الطالب الجامعي الفقير .                                                                                        |            |       |       |       |            |
| خامساً : لجان الزكاة .                                                                                                                |            |       |       |       |            |
| ١) تقديم منح لطلبة التعليم العالي ذوي الحالات الاجتماعية والاقتصادية المناسبة .                                                       |            |       |       |       |            |

| الفقرة                                                                                                 | اوا فق<br>بشدة | اوا فق | محايد | اعارض<br>بشدة | اعارض |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|--------|-------|---------------|-------|
| (٢) تقديم قروض مستردة بدون فائدة لطلبة التعليم العالي بعد فترة زمنية من التخرج .                       |                |        |       |               |       |
| (٣) رصد صندوق خاص لكتاب الطالب الجامعي الفقير .                                                        |                |        |       |               |       |
| سلسلاً : الهيئات المحلية .                                                                             |                |        |       |               |       |
| (١) تشجيع الأهالي تقديم التبرعات والمنح المالية لطلبة التعليم العالي والجامعات تكون معفاة من الضرائب . |                |        |       |               |       |
| (٢) تشجيع تقديم التبرعات العينية من أجهزة وأثاث وكتب للجامعات الفلسطينية معفاة من الضرائب .            |                |        |       |               |       |
| سابعاً: المجالس القروية.                                                                               |                |        |       |               |       |
| (١) تقديم أراضٍ لبقاء وحدات تعليمية تدريبية لطلبة الجامعات                                             |                |        |       |               |       |
| تابعة للجامعات في القرى المجاورة للجامعة.                                                              |                |        |       |               |       |
| (٢) تجهيز الوحدات التعليمية التابعة لتلك الجامعات في القرى تكون معفاة من الضرائب.                      |                |        |       |               |       |

#### المجال الرابع : مصادر التمويل من الأقساط والرسوم الجامعية .

|                                                                                                   |  |  |  |  |  |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|--|--|
| (١) استيفاء كامل القسط الجامعي من الطلبة .                                                        |  |  |  |  |  |
| (٢) استيفاء القسط الجامعي من الطلبة حسب أوضاعهم الاقتصادية .                                      |  |  |  |  |  |
| (٣) إعفاء الطالب الجامعي المتفوق من القسط طيلة فترة تفوقه الجامعي .                               |  |  |  |  |  |
| (٤) تقدم الدولة منحاً مالية للطلبة الفقراء بناء على مسح اجتماعي من صندوق خاص لدعم التعليم العالي. |  |  |  |  |  |

| الفقرة                                                                                                                 | أوافق بشدة | أوافق | محايد | أعارض | أعارض بشدة |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|-------|------------|
| ٥) تقدم الدولة لطلبة التعليم العالي قروضاً مستردة بعد فترة زمنية من التخرج من صندوق خاص لذلك بعد رفع الأقساط الجامعية. |            |       |       |       |            |

#### المجال الخامس: مصادر التمويل من القروض .

|                                                        |  |  |  |  |  |
|--------------------------------------------------------|--|--|--|--|--|
| ١) استخدام القروض لدعم النفقات المتكررة للجامعات.      |  |  |  |  |  |
| ٢) استخدام القروض لتمويل المشاريع الرأسمالية للجامعات. |  |  |  |  |  |

#### المجال السادس: مصادر التمويل من الإنتاج الذاتي للجامعات .

|                                                                                                              |  |  |  |  |  |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|--|--|--|--|
| ١) جعل الجامعات مراكز إنتاج متطورة لورشها وأراضيها وقاعاتها .                                                |  |  |  |  |  |
| ٢) استغلال مراكز الجامعات لتقديم خدمات استشارية لمشكلات مؤسسات المجتمع المحلي مقابل مردود مالي مناسب .       |  |  |  |  |  |
| ٣) استغلال مرافق الجامعة المتنوعة في غير أوقات دوامها تعود بمردود مالي مناسب عليها                           |  |  |  |  |  |
| ٤) تشجيع البحوث المرتبطة بمشكلات الشركات والمصانع والبنوك وتقديم الاستشارة العلمية وفقاً لنتائج تلك البحوث . |  |  |  |  |  |
| ٥) إبرام العقود مع مؤسسات حكومية أو مع القطاع التجاري الخاص لأغراض البحوث والاستشارات.                       |  |  |  |  |  |
| ٦) إجراء بحوث متميزة تؤدي إلى بيع الحقوق المسجلة.                                                            |  |  |  |  |  |
| ٧) تسويق الاكتشافات والابتكارات .                                                                            |  |  |  |  |  |

| الفقرة                                                                                                           | أوافق بشدة | أوافق | محايد | أعارض بشدة | أعارض |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|------------|-------|
| ٨) بيع منتجات الجامعة الخاصة من سلع وخدمات واستخدام عائداتها في عملية الصيانة                                    |            |       |       |            |       |
| ٩) تأسيس مؤسسات وكليات لخدمة قطاعات الجامعة والمجتمع .                                                           |            |       |       |            |       |
| ١٠) تضمين بعض مرافق الجامعة بمردود مالي جيد .                                                                    |            |       |       |            |       |
| ١١) استغلال قاعات الجامعة لمؤتمرات علمية وندوات وحلقات دراسية مقابل مردود مالي مناسب.                            |            |       |       |            |       |
| ١٢) ربط بعض المؤسسات المجتمعية بالتقنيات التربوية الحديثة لتعليم ، وتدريب العاملين فيها مقابل مردود مالي مناسب . |            |       |       |            |       |
| ١٣) توفير الخدمات الإعلامية للرسائل الجامعية                                                                     |            |       |       |            |       |
| ١٤) شراء وسائل مواصلات خاصة بالجامعات ، تقوم بتسييرها من مركز المدينة وبالعكس                                    |            |       |       |            |       |
| ١٥) الاستفادة من ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة من خلال :-                                                   |            |       |       |            |       |
| أ. ربط مبالغ لها بفوائد معقولة لأجل معين                                                                         |            |       |       |            |       |
| ب. بناء الأسواق التجارية وتأجيرها .                                                                              |            |       |       |            |       |
| ج. إنشاء مدارس نموذجية .                                                                                         |            |       |       |            |       |
| د. إنشاء مزارع منتجة للجامعة .                                                                                   |            |       |       |            |       |
| هـ. افتتاح كليات مجتمع تابعة للكليات الرئيسية بحيث يتم قبول الطلبة في الجامعات على أساس قبولهم في تلك الكليات.   |            |       |       |            |       |
| و. بناء مساكن للطلبة وتأجيرها .                                                                                  |            |       |       |            |       |

المجال السابع : ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي .

| الفقرة                                                                                                         | أوافق بشدة | أوافق | محايد | أعارض | أعارض بشدة |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|-------|------------|
| ١) استغلال الأبنية الجامعية بالشكل الأمثل عن طريق رفع معدل عدد الطلبة في الغرفة الواحدة .                      |            |       |       |       |            |
| ٢) الاستفادة من طاقة اساتذة الجامعات بالشكل الأفضل .                                                           |            |       |       |       |            |
| ٣) تخفيض تكاليف الأبنية الجامعية مع تحسين شروطها عن طريق اختيار المكان ذي السعر المنخفض .                      |            |       |       |       |            |
| ٤) توفير الشروط الهندسية والتربوية للأبنية الجامعية.                                                           |            |       |       |       |            |
| ٥) إطالة مدة السنة الدراسية الجامعية .                                                                         |            |       |       |       |            |
| ٦) تكثيف الجهود للحد من الفاقد والهدر الجامعية الجامعي بصوره المختلفة.                                         |            |       |       |       |            |
| ٧) الاهتمام بربط خطط التعليم الجامعي كماً وكيفاً بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .                         |            |       |       |       |            |
| ٨) الدمج والتكامل بين بعض الأقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة .                                             |            |       |       |       |            |
| ٩) اجراء تعديلات جذرية في وظائف التعليم العالي بحيث تضيف الوظائف الجديدة مصادر تمويلية جديدة.                  |            |       |       |       |            |
| ١٠) التخلص من الوحدات التعليمية الجامعية غير الفعالة وغير الإقتصادية في نظام التعليم العالي ومؤسساته المختلفة. |            |       |       |       |            |
| ١١) تحسين شروط العمل الإداري الجامعي باتباع أساليب إدارية حديثة ، تضمن فاعلية الكلفة.                          |            |       |       |       |            |

| الفقرة                                                                       | أوافق بشدة | أوافق | محايد | أعارض بشدة | أعارض |
|------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|------------|-------|
| ١٢) تحديد عمل محدد لكل موظف ، يؤديه على الوجه الأكمل.                        |            |       |       |            |       |
| ١٣) تحسين أنظمة المعلومات والبيانات الجامعية.                                |            |       |       |            |       |
| ١٤) تطبيق أساليب أكثر تطوراً في تحليل التكلفة الجامعية بأساليب إدارية حديثة. |            |       |       |            |       |
| ١٥) إجراء دراسات مقارنة للتكاليف والنفقات الجامعية.                          |            |       |       |            |       |
| ١٦) تطبيق التخطيط الإستراتيجي الجامعي.                                       |            |       |       |            |       |
| ١٧) تخفيض نفقات الإدارة والنفقات العامة للجامعات.                            |            |       |       |            |       |
| ١٨) تخفيض تكلفة الموظفين الأكاديميين.                                        |            |       |       |            |       |
| ١٩) تخفيض تكلفة الموظفين غير الأكاديميين.                                    |            |       |       |            |       |
| ٢٠) استخدام التسهيلات والموارد المتوفرة بالشكل الأمثل.                       |            |       |       |            |       |
| ٢١) تحسين الأنظمة المتبعة بالنسبة للحوافز الجامعية.                          |            |       |       |            |       |

حضرة المستجيب الكريم :-

أرجو كتابة أية اقتراحات تراها مناسبة لتطوير نموذج لتمويل التعليم العالي مع ذكر المجال الخاص بمصادر التمويل السابقة ، شاكراً لكم حسن تعاونكم .

## الملحق (٥)

أسماء المحكمين في أداة الدراسة "الإستبانة"  
(حسب الترتيب الهجائي)

| الرقم | الاسم                 | الجامعة/المؤسسة                                         |
|-------|-----------------------|---------------------------------------------------------|
| ١     | أ.د. أحمد فهم جبر     | جامعة القدس/أبو ديس                                     |
| ٢     | د. حسني المصري        | جامعة النجاح الوطنية/نابلس                              |
| ٣     | د. رامي الحمد الله    | رئيس جامعة النجاح الوطنية                               |
| ٤     | د. عبد الفتاح جبر     | جامعة بير زيت/بير زيت                                   |
| ٥     | د. عبد الناصر القدومي | جامعة النجاح الوطنية/نابلس                              |
| ٦     | د. علي الشكعة         | جامعة النجاح الوطنية/نابلس                              |
| ٧     | د. علي حباب           | جامعة النجاح الوطنية/نابلس                              |
| ٨     | د. غسان الحارثي       | جامعة النجاح الوطنية/نابلس                              |
| ٩     | د. محمد هشام جبر      | جامعة بير زيت/بير زيت                                   |
| ١٠    | د. مهند بيـدس         | نائب رئيس برنامج التربية والتعليم — وكالة الغوث الدولية |
| ١١    | د. نافذ أبو بكر       | جامعة النجاح الوطنية/نابلس                              |
| ١٢    | د. وائل القاضي        | جامعة النجاح الوطنية/نابلس                              |
| ١٣    | د. يحيى جبر           | جامعة النجاح الوطنية/نابلس                              |

## الملحق (٦)

تقديرات أعداد السكان الفلسطينيين ومعدلات النمو

خلال السنوات ١٩٩٧ — ٢٠١٠

| السنة | معدل النمو | أعداد السكان في منتصف السنة |
|-------|------------|-----------------------------|
| ١٩٩٧  | ٣,٩٧       | ٢,٧٨٣,٠٨٤                   |
| ١٩٩٨  | ٤,٠٨       | ٢,٨٩٧,٤٥٢                   |
| ١٩٩٩  | ٤,١٨       | ٣,٠١٩,٧٠٤                   |
| ٢٠٠٠  | ٤,٢٧       | ٣,١٥٠,٠٥٦                   |
| ٢٠٠١  | ٤,٩٥       | ٣,٢٩٨,٩٥١                   |
| ٢٠٠٢  | ٤,٨٥       | ٣,٤٦٤,٥٥٠                   |
| ٢٠٠٣  | ٤,٧٣       | ٣,٦٣٤,٤٩٥                   |
| ٢٠٠٤  | ٤,٦٣       | ٣,٨٠٨,٥٩١                   |
| ٢٠٠٥  | ٤,٥٢       | ٣,٩٨٦,٨١٣                   |
| ٢٠٠٦  | ٤,٤٢       | ٤,١٦٩,١٤٨                   |
| ٢٠٠٧  | ٤,٣٣       | ٤,٣٥٥,٥٩٤                   |
| ٢٠٠٨  | ٤,٢٣       | ٤,٥٤٦,٠٢٨                   |
| ٢٠٠٩  | ٤,١٤       | ٤,٧٤٠,٢٨٣                   |
| ٢٠١٠  | ٤,٠٥       | ٤,٩٣٨,٢٦٤                   |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، فلسطين في أرقام ١٩٩٩ ، رام الله ، فلسطين .

**الملحق (٧)**  
**مؤشرات التعليم العالي**

| السنة الدراسية            | ٩٥/٩٤  | ٩٦/٩٥  | ٩٧/٩٦  | ٩٨/٩٧  | ٩٩/٩٨  |
|---------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| المؤشر                    |        |        |        |        |        |
| طلبة الجامعات             |        |        |        |        |        |
| ذكور                      | ١٦,٠٤٢ | ٢١,١٩٠ | ٢٦,٥٣٣ | ٢٩,٥٤٦ | ٣٣,٥٤٨ |
| إناث                      | ١٣,٣٣٨ | ١٥,٩٠٤ | ١٩,٦٤٣ | ٢٢,٨٨١ | ٢٧,٢٩٨ |
| المجموع                   | ٢٩,٣٨٠ | ٣٧,٠٩٤ | ٤٦,١٧٦ | ٥٢,٤٢٧ | ٦٠,٨٤٦ |
| خريجي الجامعات            |        |        |        |        |        |
| ذكور                      | ١,٥٨٤  | ١,٧٧٨  | ٢,٨٣٨  | ٣,٣٢٨  | ٣,٣٠٩  |
| إناث                      | ١,٤٤٨  | ١,٦٦٣  | ٢,٧٦٢  | ٢,٩٩٥  | ٣,٢٨٧  |
| المجموع                   | ٣,٠٣٢  | ٣,٤٤١  | ٥,٦٠٠  | ٦,٣٢٣  | ٦,٥٩٦  |
| هيئة التدريس في الجامعات* |        |        |        |        |        |
| ذكور                      | ١,٠٥١  | ١,١٩٩  | ١,٤٩٦  | ١,٤٨٩  | ١,٥٧٩  |
| إناث                      | ١٦٩    | ١٧٠    | ٢٠٩    | ٢٣٥    | ٢١٥    |
| المجموع                   | ١,٢٢٠  | ١,٣٦٩  | ١,٧٠٥  | ١,٧٢٤  | ١,٧٩٤  |

\* المنقرغون فقط.

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، فلسطين في أرقام ١٩٩٩ ، رام الله ، فلسطين .

توزيع طلبة المرحلة الثانوية حسب المديرية والجنس والصف

Table 1.32: Distribution of Students in Secondary Stage by Directorate, Gender and Grade

[illegible]

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم ١٩٩٩. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي ١٩٩٨/١٩٩٩ ، رقم (٥) ، رام الله ، فلسطين.

الملحق (٩)

عدد طلبات الالتحاق المقدمة وعدد الطلبة في الجامعات الفلسطينية

### حسب العمر والجنس

(13) 1944

| عدد الطلبة المسجلين |      |      | عدد الطلبة المقبولين |      |       | عدد الطلبة الناجحين |       |       | عدد الطلبة الذين حصلوا على درجة |       |       | الجامعة                                                       |
|---------------------|------|------|----------------------|------|-------|---------------------|-------|-------|---------------------------------|-------|-------|---------------------------------------------------------------|
| المجموع             | انثى | ذكر  | المجموع              | انثى | ذكر   | المجموع             | انثى  | ذكر   | المجموع                         | انثى  | ذكر   |                                                               |
| 1761                | 708  | 1053 | 2866                 | 955  | 1911  | 2866                | 955   | 1911  | 2866                            | 955   | 1911  | Al - Aqsha University - Gaza                                  |
| 210                 | 18   | 13   | 44                   | 22   | 22    | 60                  | 31    | 29    | 60                              | 31    | 29    | Al - Aqsha University - Gaza                                  |
| 2906                | 1312 | 1594 | 3440                 | 1730 | 1710  | 4133                | 2013  | 2120  | 4133                            | 2013  | 2120  | The Islamic University of Gaza                                |
| 2310                | 68   | 142  | 215                  | 71   | 144   | 272                 | 71    | 201   | 272                             | 71    | 201   | The Islamic University of Gaza                                |
| 636                 | 392  | 244  | 1334                 | 507  | 327   | 1402                | 507   | 327   | 1402                            | 507   | 327   | The Islamic University of Gaza                                |
| 0                   | 0    | 0    | 0                    | 0    | 0     | 0                   | 0     | 0     | 0                               | 0     | 0     | The Islamic University of Gaza                                |
| 1427                | 504  | 623  | 1909                 | 733  | 1176  | 2677                | 933   | 1744  | 2677                            | 933   | 1744  | Bethlehem University                                          |
| 219                 | 101  | 118  | 246                  | 114  | 132   | 448                 | 195   | 253   | 448                             | 195   | 253   | Bethlehem University                                          |
| 934                 | 456  | 478  | 991                  | 511  | 480   | 1503                | 819   | 684   | 1503                            | 819   | 684   | Bethlehem University                                          |
| 0                   | 0    | 0    | 0                    | 0    | 0     | 0                   | 0     | 0     | 0                               | 0     | 0     | Bethlehem University                                          |
| 1752                | 750  | 1002 | 1752                 | 750  | 1002  | 2726                | 779   | 1947  | 2726                            | 779   | 1947  | Hebron University                                             |
| 187                 | 72   | 115  | 209                  | 81   | 128   | 241                 | 103   | 138   | 241                             | 103   | 138   | Hebron University                                             |
| 3539                | 1506 | 2033 | 3644                 | 1586 | 2058  | 3935                | 2311  | 2364  | 3935                            | 2311  | 2364  | AL - Quds University                                          |
| 25                  | 11   | 14   | 26                   | 11   | 15    | 36                  | 15    | 21    | 36                              | 15    | 21    | AL - Quds University                                          |
| 1727                | 971  | 756  | 1727                 | 971  | 756   | 4302                | 1075  | 3227  | 4302                            | 1075  | 3227  | AL - Quds Open University                                     |
| 282                 | 79   | 203  | 282                  | 79   | 203   | 622                 | 180   | 442   | 622                             | 180   | 442   | AL - Quds Open University                                     |
| 685                 | 510  | 175  | 685                  | 510  | 175   | 1056                | 644   | 412   | 1056                            | 644   | 412   | Al - English Hallway University                               |
| 0                   | 0    | 0    | 0                    | 0    | 0     | 0                   | 0     | 0     | 0                               | 0     | 0     | Al - English Hallway University                               |
| 73                  | 20   | 53   | 73                   | 20   | 53    | 183                 | 53    | 130   | 183                             | 53    | 130   | Educational College - Gaza                                    |
| 0                   | 0    | 0    | 0                    | 0    | 0     | 0                   | 0     | 0     | 0                               | 0     | 0     | Educational College - Gaza                                    |
| 77                  | 77   | 0    | 77                   | 77   | 0     | 720                 | 77    | 643   | 720                             | 77    | 643   | Colleges of Educational Sciences / Hamafish Community College |
| 0                   | 0    | 0    | 0                    | 0    | 0     | 0                   | 0     | 0     | 0                               | 0     | 0     | Colleges of Educational Sciences / Hamafish Community College |
| 405                 | 78   | 327  | 541                  | 116  | 425   | 541                 | 116   | 425   | 541                             | 116   | 425   | Colleges of Educational Sciences / Women's Community College  |
| 0                   | 0    | 0    | 0                    | 0    | 0     | 0                   | 0     | 0     | 0                               | 0     | 0     | Colleges of Educational Sciences / Women's Community College  |
| 15632               | 7484 | 8148 | 18539                | 8466 | 10073 | 27749               | 12378 | 15371 | 27749                           | 12378 | 15371 | Palestine Polytechnic Institute                               |
| 954                 | 349  | 605  | 1023                 | 378  | 644   | 1671                | 589   | 1082  | 1671                            | 589   | 1082  | Total                                                         |

عدد الطلبات الالتحاق المقدمة و عدد الطلبة الجدد في الجامعات الفلسطينية حسب الدرجة العلمية والجنس  
Number of Application Forms Submitted & Number of New Students  
at the Palestinian Universities by Degree and Gender

المصدر : وزارة التعليم العالي، الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي ١٩٩٩، القدس، فلسطين.

## الملحق ( ١٠ )

كتاب عميد الدراسات العليا

لرئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لتسهيل مهمة الباحث

An-Najah  
National University  
Deanship of Graduate Studies



جامعة  
النجاح الوطنية  
عمادة كلية الدراسات العليا

التاريخ : ٢٠٠١/٣/٢٨

السادة / رئيس وأعضاء المجلس التشريعي المحترمين ،

تحية طيبة وبعد ..

الموضوع : تسهيل مهمة الطلبة / معيد خيري محمد (رقم التسجيل : ١٩٧٤١٩٩٩٣)

مكتبة الجامعة الأردنية  
للطالب المذكور أعلاه هو أحد طلبة الماجستير في جامعة النجاح الوطنية تخصص إدارة  
تربوية في كلية المعلمين وكفر يسيلا أدير المتفرجين في الجامعة  
(تطوير نموذج مقترح للتعليم العالي في فلسطين)

لذا يرجى التكرم من حضرتكم تسهيل مهمته بتوزيع استبانة على رئيس وأعضاء المجلس  
التشريعي من أجل تعبئة الاستبانة وإجراء مقابلات معهم والحصول على معلومات وبيانات  
وإحصاءات تتعلق بالدراسة .

شاكرين لكم حسن تعاونكم .

وتفضلوا بقبول الاحترام ..

عميد الدراسات العليا

د. محمد الصلحة



نسخة: الملف.

## الملحق (١١)

كتاب عضو المجلس التشريعي دلال سلامة  
لرئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لتسهيل مهمة الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY  
Palestinian Legislative Council  
Nablus District Office



السلطة الوطنية الفلسطينية  
المجلس التشريعي  
دائرة نابلس

التاريخ: ٢٠٠١/٣/٢٥

محطه الله

حضرة الأي  
عضو المجلس التشريعي  
تحية ومحبة

الموضوع: تلبية الاستبيان المرفق محفوفة

لحيطكم علما بأن الأي (الأميل) قد وافق على تقديمه لدرجة الماجستير بعنوان (نموذج  
مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي).  
ولأهمية الموضوع، أرجو تلبية الاستبيان المرفق حول الموضوع أعلاه، راجيا إعادتها على  
فلكس رقم (٢٣٧٩٤٥٠-٠٩) حتى تاريخ ٢٠٠١/٤/١٠.

خالصين لكم حسن تعاونكم

عضو المجلس التشريعي



Palestinian Legislative Council- Nablus District Office  
Safyer St - Al Anwar Building  
Tel/Fax 09-

المجلس التشريعي الفلسطيني - دائرة نابلس  
شارع سفان - مجمع الأنوار  
تلفاكس ٠٩-٢٣٨٠٦٤٣  
٢٦٥٤٤٤٢

**An-Najah National University  
Faculty of Graduate Study**

**A Proposed Model For Financing  
Higher Education In Palestine**

**Master Thesis**

**By**

**Muin Hasan Abdel – Rahman Jaber**

**Supervised**

جميع الحقوق محفوظة  
By  
مكتبة الجامعة الاردنية

**Dr. Mahmoud Ahmad Kuri مركز ايداع**

**Submitted In Partial Fulfillment  
Of The Rrquirments For The Degree  
Of Master In Education**

**Nablus – Palestine**

**1423 / 2002**

## ABSTRACT

### **A Proposed Model for Financing Higer Education In Palestine From the Point of View of P.L. Representatives**

**By**  
**Muin Hasan Abdel – Rahman Jaber**

**Supervisor:**  
**Dr. Mahmoud Ahmad Kuri**

#### **Statement of the problem**

The purpose of this study was to develop a proposed model for financing higher education in the Palestinian universities with domains of financing sources that would have indicators from the point of view of the P.L.C representatives.

#### **Methodology**

The population of the study consisted of all P.L.C members (88) of whom (21) ministers, who were ranked according to the variable of functional position.

In an attempt to fulfil the purposes of the study, the researcher produced a questionnaire of (101) items looking into different sources of financing, distributed at (7) broad domains using Likert Scale of five options to estimate the degree of the subjects' responses.

To make sure of the validity of the instrument of the study, it was judged by a jury of (13) specialists from An-Najah National University, Bir Zeit University and Al-Quds University. To examine the reliability of the questionnaire items, the Cronbach's Formula was used. The results were quite sufficient to fulfil the purposes of the study.

So as to answer the questions of the study, the means, percentages and standard deviations of each item and each domain were computed and analysed using the SPSS. The items which obtained (4) or more degrees with a percentage of (80%) were adopted as main sources for developing the proposed model of financing higher education in Palestine.

#### **Findings**

The results of the study were as follows:

1) The total degree of response on the entire domains was (3.69). The domain of Fees and Tuitions as well as the domain of Local community Contributions as sources of financing obtained the highest degrees which

ranged from (80%--82.6%) . Meanwhile , the other domains obtained a less higher degree of responses which ranged from (66.2%--74.8%).

2) The descending order of the domains of the sources of financing higher education was as follows :

University Fees and Tuitions (82.6%) , Local Community Contributions (80%) , Minimum or Economical Expenditure on University Education (74.8%) , University's Self-Production (73%) , Direct Governmental Sources (71.8%) , Indirect Governmental Sources (67.6%) , and Loans as sources of financing (66.2%) .

3) The degree of the population's responses with regard to the variable of the functional position for the domains of University's Self-Production and Minimum Expenditure on University Education was in favour of the P.N.A ministers , whereas the degree of the population's responses for the rest of domains was in favour of P.L.C representatives.

### **Recommendations**

In the light of the results of the study , the researcher offered the following recommendations and suggestions to be taken into account by those in charge of the Palestinian Legislative Council , the Ministry of Higher Education and chancellors and Trustee's Councils of universities:

i) to launch the necessary legislations to implement the suggested model for financing higher education using alternative sources such as the university's self-production and the economical expenditure on university education ,

ii) to demand that students pay full tuitions provided that they are granted governmental loans repayable in a specific period of time with an administrative commission of 3% for those interested . This can be done by establishing a governmental fund that grants loans for university students ,

iii) to adopt a model that encourages cooperation among universities , P.N.A ministers and other public organisations in order to make use of investing the material and human potentials instead of merely depending on costly foreign experiences ,

iv) to steer the direct governmental support to be spent on research under the administration of the Ministry of Higher Education ,

v) to conduct further comparative studies on the experiences of Arab and foreign universities in financing higher education ,

vi) and to conduct another study on the effect of the change in governmental policies concerning direct financing for higher education on the performance of universities and their programs .